

وقائع وآفاق مسح التطورات الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة العربية

2021-2020



ازدهار البلدان كرامة الإنسان





ازدهارُ البلدان كرامةُ الإنسان



الأمم المتحدة

الاسكوا
ESCWA

رؤيتنا

طاقاتٌ وابتكار، ومنطقتنا استقرارٌ وعدلٌ وازدهار

رسالتنا

بشَقفٍ وعزمٍ وعَمَلٍ: نبتكر، ننتج المعرفة، نقدّم المشورة،
نبني التوافق، نواكب المنطقة العربية على مسار خطة عام 2030.
بدأ بيد، نبني غداً مشرقاً لكلّ إنسان.

وقائع وآفاق 
مسح التطورات الاقتصادية والاجتماعية 
في المنطقة العربية 
2021-2020 



توجّه طلبات (إعادة) طبع مقتطفات من المطبوعة أو تصويرها إلى لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، بيت الأمم المتحدة، ساحة رياض الصلح، صندوق بريد: 11-8575، بيروت، لبنان.

جميع الطلبات الأخرى المتعلقة بالحقوق والتراخيص ولا سيما الحقوق الثانوية توجّه أيضاً إلى الإسكوا.

البريد الإلكتروني: publications-escwa@un.org؛ الموقع الإلكتروني: www.escwa.un.org.

مطبوعة للأمم المتحدة صادرة عن الإسكوا.

ليس في التسميات المستخدمة في هذا المنشور، ولا في طريقة عرض مادته، ما يتضمن التعبير عن أي رأي كان للأمانة العامة للأمم المتحدة بشأن المركز القانوني لأي بلد، أو إقليم، أو مدينة، أو منطقة، أو بشأن سلطات أي منها، أو بشأن تعيين حدودها أو تخومها.

لا يعني ذكر أسماء شركات أو منتجات تجارية أن الأمم المتحدة تدعمها.

جرى تدقيق المراجع حيثما أمكن.

تتألف رموز ووثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام باللغة الإنكليزية، والمقصود بذكر أي من هذه الرموز الإشارة إلى وثيقة من وثائق الأمم المتحدة.

الآراء الواردة في هذه المطبوعة التقنية هي للمؤلفين، ولا تمثل بالضرورة وجهات نظر الأمانة العامة للأمم المتحدة، ولا ترتب أي مسؤولية عليها.

ومستدامة. ويقدم المسح في إصدار 2020-2021 تحليلاً لآخر التطورات الاجتماعية والاقتصادية، للفترة من كانون الثاني/يناير 2020 إلى حزيران/يونيو 2021. ولهذا المسح هدفان رئيسيان يرمي إلى تحقيقهما وفقاً لإطار محدد، هما تحليل المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة العربية المرصودة بانتظام في سياق عالمي (الفصول من 1 إلى 3)، والتركيز على نظام تحصيل الضرائب والتحديات والفرص المتصلة بزيادة الإيرادات الضريبية في المنطقة العربية (الفصل 4).

"مسح التطورات الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة العربية" من المطبوعات الرئيسية التي تصدرها سنوياً اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، وذلك عملاً بقرار الجمعية العامة 56/35، الفقرة 173؛ وقرار الإسكوا 270 (د-24) الفقرات 2 و3 و4؛ وقرار الإسكوا 303 (د-27) الفقرتان 1 و2. وتسعى هذه المطبوعة إلى مؤازرة جهود الدول الأعضاء في إصلاح المؤسسات الاقتصادية ووضع وتنفيذ سياسات قائمة على مبادئ الحكم الرشيد، لتمكين التخطيط الاقتصادي وصنع السياسات دعماً لتحقيق تنمية شاملة للجميع

شكر وتقدير

ويود الفريق أن يعرب عن جزيل شكره وتقديره للزملاء الذين استعرضوا هذا العمل، ولا سيما السيدان سليم عراجي ومحمد إريس. كذلك استشار الفريق عدداً من صانعي وصانعات السياسات والجهات المعنية طوال عملية إعداد المسح. وعقد اجتماعاً خارجياً عبر الإنترنت لفريق من الخبراء والخبيرات بتاريخ 22 أيلول/سبتمبر 2021 لاستعراض مسودة المسح والموافقة عليها. وضم الفريق: البروفسور توفيق الراجحي، وألياز كونسيش، وجنكيز سيهان، وكلوديا أسمان، ونزار جويني، وسونغ جين باك، وساميا حمودة، وأليكس كوبهام، وجوليو جاكوبيلي. وقدم السيد كلايف ألتشولر تعليقات خطية.

أعد التقرير بإشراف السيد مختار محمد الحسن، مدير مجموعة الازدهار الاقتصادي المشترك في الإسكوا، وتولى السيد أحمد مومي، منسق التقرير، قيادة فريق الإعداد الرئيسي الذي ضمّ السيد محمد هادي بشير، والسيدة ثريا زين، وجان غاسكا، ونيرنجيان سارانجي، وهشام طه، وخالد أبو اسماعيل، ونتاجي خالد. وقدم كل من السادة بلال فرحات، ومارون لاوون، وأربي أتاميان، ورشا حجازي، وجورج اسطفان، وسامر تلحوق، ويارا الطويل، وألين زيات، مساعدة بحثية ودعمًا إداريًا. ويعرب فريق العمل عن جزيل امتنانه للدعم الذي قدمه فريق مجموعة الإحصاء ومجتمع المعلومات والتكنولوجيا التابعة للإسكوا.

ملخص تنفيذي

سعر النفط يعادل 60 دولاراً للبرميل، وسيناريو آخر يفترض أن متوسط سعر النفط سيبلغ 80 دولاراً للبرميل، مع توقعات بأن يصل إلى حدود 100 دولار للبرميل. ويُتوقع للتعافي الاقتصادي الذي بدأ في عام 2021 بنسبة نمو قدرها 4.1 في المائة، أن يستمر بالتيرة عينها خلال عامي 2022 و2023. كذلك يُتوقع أن يرتفع الناتج المحلي الإجمالي للمنطقة بنسبة 3.7 في المائة في عام 2022 و3.6 في المائة في عام 2023 قياساً على سيناريو خط الأساس، وبنسبة 3.9 في المائة في العامين المذكورين قياساً على السيناريو البديل. وتترافق هذه التوقعات مع بعض المخاطر المرتبطة ببطء معدلات حملات التطعيم والمخاوف من موجة جديدة من جائحة كوفيد-19، بدأت ملامحها مع ظهور متحور أوميكرون. وفي حال تفشيه على نطاق واسع، قد يؤثر هذا المتحور على معدلات النمو في المنطقة العربية، حيث يمكن للناتج المحلي الإجمالي أن ينمو بوتيرة أبطأ خلال عامي 2022 و2023، أي بنسبتي 2.4 و3.2 في المائة على التوالي. كذلك يرجح أن ينخفض تضخم أسعار المستهلك من 16 في المائة في عام 2021 إلى 6 في المائة في عام 2022 و4 في المائة في عام 2023 حسب كلا السيناريوهين، بسبب تعديلات الأسعار.

ويتفاوت مستوى التعافي الاقتصادي بين مجموعات بلدان المنطقة، ويتوقف على حالة تفشي الوباء، وتسريع حملات التطعيم، ومدى الاعتماد على العائدات النفطية، وحجم إيرادات السياحة، وتدفقات التحويلات المالية، ومعونات التنمية الحكومية. ويُتوقع أن يكون النمو خلال عام 2022 وما بعده في بلدان مجلس التعاون الخليجي مدفوعاً بمحفزات ثلاثة هي: انتعاش أسعار النفط، وتحسن الطلب العالمي على هذه السلعة، وتسريع حملات التطعيم ضد جائحة كوفيد-19. ويتوقع أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 3.6 في المائة خلال عامي 2022 و2023 حسب سيناريو خط الأساس، و3.9 في المائة و4.2 في المائة، على التوالي، حسب السيناريو البديل. وقد تؤثر المخاوف المتزايدة من تفشي متحور أوميكرون الجديد على آفاق النمو، ما يجعل النمو المتوقع للناتج المحلي الإجمالي في مجموعة البلدان هذه يعادل 1.8 في المائة في عام 2022 و3.2 في المائة في عام 2023. كذلك يُتوقع أن ترتفع صادرات بلدان مجلس التعاون الخليجي بنسبة 7.2 في المائة في عام 2022. ويُتوقع أن ينخفض العجز المالي من 5.8 في المائة في عام 2021 إلى 5 في المائة في عام 2022 حسب سيناريو خط الأساس. ويُعزى هذان

بعد انقضاء عامين على تفشي جائحة كوفيد-19، يستمر الاقتصاد العالمي في مواجهة الأخطار الناجمة عن بطء حملات التطعيم، والمخاوف من موجات الفيروس الجديدة ومتحوراته، وآخرها أوميكرون. وقد تؤثر هذه العوامل على التعافي الاقتصادي الذي تحقق في عام 2021. ورغم أن الآفاق المحتملة لعامي 2022 و2023 ما زالت تتسم بطابع إيجابي، إذ يُتوقع أن ينمو الاقتصاد العالمي بنسبة 4.1 في المائة في عام 2022 و4.2 في المائة في عام 2023، يُتوقع أن يتفاوت توزيع هذا النمو عبر مختلف مناطق العالم. ويمكن للبلدان المتقدمة التي قدمت حوافز مالية ونقدية سخية وسرعت حملات التطعيم ضد الوباء أن تتوقع تحقيق معدلات نمو مرتفعة نسبياً خلال عامي 2022 و2023، بينما يُرجح أن تعاني البلدان النامية التي تشكو من بطء وتيرة حملات التطعيم وضيق السيولة وتزايد مخاطر أزمات الديون، من تداعيات الجائحة على المدى القصير.

ويُتوقع أن يبقى تضخم أسعار المستهلك مرتفعاً، وأن يصل إلى 3.2 في المائة في عام 2022 و3.4 في المائة في عام 2023، نتيجة لارتفاع أسعار السلع الأساسية، وانتعاش الطلب، وتعطل سلاسل الإمداد. وبحلول شهر تموز/يوليو 2021، تجاوز سعر سلة خامات منظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبك) 75 دولاراً للبرميل، بينما انتعش الطلب على النفط بمقدار 60 في المائة مقارنة بما فُقد في عام 2020. وبينما يرجح مخطط نموذجي للإسكوا أن يحافظ سعر النفط على المستويات التي سجلها في تموز/يوليو 2021، يُتوقع أن يعود الطلب على النفط إلى المستويات السابقة للجائحة في أواخر عام 2022.

وفي المنطقة العربية، لا يزال قطاع المحروقات (الهيدروكربون) المصدر الرئيسي للإيرادات العامة، حيث يُدر أكثر من 50 في المائة من الإيرادات لمعظم البلدان العربية المصدرة للنفط. وقد تراجع التنويع في محافظ صادرات هذه البلدان في العقد الماضي، ما جعلها أكثر عرضة لصدمات أسواق السلع العالمية. ويتوافق هذا النقص في التنويع مع ارتفاع هائل في تكاليف النقل العالمية وتعافٍ بطيء في أسواق المحروقات. ويؤكد هذا الوضع الحاجة الملحة للمضي في تنويع الموارد الاقتصادية.

وتُقيّم توقعات الاقتصاد الكلي للمنطقة العربية على أساس سيناريوهين، هما: سيناريو خط الأساس الذي يفترض أن متوسط

عام 2022 و6.4 في المائة في عام 2023. كذلك يُتَوَقَّع أن يستمر الميزان التجاري في التحسن خلال عامي 2022 و2023، لا سيما مع استئناف صادرات النفط من ليبيا وزيادة الصادرات العراقية. وفي المقابل، يُتَوَقَّع حدوث تدهور في الوضع المالي للبلدان المتضررة من النزاعات خلال عامي 2022 و2023، ولا سيما البلدان التي تنوي زيادة الإنفاق لتمويل خطط إعادة الإعمار.

ولا تزال الحالة الاجتماعية والاقتصادية في أقلّ البلدان العربية نمواً تتسم بالضعف الشديد. ويُتَوَقَّع أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي في هذه البلدان بنحو 2 في المائة في عام 2022 و2.6 في المائة في عام 2023 حسب السيناريوهين، مدفوعاً بزيادة التحويلات المالية والمعونات الخارجية. ويتوقع أن يؤدي تفشي متحوّر أوميكرون إلى إبطاء معدّل النمو، بحيث يرتفع بنسبة 1.7 و2.6 في المائة خلال عامي 2022 و2023 على التوالي. ومع ذلك، تعاني البلدان المذكورة من محدودية قدرتها المالية على توفير اللقاحات واحتواء الوباء.

ولا تزال المنطقة العربية عموماً تواجه تحديات اجتماعية واقتصادية جسيمة. ويُتَوَقَّع أن ينخفض معدل الفقر في هذه المنطقة من 26.94 في المائة من السكان في عام 2021 إلى 26.23 في المائة في عام 2023، ولكن مع تفاوتات بين مجموعات البلدان. ويُرجَّح أن تشهد الجمهورية العربية السورية ولبنان أكبر زيادة في معدلات الفقر. ولا يزال معدل البطالة في المنطقة العربية من أعلى المعدلات في العالم، لكن يُتَوَقَّع أن ينخفض إلى 10.7 في المائة في عام 2023. ويُتَوَقَّع أن يظل معدل البطالة بين الشباب، ولا سيما بين الشابات، الأعلى على الصعيد العالمي. كذلك يُتَوَقَّع أن تظل معدّلات البطالة مرتفعة جداً في عام 2022، لا سيما في البلدان التي تواجه أزمات سياسية واقتصادية، مثل تونس، حيث قد تصل هذه المعدلات إلى 17 في المائة، ولبنان، حيث قد تصل إلى 32 في المائة. وتلوح في الأفق أزمة هجرة الأدمغة من الشباب، إذ يخطّط 42 في المائة منهم للهجرة إلى بلد آخر، بينما يسعى حوالي 15 في المائة منهم فعلاً إلى الهجرة. ويسجّل لبنان أعلى المعدلات، إذ يعزم حوالي 77 في المائة من الشباب على الهجرة.

وقد حققت المنطقة العربيّة تحسّناً طفيفاً نحو المساواة بين الجنسين في عام 2020. ولكن بحسب الوتيرة الحالية، تحتاج المنطقة إلى 142 عاماً لبلوغ التكافؤ بين الجنسين. وتهدّد جائحة كوفيد-19 بتبديد التحسّن الذي تحقّق في تضييق الفجوة الصحية بين الجنسين، حيث واجهت العديد من النساء والفتيات في البلدان العربية عقبات في الوصول إلى الموارد الصحية منذ بداية عمليات الإغلاق للحدّ من تفشي الجائحة. وفي بعض البلدان، لا يزال التعليم يواجه عدّة تحديات، بما

التوقعان إلى ارتفاع عائدات النفط والغاز والإيرادات الضريبية. ولكن إذا وصل سعر النفط إلى 80 دولاراً للبرميل، يُتَوَقَّع أن يحقق الرصيد المالي فائضاً بنسبة 0.8 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2022 و2.4 في المائة في عام 2023.

وستستفيد البلدان العربية المتوسطة الدخل من زيادة الطلب على صادراتها واستئناف تدفق حركة السياح إليها. ويُتَوَقَّع أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي في هذه البلدان بنسبة 4.1 في المائة في عام 2022 و2.8 في المائة في عام 2023، حسب السيناريوهين. وستؤثر هذه الآفاق الإيجابية والتعافي المتوقّع على جميع البلدان التي تقع ضمن هذه الفئة باستثناء لبنان، الذي يمرّ بأزمة من أسوأ الأزمات الاجتماعية والاقتصادية في تاريخه الحديث. وفي عام 2021، انكمش الاقتصاد في لبنان بنسبة 16.2 في المائة، وعانى البلد من عجز مزدوج (عجز في الحساب الجاري وعجز مالي)، وارتفع حجم الدين العام، والتضخّم المفرط، وفقدان الثقة في قطاع الأعمال التجارية، وزيادة الضغوط على نظام الرعاية الصحية. ولذا يتوقّف التعافي الاقتصادي في لبنان خلال عامي 2022 و2023 على اعتماد الإصلاحات وتنفيذها. وتتوقف التوقعات المتعلقة بمجموعة البلدان هذه على حالة الجائحة، إذ يمكن أن تتأثر بمتحوّر أوميكرون الجديد. ومع تفشي المتحوّر الجديد، يتوقع أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 3.4 و2.4 في المائة خلال عامي 2022 و2023 على التوالي. كذلك يُتَوَقَّع أن يؤدي التعافي الاقتصادي المُفترض في البلدان العربية المتوسطة الدخل إلى تعزيز الإيرادات الحكومية وتثبيت العجز المالي عند حوالي 4.9 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2022 حسب سيناريو خط الأساس، و3.4 في المائة حسب السيناريو البديل. ومع ذلك، يُتَوَقَّع أن تظل مستويات الدين مرتفعة، حيث ستبلغ نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي حوالي 82 في المائة في عام 2022 حسب سيناريو خط الأساس، و80 في المائة حسب السيناريو البديل، إذ سيلجأ العديد من البلدان المذكورة إلى الاقتراض، الذي غالباً ما يكون من المصارف المحلية، لتمويل حملات التلقيح والانخراط في استثمارات البنية التحتية.

وستظلّ البلدان المتضررة من النزاعات تواجه ظروفاً سياسيّة هشة. ويُتَوَقَّع أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي في هذه البلدان بنسبة 4.3 في المائة في عام 2022 و6.7 في المائة في عام 2023 حسب سيناريو خط الأساس، وبنسبة 4.5 و6.9 في المائة على التوالي حسب السيناريو البديل. ويُعزى هذا الأداء بشكل رئيسي إلى الآفاق المحتملة لتحقيق السلام في ليبيا منذ عام 2021، وتعافي أسواق النفط وارتفاع أسعاره واستئناف صادراته. وقد تتأثر هذه التوقعات بمتحوّر أوميكرون الجديد، حيث يتوقع أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي عندئذ بنسبة 2.8 في المائة فقط في

البلدان نموّاً معدلات منخفضة من الضرائب إلى الناتج المحلي الإجمالي، ما يسّط الضوء على التحديات الإنمائية التي تواجهها، ويظهر اعتمادها على المنح والإعانات الأجنبية كمصدر رئيسي للدخل، لا سيما أقل البلدان نموّاً. ولا تشكل الضرائب على الثروات سوى جزء ضئيل من مجموع الإيرادات الضريبية في المنطقة العربية، رغم أن الثروات تتركز لدى شريحة الواحد في المائة الأعلى دخلاً من السكان.

ويشير تحليل مرونة النظام الضريبي إلى أن نمو الناتج المحلي الإجمالي في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل لا يولد نموّاً متناسباً في الإيرادات الضريبية. وقد يُعزى ذلك إلى ضعف الإدارة الضريبية والتسرّب الضريبي. وتكتسب مراجعة السياسات الضريبية المعتمدة أهمية بالغة نظراً لحجم التسرّبات الضريبية. وينبغي أن تتصدى السياسات الضريبية للتجاوزات الضريبية، ولا سيما التهرب، والتجنّب، وعدم الامتثال، والمضاربة، والتخطيط، والاحتيال، والمنافسة الضريبية. وتتطلب السيطرة على التهرب والتجنّب عبر الحدود إقرار إصلاحات على مستوى التشريعات والسياسات.

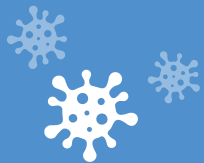
ويتعين على الحكومات أن تمضي في تطبيق الإصلاحات الضريبية التي بدأتها. ويجدر بهذه الإصلاحات النوعية أن تسعى إلى جعل النظم الضريبية أكثر عدلاً وتصاعديّة، وأن تكون الإجراءات الإدارية أكثر بساطة وشفافية بغية تعزيز الامتثال الضريبي. ويمكن أن تتضمّن الإصلاحات إعادة تحديد الشرائح الضريبية، وترشيد الإعفاءات، وفرض ضرائب على الثروة أو الممتلكات، وتحسين البيانات الضريبية. وعلى المستويين الإقليمي والدولي، لا بد من تعزيز التعاون عبر الحدود بما يسمح للبلدان العربية بتنسيق الحوافز الضريبية، ومراجعة المعاهدات ذات الصلة وتحقيق الشفافية.

فيها عدم المساواة، وضعف البنية التحتية لقطاع التعليم، ومنهجيات التعلّم التقليدية، وتشير التقديرات إلى أنّ واحداً من كلّ خمسة أطفال ومراهقين وشباب في المنطقة العربية غير مسجّل في المدرسة. وتبرز هذه المشكلة بوضوح أكبر بين الفتيات، ما سيؤدي في الغالب إلى توسيع الفجوة التعليمية بين الجنسين. وقد أثّرت جائحة كوفيد-19 سلباً على التعليم، لا سيما في البلدان التي اعتمدت التعليم عبر الإنترنت بدلاً للتعليم الحضوري، في الوقت الذي تعاني فيه من ضعف الوصول إلى الإنترنت، وترزح تحت وطأة النزاعات وعدم الاستقرار.

ولا تزال أنظمة الحماية الاجتماعية في المنطقة العربية تشكو من أوجه قصور شديدة تحد من فعاليتها ونطاق تغطيتها، ولا سيما في البلدان التي تعاني من محدودية الحيز المالي لديها واستمرار عدم الاستقرار السياسي. ولا تغطي إعانات الحماية الاجتماعية سوى 35.1 في المائة من السكان في البلدان العربيّة، مقارنة بمتوسط عالمي قدره 46.9 في المائة.

وعلى مدى العقد ونصف العقد الماضيين، انخفض إجمالي الإيرادات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في المنطقة العربية. وفي عام 2020، سجّل متوسط الإيرادات أقل من مثيله في سائر الاقتصادات الناشئة والنامية. وقد تفاقم هذا الاتجاه بسبب جائحة كوفيد-19. كذلك انخفضت عائدات النفط والغاز انخفاضاً ملحوظاً، بينما تفاقم على عدة بلدان عربية الضغوط المالية نتيجة لانكماش الاقتصاد وزيادة الإنفاق لحد من التداعيات الاقتصادية لجائحة كوفيد-19 وتسريع حملات التطعيم ضدّ الوباء.

وتتباين مصادر الإيرادات كثيراً بين البلدان العربية، إذ تشكل عائدات النفط والغاز المصدر الرئيسي للإيرادات في بلدان مجلس التعاون الخليجي، التي تعتمد نظمها الضريبية بشكل أساسي على ضرائب دخل الشركات، ومؤخراً على ضريبة القيمة المضافة أو الضرائب الجمركية ورسوم الاستهلاك. وعلى النقيض من ذلك، تعتمد البلدان المتوسطة الدخل في الغالب على فرض الضرائب على السلع والخدمات، ما يؤدي إلى عبء أثقل على الفقراء والطبقة المتوسطة مقارنة بالأغنياء. ورغم أن العديد من البلدان المتوسطة الدخل قد أجرت إصلاحات ضريبية على مدى العقد الماضي، لا تزال نسبة إيراداتها الضريبية إلى الناتج المحلي الإجمالي منخفضة، ما يسّط الضوء على ضرورة إصلاح أوجه القصور في الأنظمة الضريبية. ولا شك في أنّ تحسين الكفاءة الضريبية من خلال رفعها إلى متوسط مستويات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية يؤدي إلى زيادة الإيرادات الحكومية بنسبة تصل إلى 45 في المائة في بعض البلدان العربية. وتسجل البلدان المتضررة من النزاعات وأقل



يستمرّ الاقتصاد

العالمي في مواجهة الأخطار

الناجمة عن

المخاوف من موجات الفيروس

الجديدة ومتحوّراته، وآخرها

أوميكرون



iii
iv
v
viii
xi

تمهيد
شكر وتقدير
ملخص تنفيذي
المحتويات
ملاحظات توضيحية

1	1. السياق العالمي وآثاره على المنطقة العربية
2	ألف. السياق العالمي
8	باء. السلع من الموارد الطبيعية
12	جيم. الروابط المالية والتجارية مع المنطقة العربية
17	دال. ملاحظات ختامية
19	2. الاتجاهات الاجتماعية والاقتصادية في المنطقة العربية
20	ألف. نظرة عامة على مجموعات البلدان في المنطقة العربية
24	باء. بلدان مجلس التعاون الخليجي
29	جيم. البلدان المتوسطة الدخل
33	دال. البلدان المتضررة من النزاعات
36	هاء. أقل البلدان العربية نمواً
39	واو. ملاحظات ختامية
41	3. التطورات الاجتماعية والقوى المحركة للنوع الاجتماعي
42	ألف. الفقر
45	باء. المساواة بين الجنسين
49	جيم. القوى المحركة لسوق العمل
52	دال. التعليم
53	هاء. الحماية الاجتماعية
55	4. النظم الضريبية في المنطقة العربية: التحديات والفرص المتعلقة بتعبئة الإيرادات الضريبية
56	ألف. مقدمة
56	باء. وضع الإيرادات العامة في المنطقة العربية مقارنة ببقية مناطق العالم
63	جيم. النظم الضريبية: إلى أي مدى تعد الإصلاحات الضريبية الأخيرة فعالة؟
73	دال. هل حقاً لا يمكن احتساب تسريبات العائدات الضريبية ولا إيجاد حل لها؟
79	هاء. النتائج الرئيسية
80	واو. توصيات السياسة
83	المرفق
87	المراجع
91	الحواشي

قائمة الأطر

الإطار 1.1	التقدّم على مستوى حملة التطعيم العالمية	2
الإطار 2.1	ارتفاع تكاليف النقل الدولي وأثاره على المنطقة العربية	16
الإطار 1.2	يمثل التخصيص الذي أعلنه صندوق النقد الدولي لحقوق السحب الخاصة لعام 2021 فرصة حقيقية للمنطقة العربية	22
الإطار 1.3	تفاقم الفقر في لبنان بجميع المقاييس	44
الإطار 1.4	سوء استخدام ضرائب الشركات والتسريبات الضريبية في المنطقة العربية	76

قائمة الأشكال

الشكل 1.1	أسعار الفائدة: بالدولار واليورو	5
الشكل 2.1	تجارة السلع (كانون الثاني/يناير 2019=1)	6
الشكل 3.1	أسعار النفط بين عامي 2015 و2021	8
الشكل 4.1	الفصل بين الإنتاج الصناعي واستهلاك النفط	9
الشكل 5.1	توقعات أسعار النفط حتى 2023	9
الشكل 6.1	أسعار الغاز الطبيعي وأسعار الفوسفات وصادراته	11
الشكل 7.1	الروابط المالية بين المنطقة العربية والعالم	13
الشكل 8.1	الروابط التجارية بين المنطقة العربية والعالم	14
الشكل 9.1	التركيز الجغرافي للتجارة في البلدان العربية	15
الشكل 1.3	نتائج المؤشر العالمي للفجوة بين الجنسين حسب المنطقة، 2020	45
الشكل 2.3	معدلات مشاركة الرجال والنساء في القوى العاملة، حسب المتوسطات الإقليمية، 2021	47
الشكل 3.3	معدلات بطالة النساء والرجال، حسب المتوسطات الإقليمية، 2021	47
الشكل 1.4	الاتجاهات في إجمالي الإيرادات	57
الشكل 2.4	خسارة الإيرادات بسبب الآثار السلبية لجائحة كوفيد-19 كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي	58
الشكل 3.4	تركيب الإيرادات في المنطقة العربية	59
الشكل 4.4	اتجاهات الإيرادات الضريبية داخل المنطقة العربية	60
الشكل 5.4	تركيب الإيرادات الضريبية في البلدان العربية المتوسطة الدخل	60
الشكل 6.4	نمو الناتج المحلي الإجمالي والإيرادات العامة في المنطقة العربية	62
الشكل 7.4	مرونة النظام الضريبي على المدى الطويل في البلدان العربية	62
الشكل 8.4	المعدلات الضريبية في المنطقة العربية بين عامي 2020 و2021	64
الشكل 9.4	الإصلاحات في معدلات الضريبة على الشريحة العليا للدخل الفردي والتغيرات مع الوقت	65
الشكل 10.4	نسبة الحدّين الأدنى والأعلى لضريبة الدخل الفردي إلى نصيب الفرد من الدخل	65
الشكل 11.4	عائدات ضريبة الدخل الفردي	66
الشكل 12.4	معدلات ضريبة دخل الشركات في البلدان العربية المتوسطة الدخل وأقلّ البلدان العربية نمواً	67
الشكل 13.4	الإيرادات الضريبية على دخل الشركات	67
الشكل 14.4	زيادة معدل الضريبة على القيمة المضافة في العديد من البلدان المتوسطة الدخل والأقل نمواً في المنطقة العربية	68
الشكل 15.4	إيرادات ضريبة السلع والخدمات	68
الشكل 16.4	تعبئة الضريبة العامة على السلع والخدمات	69
الشكل 17.4	معدلات أعلى لضريبة القيمة المضافة لا تعدّ كافية لتحسين الكفاءة الضريبية	69
الشكل 18.4	أرباح إيرادات ضريبة القيمة المضافة التي يمكن تحقيقها من تحسين الكفاءة	70
الشكل 19.4	حافظت معدلات ضريبة دخل الشركات في بلدان مجلس التعاون الخليجي على استقرارها تقريباً خلال الفترة 2010-2020	72
الشكل 20.4	أرباح الإيرادات من الحد الأدنى العالمي لمعدّل ضريبة الشركات بالنسبة للبلدان الأعضاء في الإسكوا، بملايين الدولارات، بحسب المعدلات المختلفة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، واقتراح METR	78

قائمة الجداول

الجدول 1.1 النموّ والتضخم في أبرز مناطق العالم.....	4
الجدول 1.2 الناتج المحلي الإجمالي والتضخم في مجموعات البلدان في المنطقة العربية بين عامي 2020 و2022.....	21
الجدول 2.2 العجز المالي والدين كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي في المنطقة العربية.....	21
الجدول 3.2 الناتج المحلي الإجمالي والتضخم في بلدان مجلس التعاون الخليجي بين عامي 2020 و2022.....	26
الجدول 4.2 معدل نموّ الصادرات والواردات الحقيقية في المنطقة العربية، بين عامي 2020 و2022.....	27
الجدول 5.2 العجز المالي والدين كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي في المنطقة العربية.....	28
الجدول 6.2 الناتج المحلي الإجمالي والتضخم في البلدان العربية المتوسطة الدخل بين عامي 2017 و2021.....	31
الجدول 7.2 معدلات نموّ الصادرات والواردات الحقيقية في المنطقة العربية بين عامي 2020 و2022.....	31
الجدول 8.2 العجز المالي والدين كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي في المنطقة العربية.....	32
الجدول 9.2 الناتج المحلي الإجمالي والتضخم في البلدان العربية المتضررة من النزاعات بين عامي 2017 و2021.....	34
الجدول 10.2 معدل نموّ الصادرات والواردات الحقيقية في المنطقة العربية بين عامي 2020 و2022.....	35
الجدول 11.2 العجز المالي والدين كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي في المنطقة العربية.....	35
الجدول 12.2 الناتج المحلي الإجمالي والتضخم في أقل البلدان العربية نموّاً بين عامي 2017 و2021.....	37
الجدول 1.3 النسبة المقدّرة للفقر	43
الجدول 2.3 المرأة في البرلمانات الوطنية.....	48
الجدول 4.3 نسبة السكان المشمولين بأساسيات أو نظم الحماية الاجتماعية في المنطقة العربية والعالم في عام 2020.....	53

ملاحظات توضيحية

صُنفت البلدان العربية لأغراض هذا المسح في أربع مجموعات على أساس مستوى نصيب الفرد من الدخل والقرب الجغرافي والتشابه في الخصائص والظروف الاقتصادية والاجتماعية:

- بلدان مجلس التعاون الخليجي: الإمارات العربية المتحدة والبحرين وعمان وقطر والكويت والمملكة العربية السعودية.
- البلدان العربية المتوسطة الدخل: الأردن وتونس والجزائر ولبنان ومصر والمغرب.
- البلدان العربية المتضررة من النزاعات: الجمهورية العربية السورية والعراق ودولة فلسطين وليبيا واليمن.
- أقل البلدان العربية نمواً: جزر القمر وجيبوتي والسودان والصومال وموريتانيا.

لا تزال التوقعات فيما يتعلق
بالانتعاش العالمي إيجابية

سيتفاوت توزيع
النموّ خلال عامي 2022
و2023

تحوّل الطلب العالمي
نحو السلع المصنّعة

تسارع وتيرة خفض
انبعاثات غازات الدفيئة
في الاقتصادات المتقدمة

تتسم توقعات الغاز الطبيعي
والفوسفات الصخري
بأنها أكثر إيجابية

1

1. السياق العالمي وآثاره على المنطقة العربية

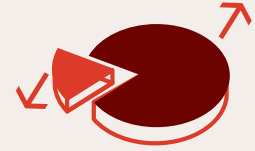


الرسائل الرئيسية

لا تزال التوقعات فيما يتعلق بالانتعاش العالمي إيجابية رغم مخاطر بطء حملات التلقيح والموجات الجديدة من جائحة كوفيد-19.



ومع ذلك، سيتفاوت توزيع النمو خلال عامي 2022 و2023، وستستفيد المناطق الأكثر ثراء في العالم من حزم تحفيز مالي سخية وتسارع وتيرة حملات التلقيح، بينما ستقهقر بلدان جنوب الكرة الأرضية.



لقد أعادت جائحة كوفيد-19 صياغة سلاسل الإنتاج العالمية، ما أدى إلى إفرار أطراف فائزة، وهي الصين وبلدان الأسواق الناشئة في آسيا، وأخرى خاسرة، وهي بلدان أفريقيا والشرق الأوسط وأمريكا اللاتينية. كذلك اتسم التعافي في تجارة الهيدروكربون بوتيرة أبطأ مقارنة بانتعاش الإنتاج الصناعي، ما يشير إلى تحوّل الطلب العالمي نحو السلع المصنّعة وتسارع وتيرة خفض انبعاثات غازات الدفيئة في الاقتصادات المتقدمة.



كذلك أثّرت جائحة كوفيد-19 على أنماط النقل، إذ بطّأت الطلب على السلع النفطية في المدى المتوسط، وتتسم توقعات الغاز الطبيعي والفوسفات الصخري بأنها أكثر إيجابية، لا سيما مع التوجّه نحو إيجاد بدائل للنفط والفحم في قطاع الطاقة وانتعاش الإنتاج الصناعي.



وفي ضوء حافطة صادرات تفتقر إلى التنوّع، تطلّ البلدان العربية أكثر عرضة للصدمات الخارجية مقارنة بغيرها من البلدان. وقد كشفت جائحة كوفيد-19 نقطة الضعف هذه. ولذا لا بد من تكثيف جهود تنويع الصادرات في السنوات المقبلة.



ألف. السياق العالمي

وقد يصل النمو في الولايات المتحدة إلى 3.2 في المائة في عام 2022، و2.5 في المائة في عام 2023، نظراً لتسارع حملات التطعيم ضد الوباء وزيادة المزمعة في حزم الحوافز المالية. كذلك، سيستفيد الاقتصاد الصيني من ارتفاع حجم الطلب العالمي، لإبراز أداء نمو يبلغ 5.8 في المائة في عام 2022، و7.1 في المائة في عام 2023. وستنمو اقتصادات بلدان الاتحاد الأوروبي بنسبة 3.8 في المائة في عام 2022 و3.7 في المائة في عام 2023. ولكن ظهور متحور أوميكرون الجديد لكوفيد-19 قد يؤثر على هذه التوقعات، علماً أنّ درجة خطورة هذا المتحور الجديد لم تُقيّم بعد.

بعد الانكماش الاقتصادي في عام 2020 والانتعاش التّسبي الذي تلاه في عام 2021، يُتوقع أن يصل النمو العالمي إلى 4.1 في المائة في عام 2022، و4.2 في المائة في عام 2023. وستكون هذه التوقعات المشرقة مدفوعة إلى حد كبير بالانتعاش السريع لكبرى الاقتصادات، التي استطاعت تلقيح شرائح واسعة من سكانها ضد الوباء. ويُشار إلى أنّ حوالي 72 في المائة من السكان في الولايات المتحدة الأمريكية و71 في المائة من السكان في بلدان الاتحاد الأوروبي تلقوا جرعة واحدة على الأقل من لقاح كوفيد-19، بينما تم تحصين نحو 85 في المائة من السكان في الصين وذلك بدءاً من كانون الأول/ديسمبر 2021، رغم أن هذه الأرقام قابلة للتغير بسرعة.

الإطار 1.1 التقدّم على مستوى حملة التطعيم العالمية

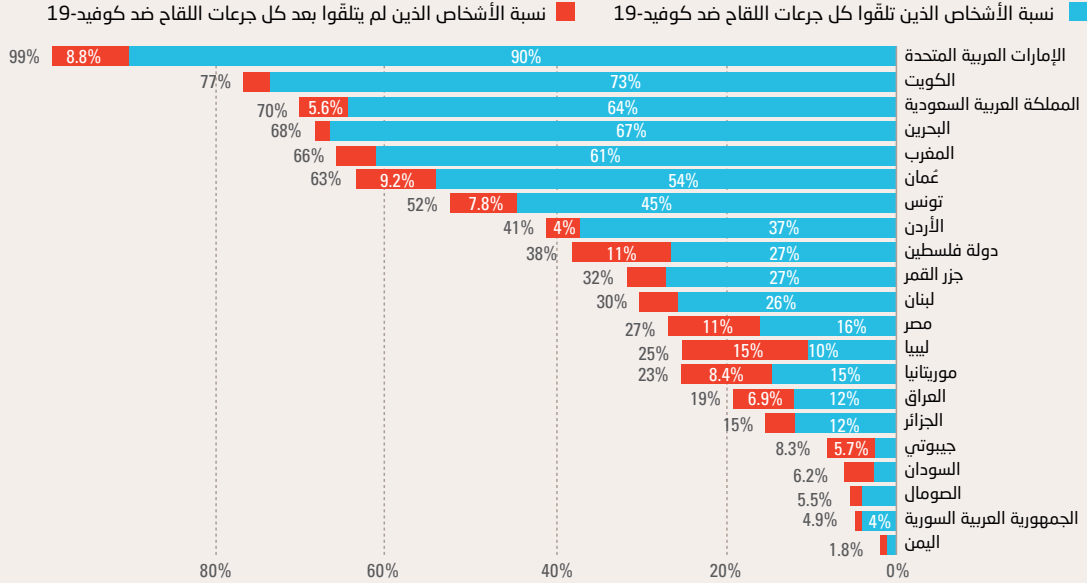
يتصدّر الجدول الدائر حول التلقيح ضد كوفيد-19 عناوين الأخبار في جميع أنحاء العالم. وقد أعلن عدد من الشركات والحكومات عن اتباع سياسات تلقيح صارمة تلزم الأفراد بتلقي اللقاح إذا أرادوا الحفاظ على وظائفهم أو رغبوا في السفر أو الذهاب إلى السينما أو زيارة مطعم أو حضور الفعاليات التي تُقام في أماكن مغلقة. ولا شك أنّ استراتيجية كهذه قد تُقنع بعضاً من غير المُلقحين بتلقي جرعاتهم، إلا أنها تثير في المقابل أسئلة تتعلق بمدى احترام حقوق الإنسان والحريات المدنية. وقد أدى ذلك إلى نشوء طائفة من الأفراد الراضين لمبدأ تلقي اللقاح، من بينهم أطباء ومقدمو خدمات الرعاية الصحية.

يؤكد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان بوضوح على حقّ كل فرد في الحماية من الضرر، وفيما يتعلق بالمسألة الراهنة، يرى كثيرون بأن تلقي اللقاح قد يؤثر سلباً على أجسامهم، وذلك رغم الأدلة المتزايدة التي تشير إلى أن اللقاحات آمنة نسبياً. كذلك تُمنح الحريات المدنية بموجب قوانين وطنية تربط حرية الاختيار بالتزام تجنب إلحاق الضرر بالآخرين، بما في ذلك عن طريق نقل الفيروس أو جزء منه كمثل ذي صلة. ويؤخر هذا النقاش سير حملات التطعيم في العديد من البلدان المتقدّمة النمو، مع العلم أن معدلات التطعيم مرتفعة نسبياً.

ظلت المنطقة العربية إلى حد ما بمنأى عن هذا الجدول. وتعدّ بلدان مجلس التعاون الخليجي من بين البلدان ذات المجموعات السكانية الأكثر تلقيحاً على مستوى العالم. وحتى شهر أيلول/سبتمبر 2021، تبوّأت الإمارات العربية المتحدة المرتبة الأولى بين البلدان الأكثر تلقيحاً بنسبة 99 في المائة، تليها الكويت بنسبة 77 في المائة، والمملكة العربية السعودية والبحرين بنسبة 70 و68 في المائة على التوالي. ويتصدّر المغرب قائمة البلدان المتوسطة الدخل الأكثر تلقيحاً في المنطقة العربية بنسبة تبلغ 66 في المائة، يليه تونس والأردن بنسبة 52 و41 في المائة على التوالي. وللبلدان الأقل نمواً وتلك المتضررة من النزاعات قدرة محدودة على الوصول إلى اللقاحات بسبب نقص التمويل وحالة انعدام الأمن. وتسجّل سبعة من هذه البلدان معدلات تلقيح لا تتجاوز 20 في المائة. وتخفض معدلات التلقيح في خمسة من البلدان المذكورة إلى ما دون 10 في المائة، بينما يأتي اليمن في المرتبة الأخيرة بنسبة تبلغ 1.8 في المائة. وليست النقاشات حول حرية أو عدم حرية اختيار تلقي اللقاح هي التي تعرقل حملات التطعيم في المنطقة العربية، بل مسألة عدم توافر اللقاحات في معظم البلدان النامية.

نسب الأشخاص الملقّحين ضد كوفيد-19 حتى 11 كانون الأول/ديسمبر 2021

Our World
in Data



المصدر: Our World in Data.

ملاحظة: تم تجاهل التعاريف البديلة المرتبطة بماهية التطعيم الكامل، بما في ذلك الإصابة سابقاً بفيروس كورونا 2 المرتبط بالمتلازمة التنفسية الحادة الشديدة (كوفيد-19) وتلقي جرعة واحدة من أصل جرعتي اللقاح، لتعظيم قابلية المقارنة بين البلدان.

3.5 في المائة، وفي غرب آسيا إلى 3.2 في المائة، علماً أن هذه النسب تقل كثيراً عن المتوسط العالمي للنمو البالغ 4.2 في المائة. ويُرجح أن يؤدي نقص الحوافز المالية الملائمة وتباطؤ حملات التطعيم إلى تعميق فجوة التنمية بين المناطق الأكثر فقراً وتلك الأكثر ثراءً حول العالم.

وتتسم وتيرة التلقيح بأنها أكثر بطئاً في البلدان النامية، إذ تشير الإحصاءات إلى أن حوالي 75 في المائة من السكان تلقوا اللقاح في أمريكا الجنوبية مقابل 59 في المائة في الهند و12 في المائة فقط في قارة أفريقيا وذلك بدءاً من أيلول/سبتمبر 2021. وتثير مثل هذه الوتيرة البطيئة لحملات التطعيم في المناطق الفقيرة والمكتظة بالسكان مشاغل بشأن ما إذا كانت الجائحة ستنتفي قريباً بالفعل. ويعني تزايد حالات الإصابة بكوفيد-19 المزيد من الطفرات الفيروسية وتعاضم احتمالية تطوّر متغيرات للفيروس تكون مضادّة للقاحات. بالإضافة إلى ذلك، يتّسم الحيز المالي في الاقتصادات النامية بأنه أكثر ضيقاً، ما يحد من قدرتها على توفير حزم الحوافز للشركات المتضرّرة من الآثار الاقتصادية للجائحة، ويؤدي إلى إبطاء الانتعاش المحتمل. وتجعل هذه الظروف، مقرونة بالاعتماد على قطاع سياحي ما زال يتعافى ببطء في العديد من البلدان النامية، آفاق الانتعاش أكثر قتامة مقارنة بالبلدان المتقدمة. ويتوقع أن يصل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في أفريقيا في عام 2022 إلى 3.7 في المائة، و3.3 في المائة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، و3.8 في المائة في غرب آسيا، مقارنة بنسبة 4.1 في المائة على مستوى العالم. وتتسم توقعات عام 2023 بأنها أكثر إشراقاً بالنسبة لأفريقيا، التي ستستفيد من الطفرة في الموارد العالمية، حيث يتوقع أن تحقق نمواً بنسبة 4.8 في المائة. ويتوقع أن يصل النمو في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي إلى

تتسم توقعات عام 2023

بأنها أكثر إشراقاً بالنسبة
لأفريقيا

يُتوقع أن يصل النمو

3.5% في أمريكا اللاتينية

ومنطقة البحر الكاريبي

3.2% في غرب آسيا

الجدول 1.1 النمو والتضخم في أبرز مناطق العالم

التضخم			نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي			
2023	2022	2021	2023	2022	2021	
3.4	3.2	3.8	4.2	4.1	5.4	العالم
2.6	2.1	2.0	3.2	3.4	5	الاقتصادات المتقدمة
2.8	2.1	2.4	2.5	3.2	6.2	الولايات المتحدة
1.3	0.5	0.1	2.9	2.2	3.3	اليابان
2.7	2.5	2.1	3.7	3.8	4.1	الاتحاد الأوروبي
1.2	1.1	1.1	4.7	5.5	5.1	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية
4.5	4.2	4.6	2.9	3	3	الاتحاد الروسي
4.5	4.8	6.5	5.6	5	6.1	الاقتصادات النامية
3.7	5.7	15.5	3.6	3.7	4.1	البلدان العربية
5.5	7.9	18.0	4.8	3.7	3.5	أفريقيا
3.1	2.5	1.2	7.1	5.8	8.2	الصين
4.1	4.5	5.5	5.4	10.1	7.5	الهند
4.4	5.9	8.3	3.2	3.8	3.7	غرب آسيا
7.6	8.9	14.5	3.5	3.3	4.3	أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي
9.3	10.8	11.9	3.4	3.1	4.1	أمريكا الجنوبية
4.3	4.3	5.0	2.9	2.4	3	البرازيل
4.1	5.1	20.4	3.8	3.6	4.7	المكسيك وأمريكا الوسطى
4.5	9.3	32.2	3.8	5	4	أقل البلدان نمواً
			3.8	5.7	9.5	التجارة الدولية
			4.4	4.4	5.5	نمو الناتج العالمي بتكافؤ القوة الشرائية

المصدر: تقديرات الإسكوا استناداً إلى نموذج التوقعات الاقتصادية العالمية 2021.

مستويات مرتفعة، في ضوء التصحيحات المحتملة في الأسواق المالية والعقارية. ويُتوقع أن يصل معدل التضخم إلى 3.2 في المائة على الصعيد العالمي، و2.1 في المائة في الولايات المتحدة، و2.5 في المائة في الاتحاد الأوروبي. كذلك سيستمر ارتفاع أسعار السلع الأساسية وتزايد الطلب العالمي وتعطل سلاسل التوريد في ممارسة المزيد من الضغوط على التضخم.

وفي الاقتصادات النامية، يُتوقع أن يتراجع التضخم من 6.3 في المائة في عام 2021 إلى 5 في المائة في عام 2022

ارتفع تضخم أسعار الاستهلاك بشكل طفيف في عام 2021 من خلال عودة الطلب على السلع والتدخلات النقدية والمالية الفاعلة التي أجرتها كبرى الاقتصادات. وسيكون التضخم مدفوعاً أيضاً باختناقات جانب العرض في سلاسل الإنتاج التي تعرضت للتخفيف إبان الجائحة. ولن تتمكن هذه السلاسل من تلبية الطلب المتزايد، ما سيؤدي إلى ارتفاع هائل في أسعار مختلف السلع الأساسية (مثل الغاز الطبيعي في أوروبا، والفحم والأغذية) والخدمات (مثل تكاليف النقل، انظر الإطار 2.1). وسيظل التضخم مرتفعاً في عام 2022، لكن تحت السيطرة، حيث يُتوقع أن تستمر البطالة في تسجيل

تموز/يوليو 2021



أقرّ المصرف المركزي الأوروبي
استراتيجية نقدية جديدة، تتضمّن
السعي إلى تحقيق هدف تضخم
متماثل بنسبة 2% على المدى المتوسط

ستبقى أسعار الفائدة منخفضة %
في الاقتصادات المتقدمة على مدى
عامي 2022 و2023.

الطلب والاستثمار. وعلى النقيض من ذلك، اتخذ المصرف الاحتياطي الاتحادي في الولايات المتحدة موقفاً متشدداً في هذا المجال، إذ رفع منسوب توقعات التضخم الخاصة به وقدم جدولاً لرفع أسعار الفائدة. ومع ذلك، يتواصل بزخم برنامج شراء السندات، ويُعدّ التضخم المتسارع ذا طابع مؤقت. وبشكل عام، ستبقى أسعار الفائدة منخفضة في الاقتصادات المتقدمة على مدى عامي 2022 و2023.

و5.6 في المائة في عام 2023. وقد يزيد خطر أزمات الديون الضغوط التي تؤدي إلى تخفيض أسعار الصرف، ما سيعزّز توقعات التضخم. وتفادياً لذلك، سيتعيّن على حكومات البلدان النامية أن تدير أسعار الصرف بشكل استباقي. ومن جهة ثانية، ينخفض نسبياً احتمال زيادة الطلب على الواردات، ما سيؤدي إلى خفض الطلب على العملات الأجنبية وتخفيف الضغوط على أسعار الصرف.

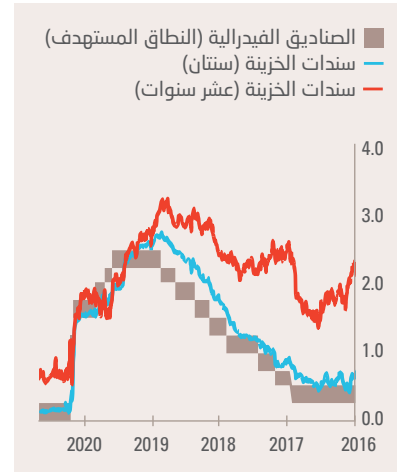
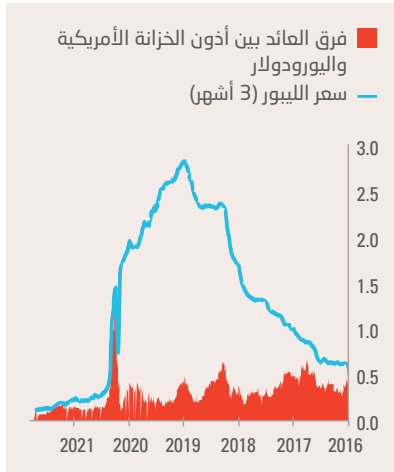
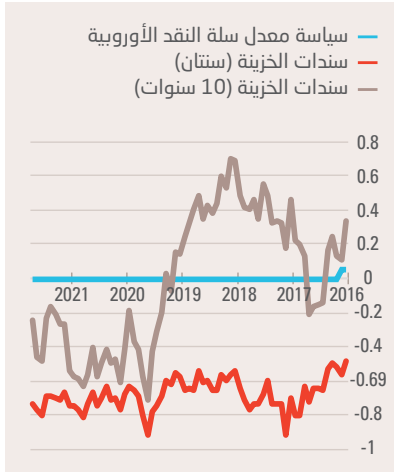
لقد أدت جائحة كوفيد-19 إلى ضرب الاستثمارات العالمية في عام 2020. وفي سبيل الحدّ من التأثير السلبي للارتياح المُستشري، قامت البنوك المركزية حول العالم بتخفيض أسعار الفائدة. وقد استمرّ هذا الوضع في عام 2021 في البلدان المتقدمة النمو، إذ فشلت أسعار الفائدة المنخفضة في تحفيز الطلب، وأدّت إلى زيادة التضخم في الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة على حد سواء. وفي شهر تموز/يوليو 2021، أقرّ المصرف المركزي الأوروبي استراتيجية نقدية جديدة، تتضمّن السعي إلى تحقيق هدف تضخم متماثل بنسبة 2 في المائة على المدى المتوسط، ما يشير إلى أنّ انحراف التضخم عن الهدف المتوخّى سواء بشقيه الإيجابي والسلبي سيكون غير مرغوب فيه. كذلك أدرج المصرف المركزي الأوروبي التكاليف المرتبطة بالمساكن التي يشغلها مالكوها في المؤشر المنسق لأسعار الاستهلاك، وهو أحد مقاييس التضخم. ويشير ذلك إلى أن البنك سيقبل فترات معتدلة من التضخم التي تفوق هدفه المتوخّى من أجل دعم

الشكل 1.1 أسعار الفائدة: بالدولار واليورو

جيم. اليورو (بالنسبة المئوية في السنة)

باء. سعر الليبور لثلاثة أشهر وفارق التيد
بالدولار (بالنسبة المئوية في السنة)

ألف. الدولار الأمريكي (بالنسبة المئوية
في السنة)



المصدر: حسابات الإسكوا استناداً إلى عمليات السوق المفتوحة لمجلس محافظي المصرف الاحتياطي الاتحادي؛ وسعر الفائدة المعمول به فيما بين مصارف لندن على مدى ثلاثة أشهر بحسب إدارة المعايير القياسية المرجعية؛ وبنك الاحتياطي الفيدرالي في سانت لويس؛ وقاعدة بيانات البنك المركزي الألماني.

على المدى القصير، وخطط إجازة وإعانات للعاطلين عن العمل وخطط لتعويض الأفراد العاملين لحسابهم الخاص. وتفاوت تأثير الموظفين في البلدان النامية بالأزمة، حيث تضاعف عدد فرص العمل عن بعد المتاحة للعديد منهم. وبالإضافة إلى ذلك، تأثرت بشكل ملحوظ قطاعات الخدمات التي تحتاج ليد عاملة كثيفة، مثل السياحة، والمطاعم، والترفيه، والعناية الشخصية، وصناعات البيع بالتجزئة، التي تتعاظم أهميتها النسبية في البلدان النامية. وعلاوة على ذلك، تعمل شريحة واسعة من اليد العاملة التي تأثرت بالأزمة في القطاع غير الرسمي في البلدان النامية. وقد تعرضت هذه الشريحة لخسارة مفاجئة في دخولها دون أن تنال أي تعويض أو مساعدة من الميزانيات الحكومية.

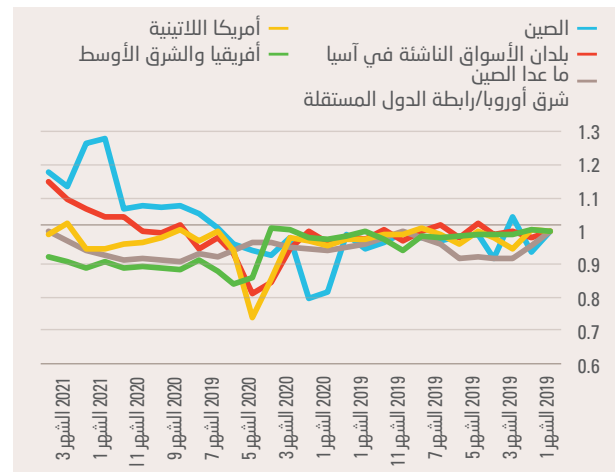
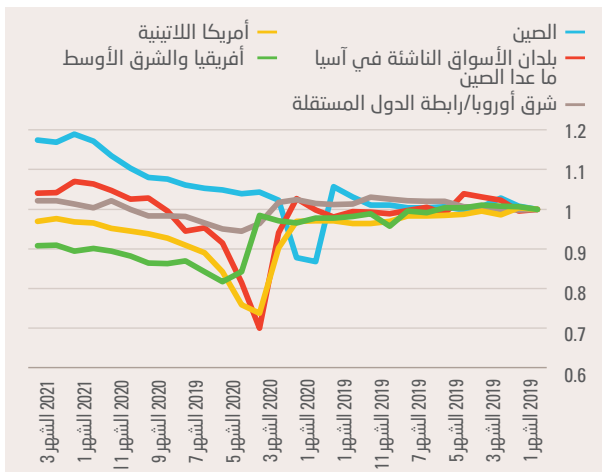
إنّ هذه الأنماط ستحدد شكل الانتعاش في عام 2022 وما بعده. ويُتوقَّع أن يعود العمّال في البلدان المتقدمة التي تتمتع بشبكات أمان اجتماعي إلى وظائفهم بمجرد انتهاء الجائحة، رغم أنهم قد يقررون الانتقال إلى قطاعات أخرى أو اعتماد طرائق عمل مغايرة. وسيؤدي ذلك إلى نقص اليد العاملة في بعض الصناعات التي تحتاج إلى عمالة كثيفة، والتي تقدّم أجوراً متدنية، كما هو الحال في قطاعي الضيافة أو الرعاية. ومع ذلك، يُرجّح أن يقوم الأفراد الذين فقدوا مصدر دخلهم دون الحصول على تعويض في العالم النامي، بمغادرة قوة العمل بصورة دائمة أو تركها لفترات طويلة. كذلك، أدّت عمليات الإغلاق المتكررة إلى القضاء على العديد من الشركات التجارية الصغيرة وغير الرسمية في قطاعات السياحة والمطاعم وتوريد الأغذية والبيع بالتجزئة والرعاية الشخصية. وستحتاج تلك الشركات إلى عدة سنوات لإعادة تكوين رأس المال وتشغيل الأعمال التجارية وضخّ الإيرادات من جديد.

ويختلف الوضع بالنسبة لعدد متزايد من الأسواق الناشئة، التي بدأت البنوك المركزية فيها برفع أسعار الفائدة وسط مخاوف من تعاظم التضخم. وفي عام 2021، رفعت المصارف المركزية في الاتحاد الروسي والبرازيل والمكسيك الأسعار المرجعية للفائدة. وتعدّ الجمهورية التشيكية وهنغاريا أوّل بلدين في أوروبا يقومان بذلك. ويُذكر أن التضخم في تركيا خرج عن نطاق السيطرة بنسبة 17.5 في المائة في عام 2021؛ ولا يُرجّح أن تنجح السياسات النقدية غير التقليدية في معالجة التضخم خلال عام 2022 أو 2023. وبينما ستظل أسعار الفائدة على الأرجح عند مستويات منخفضة نسبياً في البلدان المتقدمة النمو، فإنّ الاقتصادات الناشئة، التي انخفضت ثقة المستثمرين الدوليين فيها، ستحتاج إلى رفع الأسعار المرجعية للفائدة بغية الحد من التضخم والسيطرة على انخفاض قيمة العملات الوطنية.

لقد أدت أزمة كوفيد-19 إلى ارتفاع معدلات البطالة في جميع أنحاء العالم، لكن وحدها الدول المتقدمة استطاعت توفير شبكة أمان اجتماعي تتسم بالفعالية. وأثّرت تدابير الإغلاق الكلي أو الجزئي على 2.7 مليار عامل، أي ما يعادل 81 في المائة من الأفراد المُستخدمين على مستوى العالم. وتقدّر منظمة العمل الدولية إجمالي الخسائر في ساعات العمل بنسبة 10.7 في المائة خلال التسعة أشهر الأولى من عام 2020، ما يعادل 3.5 تريليون دولار أمريكي من خسائر دخل العمل، أي حوالي 5.5 في المائة من الناتج العالمي في عام 2019. وقد قدّم الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة على حد سواء أشكالاً مختلفة من الدعم لقواهما العاملة، بما في ذلك تقديم خطط عمل جديدة أو ممتدّة

الشكل 2.1 تجارة السلع (كانون الثاني/يناير 2019=1)

ألف. صادرات السلع (كانون الثاني/يناير 2019 = 1)



المصدر: حسابات الإسكوا استناداً إلى مرصد التجارة العالمية (CPB World Trade Monitor).

على قطاعي النفط الخام والسلع الأساسية، التي لم تتعافَ بشكل تام. وبما أن الجائحة تسببت في تحولات في سلاسل الإنتاج العالمية وأدت إلى اتخاذ إجراءات لتحسين الكفاءة، ينبغي أن يستمر اتجاه التجارة العالمية نحو اعتماد سلع معمرة أكثر تقدماً خلال عام 2022، ما قد يحد من انتعاش الطلب على الوقود والمواد الخام. وينبغي توقع حدوث زيادات أخرى في الإنتاج الصناعي وتجارة السلع على حد سواء في الصين والاقتصادات الآسيوية الناشئة، بينما يُرجح أن يتأخر تعافي مصدري الموارد الطبيعية لبعض الوقت.

ولا تزال الشكوك تكتنف التوقعات بشأن السياحة العالمية، لا سيما في ضوء استمرار القيود المفروضة على السفر، واستبدال السياحة الدولية بالسياحة المحلية في كثير من الأحيان. وسجل عدد الوافدين من السياحة الدولية العالمية في النصف الأول من عام 2021 انخفاضاً بنسبة 88 في المائة مقارنة بالنصف الأول من عام 2019. وتعدّ منطقة آسيا والمحيط الهادئ الأكثر تضرراً على هذا الصعيد، إذ انخفض العدد المذكور بنسبة 97 في المائة. وانخفض هذا العدد في الشرق الأوسط بنسبة 82 في المائة مقارنة بالربع الأول من عام 2019. ويعزى ذلك بشكل أساسي إلى تخفيف القيود المرتبطة بالجائحة مقارنة بمناطق أخرى حول العالم. وسيتوقف استئناف حركة السياحة العالمية في عام 2022 بشكل أساسي على توسيع تغطية حملات التطعيم. وبينما تبرز أسباب تدعو إلى التفاؤل في أوروبا والصين والولايات المتحدة، يُتوقع أن يعرقل ضعف تغطية حملات التطعيم في أفريقيا عودة الوضع الاقتصادي فيها إلى طبيعته.

وفي عام 2022، يتوقع أن يستمر الانتعاش القوي للتجارة العالمية. وبينما بلغت تجارة السلع العالمية ذروة قياسية من خلال زخم النمو القوي الذي حققته بحلول شهر نيسان/أبريل 2021، سيستمر هذا الاتجاه بسبب ارتفاع الطلب على السلع المعمرة. ويشهد الإنتاج الصناعي وضعاً مماثلاً، حيث تجاوز حجم الإنتاج الصناعي العالمي مستوى شهر كانون الثاني/يناير 2019 بنسبة 4 في المائة بحلول شهر نيسان/أبريل 2021. ومع ذلك، فإنّ منافع انتعاش التجارة الدولية موزعة بشكل غير متساوٍ في جميع أنحاء العالم. وعلى سبيل المثال، حققت صادرات السلع والإنتاج الصناعي الصيني بحلول شهر نيسان/أبريل 2021 مستوى أعلى بنسبة 18 في المائة، مقارنة بمستويات الفترة السابقة للجائحة في شهر كانون الثاني/يناير 2019. كذلك حققت الصادرات من بلدان الأسواق الآسيوية الناشئة مستوى أعلى بنسبة 15 في المائة مقارنة بمستويات الفترة السابقة للجائحة، بينما تجاوز الإنتاج الصناعي في تلك البلدان مستويات شهر كانون الثاني/يناير 2019 بنسبة 4 في المائة. ومن المرجح أن تستمر هذه الاتجاهات خلال عامي 2022 و2023، ما سيعمق التفاوتات بين مناطق جنوب وشرق آسيا وغيرها من المناطق.

وفي المقابل، سجّل الأداء التجاري للبلدان الأفريقية ورابطة الدول المستقلة وبلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي والبلدان العربية تراجعاً ملحوظاً. ففي شهر نيسان/أبريل 2021، انخفضت صادرات هذه البلدان وإنتاجها الصناعي بنسبة 8 في المائة و10 في المائة على التوالي، مقارنة بما كانت عليه خلال الفترة السابقة للجائحة. ولم تستفد هذه البلدان من انتعاش الاقتصاد العالمي بسبب هياكل التصدير التي تستند



باء. السلع من الموارد الطبيعية

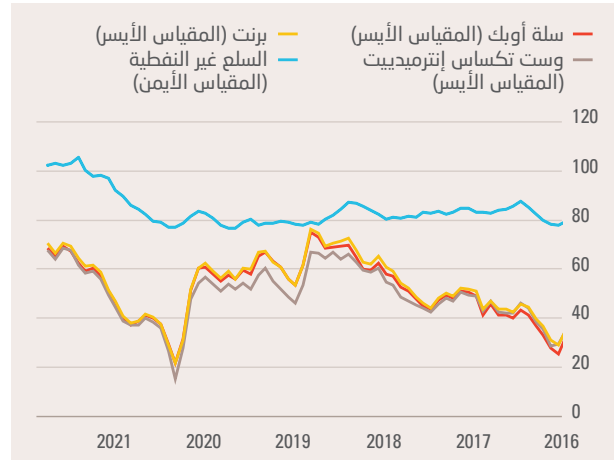
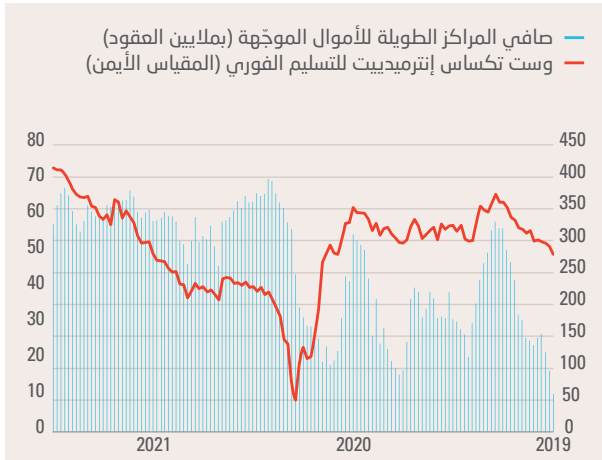
1. النفط

الدراسات النموذجية للإسكوا أن يرتفع سعر النفط بشكل طفيف إلى 74 دولاراً و76 دولاراً للبرميل خلال عامي 2022 و2023 على التوالي. ومع عودة أسعار النفط إلى المستويات التي كانت عليها قبل الجائحة، استؤنفت أنشطة التنقيب عن الصخر الزيتي في كندا والولايات المتحدة. وتم تأجيل مشاريع شركة بيتروبرا النفطية في البرازيل بسبب القيود المفروضة لمواجهة جائحة كوفيد-19، لكن يُتوقع أن تستأنف أربع سفن عائمة لنظام الإنتاج عملياتها بحلول عام 2022، ما سيعزز إنتاج النفط بمقدار 300,000 برميل يومياً. وتتوقع إدارة معلومات الطاقة أن يعود إنتاج النفط في الاتحاد الروسي خلال عام 2022 إلى مستوياته في عام 2019، بعد انتهاء مفاعيل اتفاقية أوبك بلس³. وفي شهر نيسان/أبريل 2021، وافقت منظمة أوبك بلس على زيادة إنتاجها النفطي تدريجياً، بما في ذلك عكس اتجاه خفض الطوعي لإنتاج المملكة العربية السعودية بمقدار مليون برميل يومياً. ويُتوقع أن ترفع بلدان منظمة أوبك حجم إنتاجها خلال عام 2022، رغم استمرار سريان العقوبات المفروضة على إيران وفنزويلا خلال السنوات القليلة المقبلة. وفي حال زُفعت هذه العقوبات، ستزداد الكميات المعروضة من النفط، بما يؤدي إلى استقرار الأسعار.

لقد ترك التعافي الاقتصادي العام أثراً ملحوظاً على أسواق السلع الأساسية. وبحسب أحدث تقديرات الوكالة الدولية للطاقة، لم يسترد الطلب على النفط بحلول منتصف عام 2021 سوى حوالي 60 في المائة مما خسره في عام 2020. ويُتوقع حدوث المزيد من الانتعاش في عام 2022. وتنعكس هذه الزيادة في سعر سلة أوبك، التي تجاوزت 75 دولاراً للبرميل بحلول شهر تموز/يوليو 2021، لتصل إلى 81 دولاراً للبرميل في 25 تشرين الثاني/نوفمبر 2021 قبل أن تتراجع إلى 71 دولاراً للبرميل في 30 تشرين الثاني/نوفمبر 2021، كنتيجة لتفشي متحور أوميكرون الجديد. وإذا استأنفت أسعار النفط اتجاهها التصاعدي في عام 2022، يُتوقع أن تحافظ على هذا المستوى على مدى عام 2022. وإذا استمر هذا الاتجاه التصاعدي لأسعار النفط، فإن تحسّن ميزانيات البلدان العربية المصدرة للنفط سيتجاوز بشكل ملحوظ التوقعات السابقة. وبالإضافة إلى ذلك، كررت منظمة أوبك بلس (OPEC+) التزامها بخفض المخزون الذي تراكم في عام 2020 خلال حرب الأسعار بين الاتحاد الروسي والمملكة العربية السعودية، من خلال التأكيد على أن رفع حجم الإنتاج لن يتم إلا بشكل بطيء. ظل سعر النفط مستقرّاً نسبياً خلال عام 2021 في ضوء التصريف التدريجي للمخزونات المتراكمة². وتتوقع إحدى

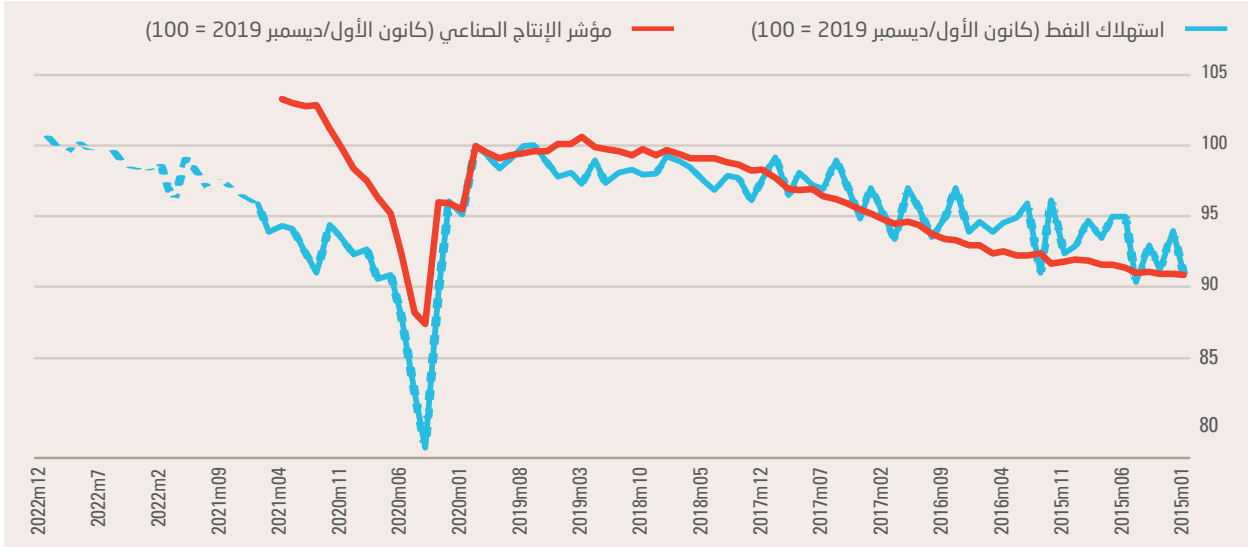
الشكل 3.1 أسعار النفط بين عامي 2015 و2021

ألف. أسعار النفط الخام ومؤشر السلع

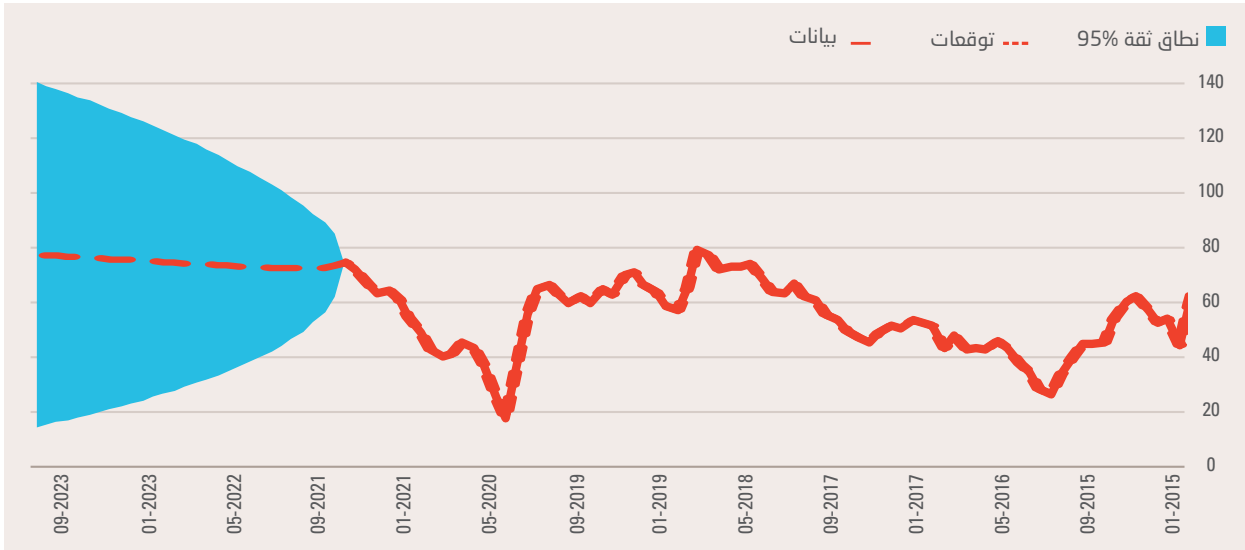


المصدر: حسابات الإسكوا استناداً إلى قاعدة بيانات البنك الدولي لأسعار السلع؛ والتقارير الصادر عن لجنة تداول السلع الآجلة بعنوان "Commitments of Traders, Disaggregated Futures Only Reports"؛ وقاعدة بيانات إدارة معلومات الطاقة.

الشكل 4.1 الفصل بين الإنتاج الصناعي واستهلاك النفط



الشكل 5.1 توقعات أسعار النفط حتى 2023



بنفس وتيرة القطاع الصناعي. وبينما يرتبط ذلك إلى حد ما بطبيعة الركود الحالي، حيث أجبر المواطنون في جميع أنحاء العالم على ملازمة منازلهم والحد من تحركاتهم خلال الجائحة، تشير بعض الدلائل على أن هذا التحول النموذجي سيستمر، وأن عالم ما قبل الجائحة قد انقضى. وخلصت دراسة استقصائية أجرتها شركة ماكينزي وشركائه إلى أن 15 في المائة من المديرين التنفيذيين يتوقعون أن يعمل عدد من موظفيهم من المنزل ليومين أو أكثر في الأسبوع بعد انتهاء الجائحة⁴. وفي المقلب الآخر من سوق العمل، يعلو سقف

وبينما يبرز الفصل على مستوى العالم بين الناتج المحلي الإجمالي واستهلاك النفط بجلاء في البيانات على مدى فترات طويلة، فإن التطورات الحالية في الطلب العالمي على النفط جنباً إلى جنب مع البيانات المتعلقة بالإنتاج الصناعي تشير إلى اختلاف الظروف مع مرور الزمن. ففي حين اتسم استهلاك النفط على مدى السنوات السابقة وفترات الركود بأنه أقل تقبلاً مقارنة بمؤشرات الإنتاج الصناعي، سجل الطلب على النفط في عام 2020 هبوطاً حاداً مقارنة بالتغيرات في الأنشطة الصناعية. وعلاوة على ذلك، لم يتعاف إنتاج النفط

1. السياق العالمي وأثاره على المنطقة العربية

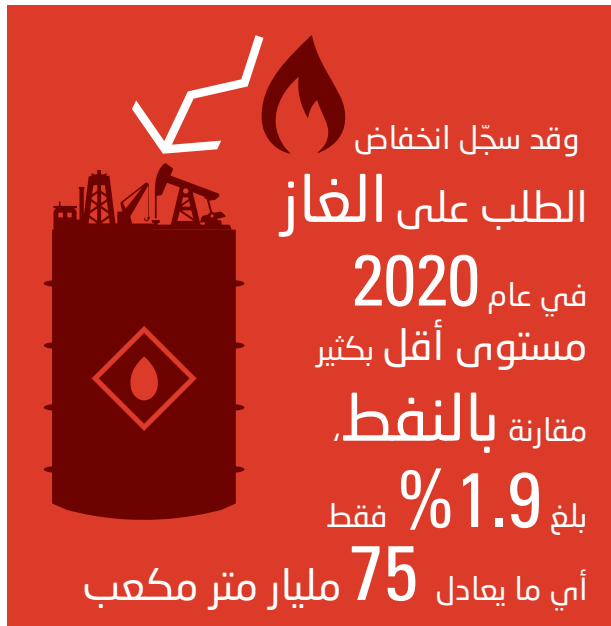
وتبرز تحولات مماثلة في قطاع السياحة. فقد أجبرت الجائحة الأفراد على استكشاف الأحياء المحيطة بهم، ما قد يؤدي إلى تغيير أنماط السفر على المدى المتوسط والطويل. وتتوقع منظمة السياحة العالمية انتعاش السياحة الدولية بعد عام 2024⁷، لكن السياحة الداخلية تتجه حتماً نحو الازدهار. كذلك شهدت وسائل النقل تغييراً، حيث تعزز الاعتماد على السيارات الفردية بحسب الدراسات الاستقصائية⁸. وبينما قد يعني ذلك تراجع السفر بالطائرة، ما يمكن أن يتسبب في بعض الانخفاض في الطلب العالمي على النفط، إلا أنه يشير أيضاً إلى زيادة استخدام السيارات مقارنة بالقطارات أو الحافلات، ما يؤدي في المقابل إلى زيادة استهلاك المشتقات النفطية. ومع ذلك، لا تزال توقعات الطلب العالمي على النفط غير مؤكدة، وتتحوّل المخاطر ذات الصلة نحو الانخفاض. ولم تؤدّ الجائحة سوى إلى تسريع الاتجاهات الرامية إلى خفض استهلاك النفط والتحوّل نحو مصادر الطاقة المتجددة.

التوقعات أكثر من ذلك حتى، إذ خلّصت دراسة استقصائية أجرتها شركة برايس ووترهاوس كوبرز أن 55 في المائة من الموظفين يفضّلون العمل من المنزل لمدة ثلاثة أيام على الأقل في الأسبوع بعد انكفاء الجائحة⁵. وهاتان ليستا سوى اثنتين من دراسات كثيرة، إلا أن الاتجاهات متشابهة في جميع أنحاء العالم، حيث يفضل الموظفون الذين يمكنهم القيام بعملهم عن بعد توفير الوقت والمال اللذين يُهدران أثناء التنقل. ويُرجّح أيضاً أن يقوم رجال الأعمال بالحدّ من أسفارهم بشكل ملحوظ. ففي دراسة أجرتها شركة أوليفر وإيمان، أعلن 43 في المائة من المستجيبين أنهم سيخفّضون أسفارهم بعد انحسار جائحة كوفيد-19⁶. وبينما لا توجد توقعات بأنّ جميع المؤتمرات والاجتماعات والحلقات الدراسية ستُنظّم عبر الإنترنت بدلاً من الحضور الشخصي في المستقبل، كما أن إمكانية القيام بذلك لم تتضح بعد، لا يُرجّح أن الشركات ستفرض الوفورات الضخمة التي يمكن تحقيقها من تنظيم الكثير من الاجتماعات عبر الإنترنت.

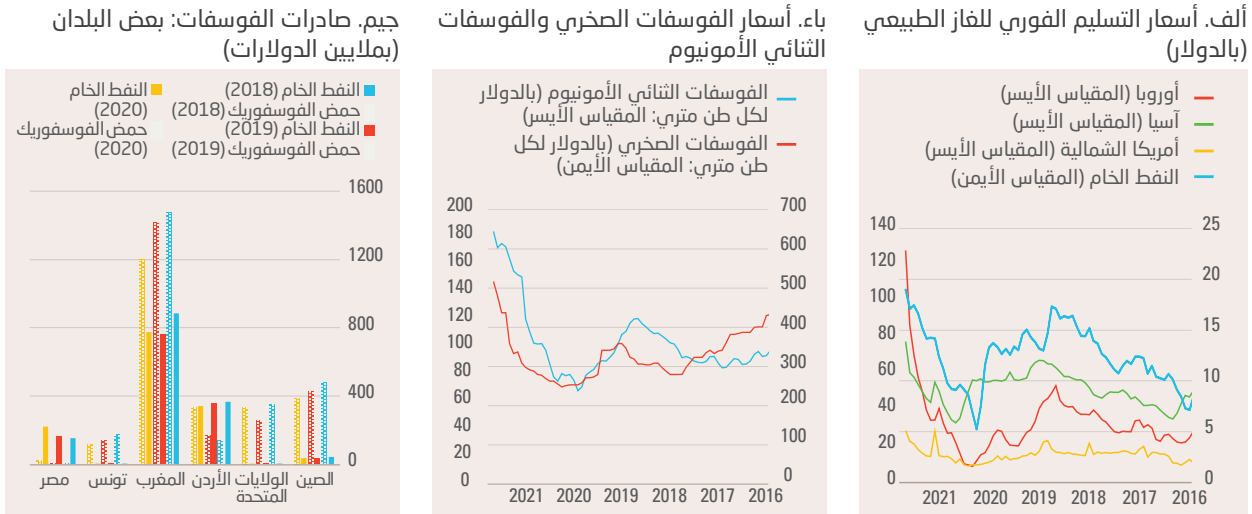
2. الغاز الطبيعي والفوسفات

لا يتسق مع سيناريوهات الوصول بالانبعاثات العالمية إلى مستوى الصفر بحلول عام 2070، ناهيك عن السيناريوهات المماثلة لبعض البلدان التي تسعى إلى تحقيق هذا الهدف بحلول عام 2050، وبالتالي فإن المخاطر ذات الصلة باستهلاك الغاز تتجه إلى الانخفاض⁹.

يعدّ الغاز الطبيعي مصدراً هاماً آخر من مصادر الهيدروكربون في المنطقة العربية. وتنتمي الإمارات العربية المتحدة والجزائر وقطر وليبيا ومصر إلى منتدى الدول المصدّرة للغاز، الذي لا يتحكّم جماعياً بنحو 70 في المائة من احتياطات العالم من الغاز الطبيعي فحسب، بل يسهم أيضاً بأكثر من 40 في المائة من الإنتاج العالمي للغاز الطبيعي. وقد سجّل انخفاض الطلب على الغاز في عام 2020 مستوى أقل بكثير مقارنة بالنفط، إذ بلغ 1.9 في المائة فقط أي ما يعادل 75 مليار متر مكعب. وبحسب الوكالة الدولية للطاقة، يعزى ذلك بشكل أساسي إلى فصل الشتاء الذي حلّ معتدلاً بشكل استثنائي في نصف الكرة الشمالي خلال عام 2020 وليس إلى الجائحة، إذ لا يستخدم الغاز الطبيعي في النقل. كذلك تعدّ التوقعات متوسطة الأجل فيما يتعلق بالطلب على الغاز أكثر ملاءمة من توقعات النفط، حيث يُتوقع أن يصل الطلب على الغاز إلى 4,300 مليار متر مكعب في عام 2024، أي أكثر بنسبة 7 في المائة من المستوى السابق لجائحة كوفيد-19. ويغذّي هذا النموّ عاملان لهما تأثير متماثل، وهما زيادة الطلب الصناعي بما يتماشى مع الانتعاش العالمي واستبدال الفحم والنفط بالغاز الطبيعي في قطاع الطاقة. وبينما يظلّ العامل الأول عرضة للتراجع بشكل ملحوظ نتيجة ظهور متغيّرات جديدة لفيروس كورونا وببطء حملات التطعيم ذات الصلة، يعدّ العامل الثاني مستقلاً إلى حد بعيد عن الجائحة. وهذا النمو



الشكل 6.1 أسعار الغاز الطبيعي وأسعار الفوسفات وصادراته



المصدر: حسابات الإسكوا استناداً إلى قاعدة بيانات أسعار السلع التي يصدرها البنك الدولي، وخريطة التجارة التابعة لمركز التجارة الدولية.

2021 إلى مستويات غير مسبقة منذ عام 2014، إذ تجاوزت 10 دولارات لكل مليون وحدة حرارية مترية. ولم يتصف النمو في آسيا والولايات المتحدة بالأهمية عينها، رغم أن الأسعار وصلت بالفعل إلى مستويات ما قبل الجائحة في منتصف عام 2021. ويعتمد تطور الأسعار في الأجل المتوسط إلى حد بعيد على الطقس (وعلى سبيل المثال أدى الربيع البارد بشكل استثنائي في أوروبا إلى ارتفاع الأسعار هناك) واستئناف الإنتاج الصناعي بعد انحسار الجائحة. وعلى المدى الطويل، ينبغي أن تؤدي مساعي إزالة انبعاثات الكربون في الاقتصاد العالمي إلى تقليص الطلب على الغاز الطبيعي وخفض أسعاره.

وبينما شهد عام 2020 انخفاضاً في أسعار الفوسفات وطلباً عالمياً على هذه السلعة، انعكس هذا الاتجاه في عام 2021 في ضوء الارتفاع الهائل في أسعار السلع الأساسية العالمية. ولا يُستثنى الفوسفات الصخري والفوسفات الثانى الأمونيوم من هذا الاتجاه، حيث ارتفعت أسعار السلعتين المذكورتين بنسبة 67 و122 في المائة، أي ما يعادل 125 دولاراً و605 دولاراً للميغاطن على التوالي بين حزيران/يونيو 2020 وحزيران/يونيو 2021. ويُعزى ارتفاع الأسعار إلى زيادة السيولة والطلب العالمي، وارتفاع أسعار مدخلات إنتاج الفوسفات مثل الأمونيا والغاز الطبيعي والكبريت. كذلك لعب تعطل حركة التجارة الناجم عن أوامر فرض رسوم تعويضية، التي أصدرتها وزارة التجارة في الولايات المتحدة ضد المنتجين الروس والمغاربة، دوراً ما في ارتفاع الأسعار، وكذلك التأخير في توسيع القدرات الإنتاجية الناجم عن تدابير الإغلاق ضد جائحة كوفيد-19 بالنسبة للعديد من البلدان المنتجة للفوسفات. وبحسب توقعات البنك الدولي بشأن سوق السلع الأساسية، يُفترض أن تتراجع أسعار الفوسفات

ويُتوقع أن يواكب الإنتاج تزايد الطلب من خلال الحقول المكتشفة حديثاً في الاتحاد الروسي ومنطقة الشرق الأوسط. ومن المقرر أن يرفع الاتحاد الروسي إنتاج الغاز بنسبة 18 في المائة مقارنة بالفترة السابقة للجائحة، في ضوء مشاريع التصدير الجديدة، مثل خط أنابيب نفط سيبيريا ومصنعين للغاز الطبيعي السائل، التي تهدف جميعاً إلى تعزيز الصادرات إلى أوروبا. ويُتوقع أيضاً أن تزداد قدرات إنتاج الغاز بالنسبة لأذربيجان وتركمانستان، ما سيؤدي إلى تلبية الطلب الأوروبي. وفي الشرق الأوسط، يتوقع أن يزيد إنتاج الغاز بنسبة 9 في المائة، ويعزى ذلك بشكل أساسي إلى تطوير الحقول البحرية في قطر وإيران (حقل غاز الشمال وحقل جنوب فارس) لإمداد التوسع المقرر في قدرات إنتاج الغاز الطبيعي السائل. ويُستكمل ذلك بتعزيز الطاقة الإنتاجية في منطقة جنوب البحر الأبيض المتوسط والمملكة العربية السعودية. كذلك ستعزز بلدان قارة أفريقيا ومنطقة آسيا والمحيط الهادئ وأمريكا الوسطى والجنوبية قدراتها الإنتاجية ذات الصلة بنسبة تتراوح بين 7 و10 في المائة، رغم أن أهميتها كجهات موزدة للغاز الطبيعي تظل محدودة للغاية. وتعد أوروبا المنطقة الوحيدة في العالم التي انخفض إنتاجها بنسبة 8 في المائة بسبب استنفاد الاحتياطيات وإغلاق حقول الغاز¹⁰.

وبشكل عام، تتسم التوقعات بالنسبة لأسواق الغاز على المدى المتوسط بطابع إيجابي، حيث يُفترض أن يؤدي ارتفاع حجم الإنتاج الصناعي والتحول إلى الغاز في إنتاج الكهرباء إلى زيادة الطلب. وبالتالي، ستؤدي المشاريع المُقررة لزيادة القدرة الإنتاجية وتطوير تجارة الغاز الطبيعي السائل إلى زيادة العرض. ويُتوقع أن تستقر الأسعار على المدى المتوسط. وقد ارتفعت أسعار التسليم الفوري في أوروبا خلال شهر حزيران/يونيو

في المملكة العربية السعودية، يجب أن يؤدي إلى زيادة الطاقة الإنتاجية العالمية للفوسفات. وسيعكس ارتفاع أسعار الفوسفات نوعاً من التحسن في ميزانيات البلدان المصدرة للسلع الأساسية خلال عامي 2022 و2023، لكن سينجم عنه أيضاً طفرات في أسعار المواد الغذائية ومخاطر تصاعد معدلات التضخم العالمية.

في عام 2022، في ضوء اعتدال الطلب وتنمية القدرات الإنتاجية¹¹. وعلى وجه الخصوص، فإنّ توسيع مرفق الجرف الأصفر المغربي، الذي من المقرر أن يبدأ عملياته في عام 2022؛ وإنشاء شركات لإنتاج الفوسفات في محافظة الوادي الجديد في مصر؛ وتطوير مدينة وعد الشمال الصناعية لإنتاج المعادن

جيم. الروابط المالية والتجارية مع المنطقة العربية

التعاون الخليجي تدريجيًا، بما يتماشى مع زيادة الطلب العالمي على النفط وأسعاره. وفي شهر تشرين الثاني/نوفمبر 2020، جرى إعادة تصنيف الكويت من جانب مؤشر مورغان ستانلي لبحوث المؤشرات (MSCI) ضمن الأسواق الناشئة، وترقيتها من مجموعة الأسواق دون الناشئة، ما قد يجذب المستثمرين الأجانب ويساعد على تعافي الأسواق المالية الخليجية.

وقدّمت أسواق الأسهم في البلدان العربية المتوسطة الدخل أداءً مخيباً للآمال. وفي هذا السياق، سطع نجم بورصة عمان الأردنية بين الأسواق، إذ سجّلت نموًا بنسبة 18 في المائة. وفي المقابل، تراجع مؤشر إيجي إكس 30 (EGX30) المصري، مسجلاً خسارة نسبتها 24 بالمائة بين نهاية عام 2019 ومنتصف عام 2021، وكذلك فعل مؤشر "ماسي" لسوق الأسهم المغربية، بينما ارتفع مؤشر تونينديكس لسوق الأسهم التونسية بنسبة 2 في المائة. ولم يفضّ ضخّ السيولة على الصعيد العالمي إلى تغييرات ملحوظة في أسعار الأسهم في الأسواق العربية، إذ تتسم الروابط المالية بين المنطقة العربية والعالم بأنها ضعيفة نسبيًا. وفي مصر، يمكن أن يعزى انخفاض أسعار الأسهم إلى الإجراء الذي اتخذته البنك المركزي المصري ضد رئيس البنك التجاري الدولي، الذي أثر على سوق الأسهم الممتازة بشكل عام. ويتحمّل البنك التجاري الدولي وحده أكثر من 50 في المائة من المسؤولية عن السقوط الحرسوق الأسهم المصرية. وقد أدت زيادة تكاليف المخاطر ومعدلات توفير الخدمات، فضلًا عن عدم الاستقرار السياسي في تونس، إلى عرقلة تعافي البورصات المغربية والتونسية إلى حد بعيد. ومن ناحية أخرى، لم تؤدّ الحوافز النقدية الهائلة إلى خلق طفرات مصطنعة في أسعار الأسهم يمكن أن تسبب أزمة مالية إذا تغيرت التوجهات فجأة. وقد تكون مؤشرات الأسهم في البلدان العربية أقرب إلى الاقتصاد الحقيقي مقارنة بأسعار الأسهم في البلدان المتقدمة. وينبغي أن تسجّل مؤشرات بلدان مجلس التعاون الخليجي، التي تُعدّ مماثلة للبلدان المتوسطة الدخل، تحسنًا إضافيًا خلال عامي 2022 و2023 في حال تمت إدارة المخاطر السياسية بنجاح.

على الصعيد العالمي، أدت الحوافز المالية والنقدية الضخمة التي قُدّمت إلى ضخ كميات كبيرة من السيولة في النظام المالي، وسمحت لأسواق الأسهم باستعادة عافيتها في عام 2021، بعد الركود العميق الذي تسببت به جائحة كوفيد-19. وينبغي أن تستمر هذه الزيادات خلال عامي 2022 و2023. وقد أفضت هذه الحوافز إلى خفض تكاليف الاقتراض وتجنّب موجة كبيرة من حالات الإفلاس. ولكن تسود مشاغل بشأن ديمومة هذه العافية المُستعادة وبروز ما يُعرف بشركات الزومبي (بانيرجي وآخرون، 2021)¹².

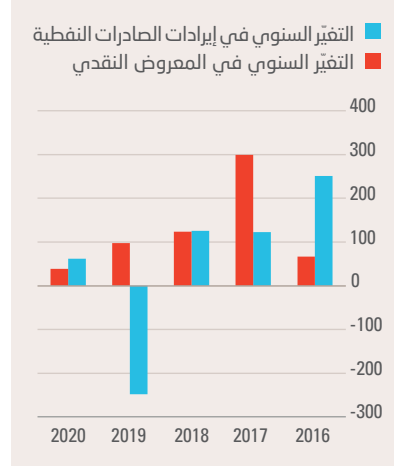
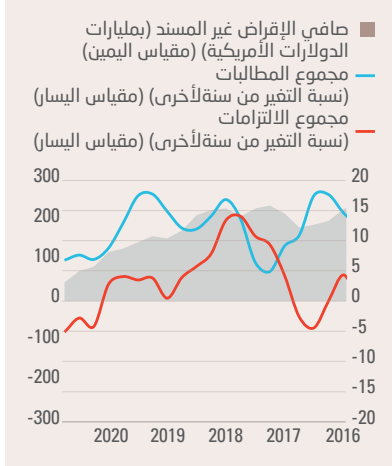
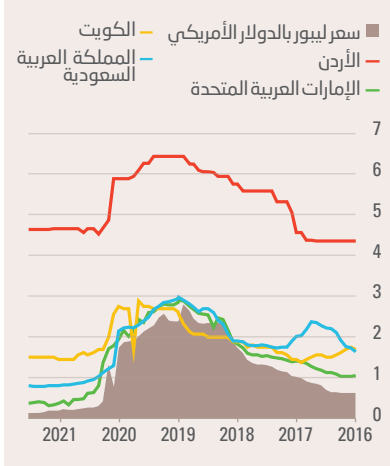
كذلك اتّسم أداء أسواق الأسهم الخليجية بأنه أقلّ إبهارًا مقارنة بالبورصات الأوروبية أو الأمريكية خلال عام 2020 والنصف الأول من عام 2021. وبحلول منتصف عام 2021، لم يتمكّن من الارتفاع بشكل ملحوظ سوى مؤشر السوق المالية السعودية (تداول) ومؤشر سوق أبوظبي للأوراق المالية، بينما ناضلت أسواق بلدان مجلس التعاون الخليجي الأخرى للمحافظة على قيمها. وبين نهاية عام 2019 ومنتصف شهر تموز/يوليو 2021، ارتفع المؤشران المذكوران بنسبة 29 في المائة و39 في المائة على التوالي. واتّسم أداء أسواق الأوراق المالية الأخرى في بلدان مجلس التعاون الخليجي بأنه أقلّ إبهارًا، حيث خسرت البحرين 2 في المائة، ودبي والكويت 1 في المائة لكل منهما، بينما تقدّمت عُمان بنسبة 2 في المائة، وقطر 3 في المائة. وعلى سبيل المقارنة، ارتفع مؤشر إس وبي 500 (S & P500) بنسبة 35 في المائة، ومؤشر داكس الألماني بنسبة 16 في المائة، ومؤشر كاك 40 الفرنسي بنسبة 9 في المائة. وينجم الضعف المقارن لأسواق بلدان مجلس التعاون الخليجي عن هيكلية أصولها، التي تتمحور حول الصناعات الهيدروكربونية. ونظرًا لأن التعافي في هذا القطاع يتسم بوتيرة أكثر بطئًا ويخضع لمخاطر هبوط ملحوظة، تنال الشركات تقييمًا أدنى مقارنة بالأسواق في أوروبا والولايات المتحدة، حيث يتركز عمل الشركات في قطاعات التكنولوجيا والتصنيع. وعلى مدى السنوات القليلة المقبلة، يُفترض أن تتحسن مؤشرات البورصة في أسواق بلدان مجلس

الشكل 7.1 الروابط المالية بين المنطقة العربية والعالم

جيم. أسعار السوق النقدية لثلاثة أشهر وسعر لبيور بالدولار لثلاثة أشهر (بالنسبة المئوية في السنة)

باء. المطالبات والالتزامات القائمة للمصارف المشاركة في مصرف التسويات الدولية

ألف. نمو الأصول المالية وعائدات الصادرات النفطية في بلدان مجلس التعاون الخليجي (بمليارات الدولارات الأمريكية)



المصادر: حسابات الإسكوا بالاستناد إلى مصادر إحصائية وطنية؛ وقاعدة بيانات صندوق النقد العربي لأسواق المال العربية عن الأداء ورسملة سوق الأسهم والأسواق المالية؛ وقاعدة بيانات مصرف التسويات الدولية حول الإحصائيات المصرفية حسب الموقع الجغرافي للمصرف.

والانتعاش الاقتصادي في الجمهورية العربية السورية، إذ خسر مواطنون سوريون مدخرات أو دعواها في المصارف اللبنانية. ولكن لا يحتمل أن تؤثر الأزمة المذكورة على بلدان أخرى في المنطقة العربية، بسبب ضعف الروابط المالية التي تجمعها بلبنان.

ومع ذلك، تظلّ البنوك في المنطقة العربية معرّضة بإفراط للديون الحكومية، وسيؤدي تزايد الاحتياجات المالية الناجمة عن الجائحة إلى مفاخرة هذا الخطر خلال عامي 2022 و2023.

لقد انخفضت تكاليف التمويل للبلدان العربية خلال عام 2020 وفي بداية عام 2021 مقارنة بما كانت عليه في السنوات السابقة، لكنها ظلت أعلى بكثير من سعر الليبور بالدولار الأمريكي، وذلك بسبب انخفاض الدعم بالسيولة من البنوك المركزية العربية (الشكل 7.1 جيم). كذلك ارتفع الفارق بين مؤشر الجوديبيور الأردني وسعر الليبور بالدولار الأمريكي بشكل طفيف مُسجلاً 4.5 في المائة، مقارنة بنسبة 4 في المائة تقريباً قبل الجائحة. واتسع الفارق بين أسعار الفائدة في بلدان مجلس التعاون الخليجي وسعر الليبور بالدولار الأمريكي من 0.2 و0.3 في المائة إلى 0.5 في المائة بالنسبة إلى المملكة العربية السعودية وحوالي 1.5 في المائة بالنسبة إلى الكويت. وتماشياً مع الزيادة المتوقعة في أسعار الفائدة في الولايات المتحدة في عام 2022، وارتفاع أسعار النفط العالمية، يُفترض أن تعود هذه الفوارق وأسعار الفائدة إلى المستويات التي كانت عليها قبل الجائحة. كذلك يُفترض أن يستمرّ تحسّن مركز الاستثمار الصافي لبلدان مجلس التعاون الخليجي الذي لوحظ في عام 2021 بعد فترة الركود المرتبطة بالجائحة، خلال عامي 2022 و2023.

وفي عام 2021، استمرت الأزمة في لبنان الذي لطالما عُدّ بمثابة العاصمة المالية للمنطقة العربية. وقد اتّضح فعلاً أن المصارف اللبنانية غير قادرة على إيفاء كامل ديونها لمودعيها. ويتمحور السؤال الأكثر أهمية في هذه المرحلة حول هامش تخفيض الدين الذي يمكن تقديمه لضمان السداد (haircut)، وحول المشمولين بهذه العملية. وتؤثر هذه الأزمة أيضاً على النمو

تظلّ البنوك معرّضة بإفراط للديون الحكومية

وسيؤدي تزايد الاحتياجات المالية الناجمة عن الجائحة إلى مفاخرة هذا الخطر خلال عامي 2022 و2023

ببلدان مجلس التعاون الخليجي، وذلك باستثناء الإمارات العربية المتحدة والجزائر التي تتمتع باحتياطات وفيرة من الهيدروكربون. وتتسم محافظ التصدير بالنسبة للبلدان المصدرة للنفط والمتضررة من النزاعات - مثل العراق وليبيا واليمن - بأنها غير متنوّعة إلى حدّ بعيد. وتعدّ صادرات الجمهورية العربية السورية ودولة فلسطين أكثر تنوّعاً مقارنةً بمثيلاتها في بلدان مجلس التعاون الخليجي، وأقلّ تنوعاً إلى حد ما مقارنةً بمثيلاتها في غالبية البلدان العربية المتوسطة الدخل. وتتّسم صادرات أقلّ البلدان العربية نموّاً، باستثناء جيبوتي، بأنها أقلّ تنوعاً حتّى من مثيلاتها في بلدان مجلس التعاون الخليجي المصدرة للنفط. وبالنسبة لموريتانيا، يمثّل خام الحديد السلعة الأساسية في سلّة الصادرات، بينما يتصدّر الذهب قائمة صادرات السودان.

وفي العقد الماضي، تراجع تنوع الصادرات بالنسبة لمعظم البلدان العربية، ما يجعلها أكثر عرضة لصدمة أسواق السلع العالمية. وينطبق ذلك تحديداً على الأردن وجزر القمر وموريتانيا، التي ارتفع مؤشر تنوع الصادرات فيها بأكثر من 10 في المائة. وقد تمكّن الصومال من خفض مؤشر التنوّع لصادراته، علماً أنه البلد العربي الوحيد الذي استطاع أن يحدث تغييراً إيجابياً جوهرياً في هذا المجال. وسجّلت بلدان عربية أخرى، بما فيها البحرين وتونس وعمان والمغرب واليمن، تحسينات طفيفة نسبياً على هذا الصعيد. ويفترض ألا يحدث أي تغيير في التوزّع الجغرافي للشركاء التجاريين الرئيسيين للبلدان العربية على مدى عامي 2022 و2023، لا سيما أنه لا يتوقع إبرام أي اتفاقات تجارية جديدة.

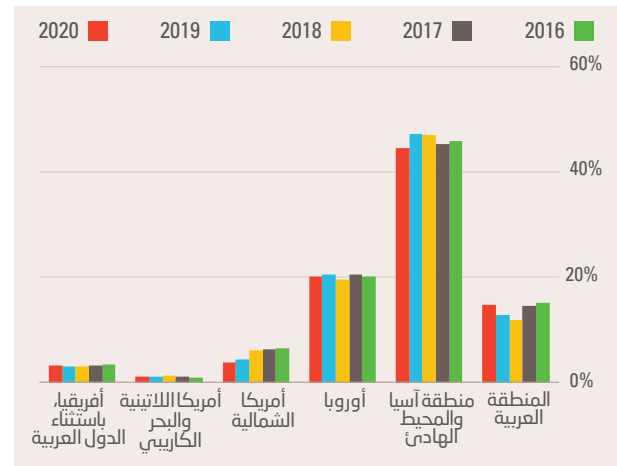
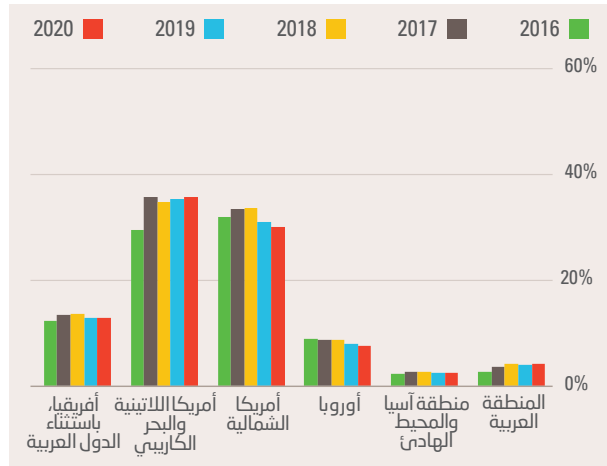
وفي الأردن والبحرين وتونس ومصر، تغطي البنوك المحلية أكثر من 50 في المائة من إجمالي احتياجات التمويل العام، ما يؤدي إلى مزاحمة الائتمان المحلي المقدم إلى القطاع الخاص، الذي يعدّ حاجة ضرورية للتعافي من الركود. كذلك يتمثل التحدي الرئيسي أمام مصارف بلدان مجلس التعاون الخليجي في تدني أسعار الفائدة، ما يحدّ من قدرتها على جني الأرباح، وسط التراجع المحتمل في عائدات السياحة وركود أسواق العقارات. ومن جهة أخرى، يُفترض أن تؤثر الاستثمارات المرتبطة بالإعداد لمعرض دبي إكسبو 2020 وكأس العالم في قطر 2022 بشكل إيجابي على الآفاق المحتملة للنموّ خلال عامي 2022 و2023. وعلى العموم، يُرجّح أن تتدهور ربحية البنوك في بلدان مجلس التعاون الخليجي خلال العامين المقبلين، لكن مخاطر ذلك على استقرار الأنظمة المالية تظلّ محدودة.

تظلّ صادرات البلدان العربية متجانسة نسبياً، نظراً للأهمية البارزة للهيدروكربون (النفط والغاز) فيها. وتتجاوز حصة الهيدروكربون من إجمالي عائدات الصادرات 50 في المائة في إجمالي بلدان مجلس التعاون الخليجي تقريباً (باستثناء البحرين)، وأيضاً في الجزائر والعراق وليبيا واليمن. كذلك تعتمد البلدان العربية المتضررة من النزاعات إلى حدّ بعيد على عائدات النفط والغاز؛ وبالتالي فإن التطورات في أسواق النفط والفسفات ستحدد بشكل أساسي شكل التعافي. ومن بين البلدان العربية ذات الدخل المتوسط، تتّسم صادرات الأردن والمغرب بأنها الأكثر تنوّعاً إلى حدّ ما، إذ تنخفض حصة الهيدروكربون والفسفات فيها. ويعدّ مؤشر تنوّع الصادرات¹³ أدنى عموماً بالنسبة للبلدان العربية المتوسطة الدخل مقارنةً

الشكل 8.1 الروابط التجارية بين المنطقة العربية والعالم

ألف. الوجهات الإقليمية للصادرات العربية (بالنسبة المئوية من قيم المجموع الإجمالي)

باء. المصادر الإقليمية للواردات العربية (بالنسبة المئوية من قيم المجموع الإجمالي)



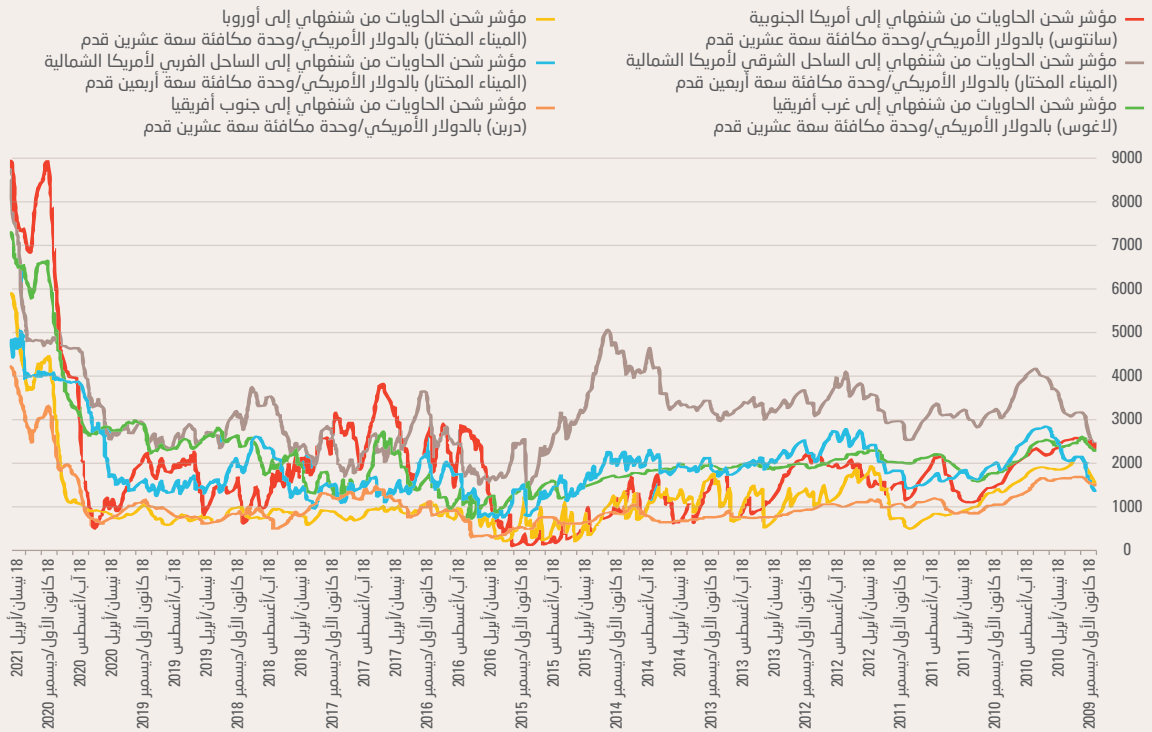
المصدر: حسابات الإسكوا بالاستناد إلى دائرة إحصاءات وجهة التجارة التابعة لصندوق النقد الدولي.

الإطار 2.1 ارتفاع تكاليف النقل الدولي وآثاره على المنطقة العربية

أدت جائحة كوفيد-19 إلى اتخاذ إجراءات كثيرة تهدف إلى احتواء انتشارها، بما فيها التباعد الاجتماعي والإغلاقات المتكررة. وكان لهذه الإجراءات تأثيرات مختلفة على تنقلات الأفراد ونقل البضائع، كما على تطوّر أنماط الاستهلاك والإنتاج. ويبيّن الشكل الأول أدناه (الشكل الأول) إحدى نتائج هذه الإجراءات، وهي التأثيرات المحددة وغير المسبوقة على أسعار الشحن البحري. وعلى سبيل المثال، ارتفعت تكلفة شحن حاوية قياسية بحجم 20 قدماً من شنغهاي إلى البرازيل في شهر تموز/يوليو 2021 خمس مرات مقارنة بمتوسطها على مدار فترة الإثني عشر عاماً الماضية.

ولم تكن المنطقة العربية بمنأى عن هذه الآثار، إذ ارتفع مؤشر شنغهاي لشحن الحاويات من شنغهاي إلى دبي بنسبة 176 في المائة، ومن شنغهاي إلى موانئ البحر الأبيض المتوسط بنسبة 400 في المائة بين تشرين الأول/أكتوبر 2020 وحزيران/يونيو 2021 (الشكل الثاني).

أسعار التسليم الفوري الأسبوعية من كانون الأول/ديسمبر 2009 إلى تموز/يوليو 2021 بحسب مؤشر شنغهاي لشحن الحاويات



المصدر: الأونكتاد، استناداً إلى البيانات التي قدّمتها شركة كلاركسون للأبحاث.

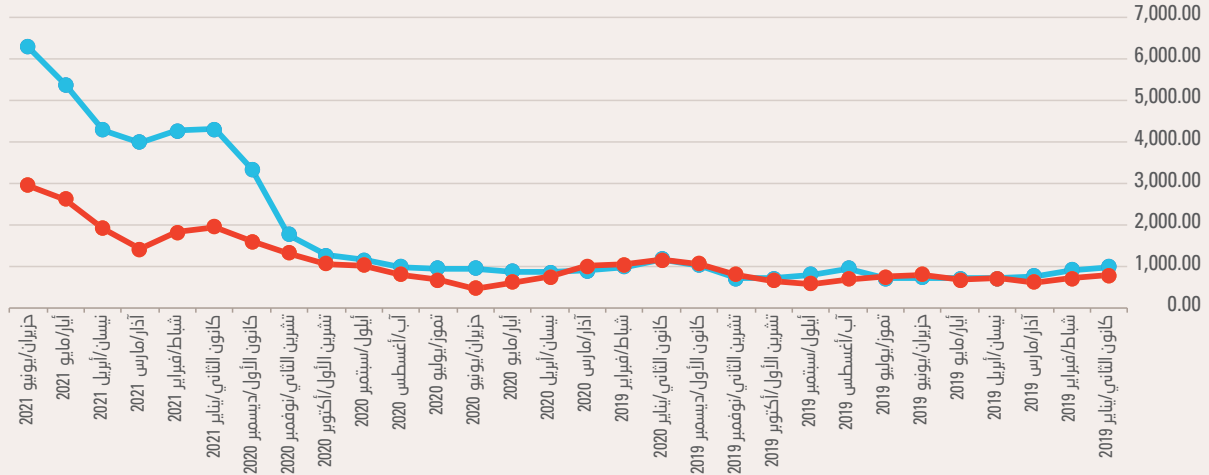
يمكن عزو تذبذب أسعار الشحن إلى مزيج من العوامل، بما فيها، على سبيل المثال لا الحصر، تخفيف تدابير الإغلاق وتفاوت سرعة التعافي بين مختلف البلدان، وأزمة نقص حاويات الشحن الفارغة وسفن الحاويات، والتأخيرات الناجمة عن الازدحام في الموانئ الرئيسية وعقد شبكة الشحن. وتشتهر بعض الهيئات المعنية بالمنافسة في أن تكون تدابير إدارة القدرات التي تتخذها شركات النقل وتحالفاتها مسؤولة عن هذا التذبذب. وتم تقديم تحليل لهذه العوامل وآثارها على واردات السلع وأسعار الاستهلاك، على مستوى العالم وكل منطقة منه، في مراجعة الأونكتاد للنقل البحري لعام 2021.

ويُتوقع أن تتضخم آثار ارتفاع أسعار الشحن في معظم البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل في المنطقة العربية، ولا سيما تلك التي تعاني من النزاعات والأزمات الاقتصادية والمالية. وقد اعتمدت بعض البلدان تدابير خاصة لتخفيف مثل تلك الآثار على أسعار الاستهلاك، وعلى سبيل المثال، لا تزال مصلحة الجمارك اللبنانية تعتمد على سعر الصرف الرسمي للدولار الأمريكي، الذي يقل كثيراً عن مثيله في السوق السوداء، لاحتساب قيمة الرسوم الجمركية على السلع المستوردة. وفي الأردن، وضعت السلطات الجمركية حداً أقصى لسعر الشحن عند احتساب الرسوم الجمركية على السلع المستوردة. ويرى السيد إيلي زخور، رئيس الغرفة الدولية للملاحة في بيروت، أنّ الإجراءات كليهما يخففان بشكل طفيف أثر الزيادات على الأسعار. ولكن سيكون من المثير للاهتمام رصد طول المدة التي يمكن في خلالها الإبقاء على تدابير الدعم غير التقليدية هذه.

تطور أسعار التسليم الفوري بحسب مؤشر شنغهاي لشحن الحاويات، من شنغهاي إلى الموانئ العربية

من شنغهاي إلى البحر الأبيض المتوسط (الميناء المختار) بالدولار الأمريكي/وحدة مكافئة سعة عشرين قدم

من شنغهاي إلى خليج فارس والبحر الأحمر (دبي) بالدولار الأمريكي/وحدة مكافئة سعة عشرين قدم



المصدر: الأونكتاد/حسابات الإسكوا بالاستناد إلى بيانات شركة كلاركسون للأبحاث.
 1. China-Britain Business Council, Why has shipping become so expensive, CCBC News, 2021.

دال. ملاحظات ختامية

في عام 2022، سيتقدّم الانتعاش العالمي في فترة ما بعد الجائحة. وستتخذ بعض الاتجاهات التي ظهرت في مرحلة ما بعد الجائحة طابع الاستمرارية، بما فيها التفاوت في النمو. ويمكن للبلدان المتقدمة التي أطلقت حوافز مالية ونقدية سخية وسرّعت وتيرة حملات التطعيم في مواجهة الجائحة، أن تتوقع معدلات نمو مرتفعة نسبياً خلال عامي 2022 و2023. وفي المقابل، يُرَجَّح أن تزرع الدول النامية التي تتسم معدلات التطعيم فيها بوتيرة أكثر بطئاً تحت وطأة الموجات الجديدة من كوفيد-19 وتفاقم حالات الإفلاس ضمن الشركات غير المحمية من جانب الحكومات. وهناك اتجاه ثانٍ نجم عن التحول في أنماط النقل، ما يؤدي إلى الحد من الطلب على النفط. ويطرح ذلك مخاطر بالنسبة لمصدري النفط كما يخلق فرصاً لمنتجات السلع الصناعية. وتتعلق المسألة الثالثة باتساع الفجوة في تكاليف التمويل بين البلدان المتقدمة ذات معدلات الفائدة المنخفضة والأسواق الناشئة.

وتواجه المنطقة العربية عدة تحديات، أولها أن تنويع الاقتصادات أصبح أكثر إلحاحاً من أي وقت مضى. لذا، إن لم تتفاعل البلدان العربية بسرعة مع الاتجاهات السلبية في الطلب العالمي على النفط، قد تجد أنه من المستحيل عليها ليس فقط تحقيق التنمية بل حتى الحفاظ على مستوى الاستهلاك الخاص بها. وثانياً، في ضوء اتساع الفجوة في تكاليف التمويل، يتعين على حكومات البلدان المتوسطة الدخل إما إيجاد طرق للانتقال إلى مجموعة الاقتصادات المتقدمة والاستفادة من ثقة المستثمرين الدوليين، أو تقليص اعتمادها على الأنظمة المصرفية المحلية. وثالثاً، بالنظر إلى أن الجائحة قد أصابت أقل البلدان نمواً وتلك المتضررة من النزاعات أكثر من بلدان مجلس التعاون الخليجي أو البلدان المتوسطة الدخل، تبرز الحاجة إلى التضامن داخل المنطقة العربية لتقاسم الفوائد ودعم عودة التعافي إلى جميع أنحاءها.

GDP



شكّل عام 2021 بداية التعافي الاقتصادي للمنطقة العربية

لن يتمكّن الناتج المحلي الإجمالي
للمنطقة العربية من العودة إلى مستويات
ما قبل الجائحة إلا في عام 2022

يُتوقّع أن تشهد المنطقة العربية نمواً بنسبة 3.7 في
المائة في عام 2022 و3.6 في المائة في عام 2023

يُتوقّع أن يتقلّص الحيز المالي
للعديد من البلدان العربية
في عام 2022

يُتوقّع أن تبلغ نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي
حوالي 61 في المائة على أساس سعر تقديري للنفط
يبلغ 60 دولاراً للبرميل

2

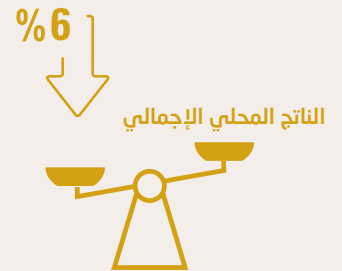
2. الاتجاهات الاجتماعية والاقتصادية في المنطقة العربية

الرسائل الرئيسية

شكّل عام 2021 بداية التعافي الاقتصادي للمنطقة العربية، ويتوقع أن يؤدي ارتفاع أسعار النفط وزيادة الطلب على المنتجات النفطية واستئناف الأنشطة السياحية وتحسّن التحويلات المالية وتدفقات المساعدات، إلى دفع عجلة النمو. ولن يتمكن الناتج المحلي الإجمالي للمنطقة العربية من العودة إلى مستويات ما قبل الجائحة إلا في عام 2022.

بعد نموّ مُقدّر يبلغ 4.1 في المائة في عام 2021، يتوقع أن تشهد المنطقة العربية نمواً بنسبة 3.7 في المائة في عام 2022 و3.6 في المائة في عام 2023. ويُعزى بعض المخاطر التي قد تخفّض النموّ المتوقع إلى معدلات التطعيم البطيئة والمخاوف من موجة جديدة من كوفيد-19، التي تبلورت مع ظهور أوميكرون، آخر متحورات كوفيد-19، الذي يتوقع أن يبطئ النمو، بحيث يرتفع بنسبة 2.4 و3.2 في المائة في عاقي 2022 و2023 على التوالي.

وتتفاوت درجة الانتعاش الاقتصادي عبر مجموعات البلدان في المنطقة. ولن تستطيع بعض البلدان العودة إلى مستويات الناتج المحلي الإجمالي التي كانت سائدة في فترة ما قبل الجائحة إلا بحلول عام 2023. وبعد حزم الحوافز السخية من أجل احتواء تداعيات الجائحة، يتوقع أن يتقلص الحيّز المالي للعديد من البلدان العربية في عام 2022. كذلك يتوقع أن يعاني الميزان المالي في المنطقة العربية من عجز يبلغ حوالي 6 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. ويتوقع أيضاً أن تبلغ نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي حوالي 61 في المائة على أساس سعر تقديري للنفط يبلغ 60 دولاراً للبرميل.



ألف. نظرة عامة على مجموعات البلدان في المنطقة العربية

الإجمالي بوتيرة أبطأ في عامي 2022 و2023، أي بنسبة 2.4 و3.2 في المائة على التوالي.

ويختلف التعافي الاقتصادي بين مجموعات البلدان في المنطقة العربية، كما يتوقف على حالة الجائحة وسرعة التطعيم ومدى الاعتماد على عائدات النفط وأهمية إيرادات السياحة ومستوى تدفق التحويلات المالية ومساعدات التنمية الحكومية. ويُذكر أنّ حركة التجارة قد ازدادت بشكل ملحوظ في عام 2021، رغم أنها ظلّت دون مستويات عام 2019. ومع بدء انتعاش الاقتصاد العالمي، زادت صادرات البلدان العربية المصدرة للنفط والمستوردة له على حد سواء. وفي عام 2022، ستستفيد البلدان العربية المصدرة للنفط من زيادة الطلب العالمي وارتفاع أسعار النفط، بينما ستستفيد البلدان العربية المستوردة للنفط من تعافي الاقتصادات الأوروبية والاستئناف المتوقع لتدفقات السياح، التي بدأت في النصف الثاني من عام 2021. وسيكون النمو في البلدان العربية المتضررة من النزاعات مدفوعاً بجهود إعادة الإعمار، بينما يُتوقع ألا تحقق أقل البلدان العربية نمواً كبيراً نظراً لمحدودية تدفقات المعونة.

ويُتوقع أن ينخفض تضخم أسعار المستهلك في المنطقة العربية من حوالي 16 في المائة في عام 2021 إلى 6 في المائة في عام 2022 و4 في المائة في عام 2023 حسب كلا السيناريوهين، وذلك بسبب تعديلات الأسعار الناجمة عن ارتفاع أسعار السلع الأساسية، وانخفاض قيمة العملات الوطنية لعدة بلدان، والسياسات المالية المُتبعة في بعض البلدان، وعدم الاستقرار على مستوى الاقتصاد الكلي في بلدان أخرى خلال العامين المنصرمين.

إنّ تحسّن الوضع المالي في بلدان مجلس التعاون الخليجي، الذي بدأ في عام 2021 مع تعافي أسواق النفط، سيستمر خلال عام 2022، بما يؤدي إلى تعزيز الوضع المالي للمنطقة العربية. ويُتوقع أن يبقى العجز المالي الإقليمي عند حوالي 6 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي خلال عامي 2022 و2023، وأن تبلغ نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي حوالي 61 في المائة حسب سيناريو خط الأساس. ومع ارتفاع أسعار النفط، سينخفض العجز المالي إلى 1.6 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2022، و1.4 في المائة في عام 2023، مدفوعاً بزيادة الإيرادات الحكومية في البلدان المصدرة للنفط. ويُتوقع أن تنخفض نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى 56 في المائة و53 في المائة على التوالي.

بعد مرور عامين تقريباً على تفشّي جائحة كوفيد-19 فيها، لا تزال المنطقة العربية تعاني من آثار الجائحة وتداعياتها الاجتماعية والاقتصادية الخطيرة. ورغم انخفاض معدل زيادة الحالات الإيجابية في منتصف عام 2021، فإنّ العدد الإجمالي للحالات المصابة بالوباء في المنطقة العربية تجاوز 9 ملايين في أواخر أيلول/سبتمبر 2021¹⁴. وتتزايد المخاوف من حدوث موجة جديدة من الجائحة، بالتوازي مع متحوّرات لكوفيد-19 تواكب العالم إلى عام 2022، كان آخرها متحوّر أوميكرون الذي بدأ يتفشّى في تشرين الثاني/نوفمبر 2021. وبينما قامت معظم بلدان مجلس التعاون الخليجي والمغرب بتسريع وتيرة حملات التطعيم، لا تزال بلدان عربية أخرى تعاني من كثرة الحالات الإيجابية ونقص الإمدادات الطبية والعاملين في الحقل الطبي. وتتكل هذه البلدان بشكل أساسي على التعاون الدولي والمنصات العالمية، بما فيها COVAX، لإدارة عملية التطعيم بوتيرة بطيئة.

ويُتوقع أن ينجح التطعيم في احتواء الفيروس ووضع الاقتصادات على مسار التعافي. وبعد التباطؤ الاقتصادي في عام 2020 الذي اتسم بمديونية متزايدة، تبدو توقعات عام 2022 أكثر تفاؤلاً. وتلوح آمال في أن يواصل الاقتصاد العالمي مسيرة التعافي التي بدأت في عام 2021 من خلال زيادة الطلب على السلع واستئناف الأنشطة السياحية.

ويعتمد التقييم التالي لتوقعات الاقتصاد الكلي للمنطقة العربية على سيناريوهين، يفترض أولهما، وهو سيناريو خط الأساس، بأن وتيرة التطعيم لا تزال بطيئة وأن العديد من البلدان ستفرض عمليات إغلاق جزئية لمنع تفشّي المتغيرات الجديدة. ويستند هذا السيناريو على متوسط لسعر النفط بمقدار 60 دولاراً للبرميل. ويفترض السيناريو الآخر بأن حملات التطعيم ستقدم بثبات وأن الطلب على النفط سيرتفع عالمياً. ويفترض هذا السيناريو أن متوسط سعر النفط سيكون 80 دولاراً للبرميل، كما يتوقع أن يرتفع هذا السعر إلى 100 دولار للبرميل. وفي شهر شباط/فبراير 2021، تجاوز سعر برميل نفط أوبك 61 دولاراً ليصل إلى حوالي 75 دولاراً مع بداية شهر تموز/يوليو 2021. ويُتوقع أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي في المنطقة العربية بنسبة 3.7 في المائة في عام 2022 و3.6 في المائة في عام 2023 حسب سيناريو خط الأساس، و3.9 في المائة لكلا العامين حسب السيناريو البديل، بعد نمو مقدّر لعام 2021 يبلغ 4.1 في المائة. ويمكن لمتحوّرات أوميكرون الجديد أن يؤثّر سلباً على هذه التوقعات، ولا سيما إذا تفشّى على نطاق واسع. وعندئذ، قد ينمو الناتج المحلي

الجدول 1.2 الناتج المحلي الإجمالي والتضخم في مجموعات البلدان في المنطقة العربية بين عامي 2020 و2022

ألف. معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (بالنسبة المئوية في السنة)						
Alternate scenario (oil barrel at \$80, expected to increase to \$100)			سيناريو خط الأساس (سعر النفط 60 دولار للبرميل)			
2023	2022	2021	2023	2022	2021	
3.9	3.9	4.1	3.6	3.7	4.1	مجموع البلدان العربية
4.2	3.9	3.9	3.6	3.6	3.9	بلدان مجلس التعاون الخليجي
2.8	4.1	3.8	2.8	4.1	3.8	البلدان المتوسطة الدخل
6.9	4.5	8.3	6.7	4.3	8.3	البلدان المتضررة من النزاعات
2.5	2.0	0.7	2.6	2.1	0.7	أقل البلدان نمواً

باء. معدل تضخم أسعار الاستهلاك (بالنسبة المئوية في السنة)						
السيناريو البديل (سعر النفط 80 دولار للبرميل، ومن المتوقع أن يرتفع إلى 100 دولار)			سيناريو خط الأساس (سعر النفط 60 دولار للبرميل)			
2023	2022	2021	2023	2022	2021	
3.9	5.8	15.5	3.7	5.7	15.5	مجموع البلدان العربية
3.1	2.4	2.5	3.0	2.4	2.5	بلدان مجلس التعاون الخليجي
4.4	9.0	13.1	4.2	8.8	13.1	البلدان المتوسطة الدخل
5.1	7.4	7.5	4.9	7.2	7.5	البلدان المتضررة من النزاعات
8.7	29.8	272.7	8.6	29.7	272.7	أقل البلدان نمواً

المصدر: تقديرات الإسكوا استناداً إلى نموذج التوقعات الاقتصادية العالمية 2021.

الجدول 2.2 العجز المالي والدين كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي في المنطقة العربية

السيناريو البديل (سعر النفط 80 دولار للبرميل، ومن المتوقع أن يرتفع إلى 100 دولار)						سيناريو خط الأساس (سعر النفط 60 دولار للبرميل)						
الدين الحكومي			الرصيد المالي			الدين الحكومي			الرصيد المالي			
2023	2022	2021	2023	2022	2021	2023	2022	2021	2023	2022	2021	
52.7	56.1	62.0	-1.4	-1.6	-5.9	60.9	61.2	62.0	-5.9	-5.6	-5.9	مجموع البلدان العربية
34.2	38.3	44.2	1.7	0.8	-5.8	46.3	45.5	44.2	-4.6	-5.0	-5.8	بلدان مجلس التعاون الخليجي
78.0	80.3	85.9	-3.4	-3.4	-5.4	80.7	82.3	85.9	-5.0	-4.9	-5.4	البلدان المتوسطة الدخل
44.4	49.8	55.7	-12.5	-9.0	-10.4	50.5	53.5	55.7	-17.2	-12.7	-10.4	البلدان المتضررة من النزاعات
143.5	139.5	146.9	-2.9	-2.5	-1.3	143.6	139.5	146.9	-2.9	-2.5	-1.3	أقل البلدان نمواً

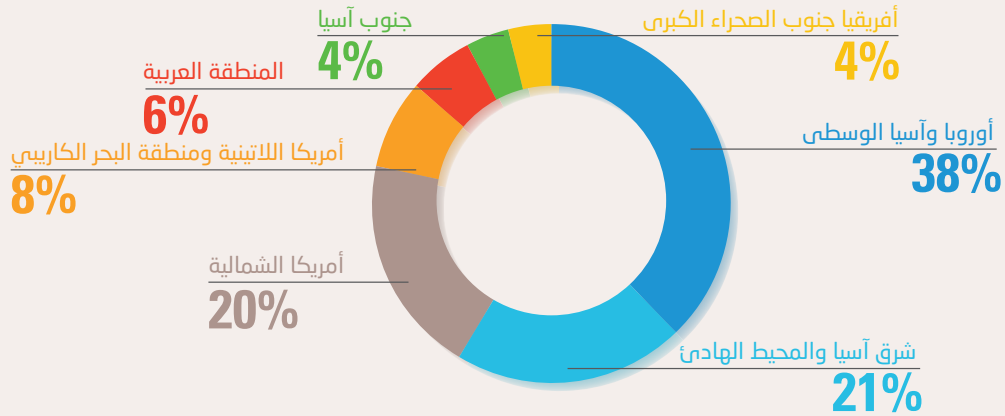
المصدر: توقعات الإسكوا استناداً إلى نموذج التوقعات الاقتصادية العالمية.

الإطار 1.2 يمثل التخصيص الذي أعلنه صندوق النقد الدولي لحقوق السحب الخاصة لعام 2021 فرصة حقيقية للمنطقة العربية

في 23 آب/أغسطس 2021، أعلن صندوق النقد الدولي عن أكبر إصدار عام لحقوق السحب الخاصة منذ إنشائه، يتم بموجبه تقديم 650 مليار دولار أمريكي إلى 190 بلداً حول العالم لدعم التعافي الاقتصادي وتعزيز المنعة في أعقاب الجائحة.

يتوقف نصيب كل بلد من حقوق السحب الخاصة على حصصه النسبية في صندوق النقد الدولي. وبينما ستحصل البلدان المتقدمة على 60 في المائة من حقوق السحب الجديدة، ستحصل البلدان العربية على احتياطات دولية إضافية بقيمة 37.3 مليار دولار أمريكي، أي ما يعادل 6 في المائة من إجمالي حقوق السحب الجديدة. وتحتاج المنطقة العربية إلى دعم مالي يبلغ حوالي 462 مليار دولار لمجاراة المعدل العالمي للناتج المحلي الإجمالي الذي يعادل 22 في المائة.

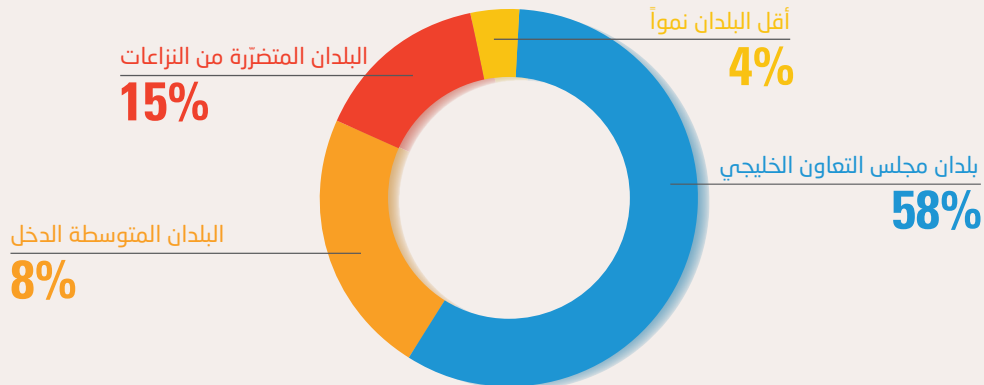
الحصص الإقليمية من مخصصات حقوق السحب الخاصة لعام 2021



المصدر: الإسكوا، موجز سياسات بعنوان "حقوق السحب الخاصة والدول العربية: تمويل التنمية في عصر كوفيد-19 وما بعده".
E/ESCWA/CL3.SEP/2021/POLICY BRIEF.1

ستحصل بلدان مجلس التعاون الخليجي على 58 في المائة من مخصصات المنطقة العربية. كذلك ستحصل البلدان العربية الأخرى، بما فيها البلدان المتوسطة الدخل وتلك المتضررة من النزاعات وأقل البلدان نموًا، التي تعاني من حيز مالي محدود ومديونية مرتفعة، على 42 في المائة من إجمالي المخصصات المذكورة.

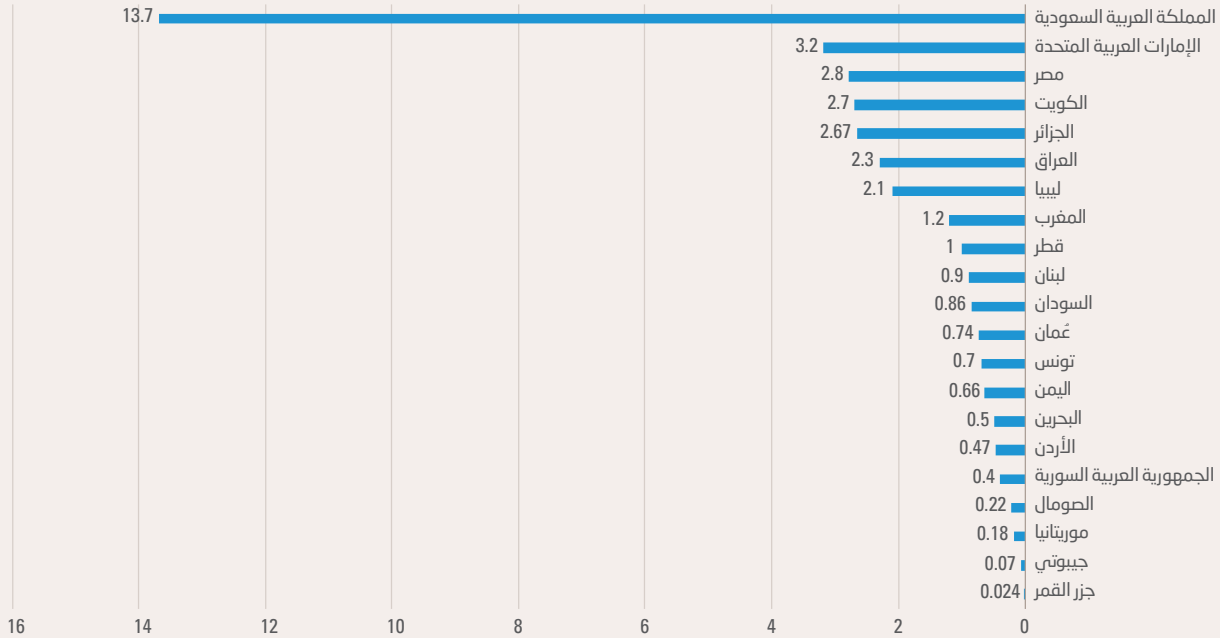
حصص مجموعات البلدان في المنطقة العربية من مخصصات الإصدار الجديد لحقوق السحب الخاصة (كنسبة مئوية من مخصصات المنطقة العربية)



وستحصل المملكة العربية السعودية على حصة الأسد من مخصصات المنطقة العربية، أي على حوالي 37 في المائة منها، تليها الإمارات العربية المتحدة (9 في المائة)، والجزائر والكويت ومصر (7 في المائة لكل منها). ويُشار إلى أن حصة البلدان التي تواجه أزمات اقتصادية وسياسية لا تتناسب مع حجم الدعم المطلوب. وسيحصل لبنان على 865 مليون دولار أمريكي، وتونس على حوالي 700 مليون دولار أمريكي، والجمهورية العربية السورية على حوالي 390 مليون دولار أمريكي، واليمن على حوالي 660 مليون دولار أمريكي، بينما لن تحصل دولة فلسطين على أي مخصصات من حقوق السحب الخاصة.

ولن تكفي المخصصات الجديدة لتلبية الاحتياجات التمويلية للعديد من البلدان العربية المتوسطة الدخل. وعلى سبيل المثال، تحتاج مصر إلى 140 مليار دولار أمريكي تقريباً لتغطية عجزها المالي وتسديد ديونها وإهلاكها، بينما لا تمثل المخصصات الجديدة سوى 2 في المائة من قيمة هذا المبلغ. وفي المقابل، لا تمثل هذه المخصصات سوى 9 في المائة لتونس و7 في المائة للأردن و6 في المائة للمغرب.

حصص البلدان العربية من التخصيص الجديد لحقوق السحب الخاصة (بمليارات الدولارات)



ويقدّم هذا التخصيص الجديد للبلدان العربية فرصة الحصول على السيولة اللازمة وسدّ فجوة التمويل بشكل جزئي. كذلك يوفّر فسحة يمكن من خلالها تعزيز التضامن الإقليمي. وينبغي للبلدان التي تتمتع باحتياطات دولية كافية أن تجرّ احتياطات حقوق السحب الخاصة غير المستخدمة إلى البلدان المحتاجة. ويمكن أيضاً تجميع حقوق السحب الخاصة الإقليمية غير المستخدمة وتوجيهها إلى بنوك أو صناديق التنمية الإقليمية لدعم التنمية الإقليمية وإعادة الإعمار.

المصدر: الإسكوا، موجز سياسات بعنوان "حقوق السحب الخاصة والدول العربية: تمويل التنمية في عصر كوفيد-19 وما بعد"، 2021.

باء. بلدان مجلس التعاون الخليجي

السيناريو البديل، بالتوازي مع بدء الحكومة في تنفيذ رؤية الكويت لعام 2035 (مع تفشي متحور أوميكرون الجديد، يُتوقع أن ينمو الاقتصاد بنسبة 1.8 في المائة في عام 2022 و2.3 في المائة في عام 2023). وتهدف هذه الرؤية الاستراتيجية إلى تحويل وتنويع الاقتصاد وتحقيق التنمية المستدامة. ويُعقبُ انتعاش الكويت نمواً بطيئاً شهدته في عام 2021، حيث نما الاقتصاد بنسبة 0.7 في المائة في ظل إجراءات الإغلاق الصارمة والقيود المستمرة على السفر، التي أثرت بشكل ملحوظ على القطاعات غير النفطية. وقد انخفضت الإيرادات غير النفطية من 34 في المائة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي في عام 2019 إلى 27 في المائة في عام 2021¹⁶. ويُرجح ألا يعود الناتج المحلي الإجمالي إلى المستويات التي كان عليها في عام 2018، إلا بحلول عام 2023. وفي عام 2022، يُتوقع أن يصل التضخم إلى 2.4 في المائة حسب كلا السيناريوهين، وأن يرتفع إلى 4.7 في المائة في عام 2023 حسب سيناريو خط الأساس و4.8 في المائة حسب السيناريو البديل.

وتعدّ الإمارات العربية المتحدة من أوائل البلدان التي أعادت فتح اقتصادها بعد عمليات إغلاق واسعة النطاق. وفي المحصلة، اعتمدت الحكومة الإماراتية 17 إجراءً تنظيمياً، هدفت إلى تخصيص حوالي 77 مليار دولار - وهي أكبر حزمة بين البلدان العربية - لتخفيف التداعيات الاقتصادية والاجتماعية لكوفيد-19، وتحفيز انتعاش اقتصادي سريع. وسيكون

يُتوقع أن يؤدي تعافي أسعار النفط في النصف الثاني من عام 2020 إلى دفع عجلة النمو في بلدان مجلس التعاون الخليجي في عام 2022 وما بعده. وقد أدّى تحسّن الطلب العالمي على النفط وخفض مستويات الإنتاج لفترات ممتدة من جانب المملكة العربية السعودية، مدعومة من أعضاء مجموعة أوبك+ وكبرى البلدان المصدرة للنفط، إلى إبقاء أسعار النفط في عام 2021 كما كانت عليه في عام 2019. وقد ترسّخ هذا التطوّر من خلال تسريع حملات التطعيم ضد وباء كوفيد-19 بدءاً من شهر كانون الثاني/يناير 2021 في معظم بلدان مجلس التعاون الخليجي. وتصنّف الإمارات العربية المتحدة والبحرين وقطر ضمن بلدان العالم ذات معدلات الفحص الأعلى لكل فرد، كما تعدّ معدلات التطعيم فيها الأعلى في العالم.

وخصصت بلدان مجلس التعاون الخليجي حوالي 195 مليار دولار أمريكي منذ عام 2020 لتقديم حزم تحفيز لتخفيف الآثار الاقتصادية السلبية لكوفيد-19¹⁵. وساهمت هذه الحزم، بالتوازي مع إجراءات الإغلاق الصارمة وزيادة الإنفاق على الرعاية الصحية، في تحقيق الانتعاش. وبعد نمو الناتج المحلي الإجمالي فيها بنسبة 3.9 في المائة في عام 2021، ستحقق هذه المجموعة من البلدان نمواً بنسبة 3.6 في المائة خلال عامي 2022 و2023 حسب سيناريو خط الأساس، وبنسبة 3.9 في المائة و4.2 في المائة على التوالي، حسب السيناريو البديل. ومع تزايد المخاوف من تفشي متحور أوميكرون الجديد، يمكن مراجعة هذه التوقعات. وعليه، يُتوقع أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي لمجموعة البلدان هذه بنسبة 1.8 في المائة في عام 2022 و3.2 في المائة في عام 2023.

واعتمدت عدّة بلدان إصلاحات مالية أثرت على تضخم أسعار الاستهلاك في عام 2021، وربما سيتمد أثرها إلى الأعوام اللاحقة. ويُتوقع أن يظلّ التضخم في عام 2022 عند مستويات قريبة من تلك التي بلغها في عام 2021، أي 2.4 في المائة، ثم يرتفع إلى حوالي 3 في المائة في عام 2023 حسب كلا السيناريوهين. وسيكون هذا الارتفاع مدفوعاً بارتفاع أسعار النفط ومعدلات التضخم في بلدان أدخلت ضرائب على القيمة المضافة أو تقوم بمراجعة المعدلات التي فرضتها على ضريبة القيمة المضافة.

ويُتوقع أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي في الكويت بنسبة 3.6 في المائة في عام 2022 و3.1 في المائة في عام 2023 حسب سيناريو خط الأساس، و4.2 في المائة و4.5 في المائة حسب

◀ وخصصت بلدان مجلس التعاون
الخليجي حوالي 195 مليار
دولار أمريكي
لتخفيف الآثار الاقتصادية
السلبية لكوفيد-19

◀ الإمارات العربية المتحدة من
أوائل البلدان التي أعادت
فتح اقتصادها بعد عمليات إغلاق

وكان لتعافي أسواق النفط تأثير إيجابي على المملكة العربية السعودية في عام 2021، حيث نما الناتج المحلي الإجمالي لديها بأكثر من 3 في المائة. ويُتوقع أن يستمر هذا النمو، حيث يُرَّجَح أن ينمو الاقتصاد السعودي بنسبة 2.2 في المائة في عام 2022 و3.9 في المائة في عام 2023 حسب سيناريو خط الأساس، و2.5 في المائة و4.5 في المائة على التوالي حسب السيناريو البديل (وبنسبة 1 و3.5 في المائة على التوالي بسبب تفشي متحور أوميكرون). ويستند هذا التوقع الإيجابي بشكل رئيسي إلى زيادة عائدات النفط؛ واستئناف حركة السياحة الدينية؛ وضخ الاستثمارات في قطاع الخدمات، ولا سيما الاستثمارات الضخمة في قطاع صناعة السياحة والترفيه؛ وتعزيز الاستثمارات في المشاريع المستدامة والبيئية، كجزء من رؤية المملكة العربية السعودية لعام 2030. ويتضمن آخر العوامل المحفزة للنمو المتوقع إنشاء مجمع لإنتاج وتوزيع الغاز الصناعي في مدينة الجبيل، تبلغ تكلفته 800 مليون دولار أمريكي، تحت إشراف شركة Air Products الأمريكية. ومن المقرر أن يتم الانتهاء من هذا المشروع بحلول عام 2023.

وبلغ معدل التضخم في المملكة العربية السعودية 3 في المائة في عام 2021، مدفوعاً بشكل أساسي بزيادة معدل الضريبة على القيمة المضافة من 5 إلى 15 في المائة. ويُتوقع أن تعادل الأسعار وينخفض التضخم إلى حوالي 2.1 في المائة حسب كلا السيناريوهين.

وفي البحرين، يُتوقع أن يرتفع الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 2.6 في المائة في عام 2022 و2.3 في المائة في عام 2023 حسب سيناريو خط الأساس، و3.4 في المائة و3.1 في المائة

لهذه الحزم، بالتوازي مع انتعاش أسعار النفط، وإعادة فتح القطاعات الاقتصادية، والجهود الهائلة لتتبع الجائحة واحتوائها، وتكثيف حملات التطعيم، تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي. ويُتوقع أن ينمو الاقتصاد الإماراتي بنسبة 4.5 في المائة في عام 2022 و3.2 في المائة في عام 2023 حسب سيناريو خط الأساس، و4.2 في المائة و3 في المائة على التوالي حسب السيناريو البديل. (لكن بسبب تفشي متحور أوميكرون الجديد، يتوقع أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 1.3 في المائة في عام 2022 و3.2 في المائة في عام 2023). وتعزى هذه التوقعات بشكل أساسي إلى زيادة الإنفاق على معرض إكسبو دبي 2020، الذي تمت إعادة جدولته لبدأ في تشرين الأول/أكتوبر 2021 ويستمر حتى آذار/مارس 2022. كذلك تضح الإمارات العربية المتحدة استثمارات تهدف إلى دعم الالتزامات بخفض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون، بما في ذلك تخصيص 1.5 مليار دولار كاستثمار ممنوح لشركة ماروييني اليابانية لإنشاء محطة توليد كهرباء في الفجيرة تعتمد على تقنية التوربينات الغازية ذات الدورة المركبة. ويُتوقع أن تخفض هذه التقنية الانبعاثات بمقدار 3 ملايين طن على مدى الخمسة وعشرين عاماً المقبلة.

ويُتوقع أن يصل معدل التضخم في دولة الإمارات العربية المتحدة إلى 2.7 في المائة في عام 2022، مدفوعاً بشكل أساسي بزيادة الطلب المرتبط باستضافة معرض إكسبو دبي 2020. ويتوقع أيضاً أن يؤدي هذا الحدث إلى زيادة بدلات إيجارات المساكن وزيادة الطلب على الطعام والملابس. وفي عام 2023، يتوقع أن تتعدل الأسعار وأن ينخفض التضخم إلى 1.9 في المائة.



2. الاتجاهات الاجتماعية والاقتصادية في المنطقة العربية

يصل إلى 3.6 في المائة في عام 2022 و4 في المائة في عام 2023 حسب سيناريو خط الأساس، و3.8 في المائة و4.3 في المائة على التوالي، حسب السيناريو البديل.

وفي قطر، يُتوقع أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 6.7 في المائة في عام 2022 و3.7 في المائة في عام 2023 حسب سيناريو خط الأساس، و8.3 في المائة و4.7 في المائة على التوالي حسب السيناريو البديل، مدفوعاً بتعافي إنتاج الغاز ووضع قطر كدولة مضيئة لبطولة كأس العالم لكرة القدم 2022. (وبنسبة 5 و2.9 في المائة على التوالي بسبب تفشي متحور أوميكرون). ويتعزز هذا المنحى الإيجابي بالبيان الصادر عن قمة العلا لبلدان مجلس التعاون الخليجي، الذي وضع حداً للحصار الاقتصادي المفروض على قطر، والذي يرحب أن ينطوي على تأثيرات إيجابية على التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المستقبل. ويُتوقع أن يصل التضخم إلى 2.4 في المائة في عام 2022 و4.5 في المائة في عام 2023 حسب سيناريو خط الأساس، و2.6 في المائة و4.8 في المائة على التوالي حسب السيناريو البديل، مدفوعاً بارتفاع سوق الطلب المرتبط بأحداث بطولة كأس العالم لكرة القدم 2022.

على التوالي قياساً على السيناريو البديل (وبنسبة 1.4 و1.6 في المائة على التوالي بسبب تفشي متحور أوميكرون). ويُعزى هذا النمو إلى الاستثمارات التي تُضخ في قطاع الخدمات، ولاسيما الفنادق والمطاعم والرعاية الصحية والاقتصاد الرقمي. ويُتوقع أن يصل التضخم إلى 2 في المائة في عام 2022 و2.6 في المائة في عام 2023 حسب سيناريو خط الأساس و2.2 و2.9 في المائة على التوالي حسب السيناريو البديل، مدفوعاً بشكل أساسي بارتفاع أسعار النفط.

وتعدُّ عُمان البلد الأكثر تأثراً على مستوى خسارة الناتج المحلي الإجمالي الناجمة عن الجائحة. وفي عام 2021، انخرطت عُمان في تنفيذ خطة رؤية عُمان لعام 2040، التي تهدف إلى تعزيز النمو خلال عام 2023 وما بعده. ويُتوقع أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي فيها بنسبة 3.9 في المائة في عام 2022 و3.7 في المائة في عام 2023 حسب سيناريو خط الأساس، وبنسبة 4.5 في المائة و5.3 في المائة على التوالي حسب السيناريو البديل (وبنسبة 3.5 و2.6 في المائة على التوالي بسبب تفشي متحور أوميكرون). وسيكون لفرض ضريبة على القيمة المضافة بنسبة 5 في المائة في عام 2021 تأثير على التضخم، الذي يُتوقع أن

الجدول 3.2 الناتج المحلي الإجمالي والتضخم في بلدان مجلس التعاون الخليجي بين عامي 2020 و2022

ألف. معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (بالنسبة المئوية في السنة)						
	السيناريو البديل (سعر النفط 80 دولار للبرميل، ومن المتوقع أن يرتفع إلى 100 دولار)			سيناريو خط الأساس (سعر النفط 60 دولار للبرميل)		
	2023	2022	2021	2023	2022	2021
الإمارات العربية المتحدة	3.0	4.2	6.1	3.2	4.5	6.1
البحرين	3.1	3.4	3.1	2.3	2.6	3.1
عُمان	5.3	4.5	2.8	3.7	3.9	2.8
قطر	4.7	8.3	4.6	3.7	6.7	4.6
الكويت	4.5	4.2	0.7	3.1	3.6	0.7
المملكة العربية السعودية	4.5	2.5	3.2	3.9	2.2	3.2
بلدان مجلس التعاون الخليجي	4.2	3.9	3.9	3.6	3.6	3.9

باء. معدل تضخم أسعار الاستهلاك (بالنسبة المئوية في السنة)						
	السيناريو البديل (سعر النفط 80 دولار للبرميل، ومن المتوقع أن يرتفع إلى 100 دولار)			سيناريو خط الأساس (سعر النفط 60 دولار للبرميل)		
	2023	2022	2021	2023	2022	2021
الإمارات العربية المتحدة	1.9	2.7	2.3	1.9	2.7	2.3
البحرين	2.9	2.2	0.8	2.6	2.0	0.8
عُمان	4.3	3.8	2.9	4.0	3.6	2.9
قطر	4.8	2.6	1.2	4.5	2.4	1.2
الكويت	4.8	2.4	2.6	4.7	2.4	2.6
المملكة العربية السعودية	3.0	2.1	3.0	2.9	2.1	3.0
بلدان مجلس التعاون الخليجي	3.1	2.4	2.5	3.0	2.4	2.5

المصدر: توقعات الإسكوا استناداً إلى نموذج التوقعات الاقتصادية العالمية 2021.

الجدول 4.2 معدل نمو الصادرات والواردات الحقيقية في المنطقة العربية، بين عامي 2020 و2022

الواردات			الصادرات			
2023	2022	2021	2023	2022	2021	
3.2	5.8	8.9	4.2	7.1	10.1	مجموع الدول العربية
4.4	9.4	11.2	4.3	8.7	10.5	الإمارات العربية المتحدة
2.9	2.9	9.2	3.8	4.6	8.5	البحرين
3.8	5.3	8.0	3.6	5.0	10.6	عُمان
1.5	17.5	19.1	4.1	9.3	8.9	قطر
1.9	3.3	10.3	4.3	5.4	10.3	الكويت
3.2	2.7	10.1	3.8	5.1	9.0	المملكة العربية السعودية
3.5	7.0	11.1	4.1	7.2	9.8	بلدان مجلس التعاون الخليجي

المصدر: استناداً إلى بيانات شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة ومصادر وطنية.

إلى 15 في المائة وارتفاع أسعار النفط منذ عام 2021. ويُتوقع أن ينخفض العجز المالي من 7.8 في المائة في عام 2021 إلى 7.1 في المائة في عام 2022 و6.4 في المائة في عام 2023 حسب سيناريو خط الأساس. وإذا وصل سعر النفط إلى 80 دولاراً للبرميل، يُتوقع أن يحقق الرصيد المالي فائضاً بنسبة 1.8 في المائة و3.3 في المائة خلال عامي 2022 و2023 على التوالي. وفي ضوء استمرار السياسة المالية التوسعية التي شهدتها العُمان المنصرمان، يُتوقع أن يرتفع الدين الحكومي حسب سيناريو خط الأساس، من 44.7 في المائة في عام 2021 إلى 49.5 في المائة في عام 2022 و52.7 في المائة في عام 2023. كذلك يُتوقع أن تنخفض نسبة الديون هذه إلى 36.2 في المائة و30.4 في المائة خلال عامي 2022 و2023 على التوالي، حسب السيناريو البديل.

وفي عُمان، سينخفض العجز المالي إلى 7.7 في المائة في عام 2022 و6.8 في المائة في عام 2023، بينما يُتوقع أن ترتفع نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى 90.9 في المائة في عام 2022 و91.1 في المائة في عام 2023 حسب سيناريو خط الأساس. ويُعزى هذا الارتفاع الكبير إلى زيادة الإنفاق على المشاريع التي تشتمل عليها رؤية عُمان لعام 2040. ومع ارتفاع أسعار النفط، يُتوقع أن يسجل عجز المالية العامة المزيد من الانخفاض، حيث سيصل إلى 2.1 في المائة و1.5 في المائة في عامي 2022 و2023 على التوالي، بينما يُتوقع أن تظل نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي مرتفعة بشكل ملحوظ، عند حوالي 82 في المائة في عام 2022. ويستدعي هذا الوضع اتخاذ إجراءات عاجلة، بما فيها فرض ضرائب على دخل الأثرياء، وخفض الدعم على الكهرباء والمياه تمهيداً لرفعه تماماً بحلول عام 2025، وإضافة بلدان جديدة إلى قائمة البلدان المشمولة بالإعفاء من رسوم تأشيرات الدخول بهدف إنعاش السياحة.

وفي البحرين، يُرجح أن يظل العجز المالي مرتفعاً، حيث سيسجل حوالي 9.8 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في

ويُتوقع أن تزداد صادرات بلدان مجلس التعاون الخليجي بنسبة 7.2 في المائة في عام 2022 و4.1 في المائة في عام 2023، وأن تكون الزيادة متساوية بين البلدان الأعضاء. كذلك يُتوقع أن تسجل الواردات ارتفاعاً مماثلاً، حيث ستبلغ 7 في المائة في عام 2022 و3.5 في المائة في عام 2023، بسبب زيادة الطلب المرتبط باستضافة بطولة كأس العالم لكرة القدم. وبحسب الآفاق المحتملة للقطاع التجاري، فإن مجموعة البلدان هذه ستستمر في كونها مُصدرة صافية، وإن بلدان منطقة آسيا والمحيط الهادئ ستظل بمثابة أبرز الشركاء التجاريين لها.

ويُتوقع أن ينخفض العجز المالي في بلدان مجلس التعاون الخليجي من 5.8 في المائة في عام 2021 إلى 5 في المائة في عام 2022، و4.6 في المائة في عام 2023 حسب سيناريو خط الأساس، مدفوعاً بشكل أساسي بارتفاع أسعار النفط وزيادة الطلب على المشتقات النفطية وزيادة الإيرادات الضريبية. وإذا وصل سعر النفط إلى 80 دولاراً للبرميل، فقد يحقق الميزان المالي كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي فائضاً بنسبة 0.8 في المائة في عام 2022، و1.7 في المائة في عام 2023. وبالتوازي، ستواصل الحكومات سياساتها التي تهدف إلى تعزيز حزم التحفيز الاقتصادي، وتمويل حملات التطعيم، وخدمة الديون التي تراكمت خلال عام 2020، والاستثمار في خطط جديدة. وسيرتفع الدين الحكومي بشكل طفيف إلى 46 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي خلال عامي 2022 و2023 حسب سيناريو خط الأساس. وفي المقابل، يُتوقع أن ينخفض هذا الدين إلى 38 في المائة في عام 2022 و34 في المائة في عام 2023 حسب السيناريو البديل.

وتخطط حكومة المملكة العربية السعودية لاستئناف مشاريعها الاستثمارية المتعلقة بالإنفاق الرأسمالي. وسيتم تعويض النفقات الناجمة عن تلك المشاريع بشكل جزئي من خلال الإيرادات الضريبية الناجمة عن رفع معدلات ضريبة القيمة المضافة من 5

سيترجم الانتعاش الاقتصادي المتوقع في قطر خلال عام 2022 إلى فائض مالي إضافي بين عامي 2022 و2023 حسب كلا السيناريوهين حيث يُتوقع أن يتجاوز 4%

عام 2023 حسب سيناريو خط الأساس، وأن تصل إلى 36.2 في المائة و29.4 في المائة خلال عامي 2022 و2023، على التوالي، حسب السيناريو البديل. كذلك تدرس قطر إمكانية إدخال ضريبة على القيمة المضافة بنسبة 5 في المائة.

وفي الكويت، سيكون لانتعاش سوق النفط وإدخال ضريبة على القيمة المضافة، على نحو ما قامت به بلدان مجلس التعاون الخليجي الأخرى، تأثير إيجابي على التوازن المالي. وسيخفض العجز من 5.9 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2021 إلى حوالي 4.7 في المائة في عام 2022 و3.8 في المائة في عام 2023 حسب سيناريو خط الأساس، مع توقعات مماثلة حسب السيناريو البديل. ويُتوقع أن ترتفع نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي بمقدار 3 نقاط مئوية لتصل إلى 30.1 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2022 لتغطية الاحتياجات التمويلية اللازمة لتحقيق الانتعاش الاقتصادي.

عام 2022 و9.2 في المائة في عام 2023 حسب سيناريو خط الأساس، و8 في المائة و7.3 في المائة على التوالي حسب السيناريو البديل. كذلك يُتوقع أن يتعاظم حجم الدين مع لجوء الحكومة إلى المزيد من الاقتراض لتمويل حملات التطعيم، وخدمة الديون المتراكمة خلال فترة الوباء، وتحفيز الاقتصاد بعد عام من الركود العميق. ويُتوقع أن يرتفع الدين من 130.4 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2021 إلى 134.7 في المائة في عام 2022، و137.7 في المائة في عام 2023 حسب سيناريو خط الأساس. وفي المقابل، يُتوقع أن يظل الدين كما هو، أي أن يبلغ حوالي 130 في المائة خلال عامي 2022 و2023 حسب السيناريو البديل.

وموّلت دولة الإمارات العربية المتحدة الإنفاق المتزايد على مشاريع البنية التحتية ومشاريع التوسّع الاستثماري المرتبطة بمعرض دبي إكسبو 2020 من فائض العائدات النفطية والضريبية لديها. ويُتوقع أن يصل العجز المالي كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي فيها إلى 1.3 في المائة خلال عامي 2022 و2023 حسب سيناريو خط الأساس. وسيتحسّن الوضع أكثر إذا وصلت أسعار النفط إلى 80 دولاراً للبرميل، وعندئذ سيحقق العجز المالي شُبّه توازن خلال عامي 2022 و2023. ويُتوقع أن ينخفض مستوى الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي فيها ببطء حسب كلا السيناريوهين، وأن يصل إلى 31 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2023 حسب سيناريو خط الأساس و28.6 في المائة حسب السيناريو البديل.

وسيترجم الانتعاش الاقتصادي المتوقع في قطر خلال عام 2022 إلى فائض مالي إضافي بين عامي 2022 و2023 حسب كلا السيناريوهين، حيث يُتوقع أن يتجاوز هذا الفائض 4 في المائة. وسينعكس هذا التحسّن المالي على مستويات الدين الحكومي، التي يُتوقع أن تنخفض من 46.1 في المائة في عام 2021 إلى 38 في المائة في عام 2022، و31.7 في المائة في

الجدول 5.2 العجز المالي والدين كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي في المنطقة العربية

الدين الحكومي			الرصيد المالي			الدين الحكومي			الرصيد المالي			
2023	2022	2021	2023	2022	2021	2023	2022	2021	2023	2022	2021	
28.6	30.0	32.3	-0.3	-0.3	-1.8	31.0	31.4	32.3	-1.4	-1.3	-1.8	الإمارات العربية المتحدة
130.2	130.1	130.4	-7.3	-8.0	-11.1	137.7	134.7	130.4	-9.2	-9.8	-11.1	البحرين
75.7	81.6	89.5	-1.5	-2.1	-8.9	91.1	90.9	89.5	-6.8	-7.7	-8.9	عمان
29.4	36.2	46.1	4.2	4.3	3.6	31.7	38.0	46.1	3.9	4.0	3.6	قطر
31.8	30.1	27.2	-3.9	-4.8	-5.9	32.1	30.1	27.2	-3.8	-4.7	-5.9	الكويت
30.4	36.2	44.7	3.3	1.8	-7.8	52.7	49.5	44.7	-6.4	-7.1	-7.8	المملكة العربية السعودية
34.2	38.3	44.2	1.7	0.8	-5.8	46.3	45.5	44.2	-4.6	-5.0	-5.8	بلدان مجلس التعاون الخليجي

المصدر: تقديرات الإسكوا استناداً إلى نموذج التوقعات الاقتصادية العالمية 2021.

جيم. البلدان المتوسطة الدخل

لبنان يسعى إلى استيعاب تداعيات انفجار مرفأ بيروت الذي وقع في 4 آب/أغسطس 2020، الذي أدى إلى خسائر بشرية فادحة، والذي دمر مناطق واسعة من مدينة بيروت، متسبباً بخسائر مادية جسيمة.

ولا يزال لبنان يعاني من عجز مزدوج، وارتفاع الدين العام الذي يُقدَّر بنحو 308 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2021، وفقدان الثقة في قطاع الأعمال التجارية وفرض الضغوط على نظام الرعاية الصحية. وفي ظل غياب الحلول المستدامة، تواصل الحكومة السحب من احتياطي العملات الأجنبية لدى الدولة، ومؤخراً من الاحتياطي الإلزامي لدى البنك المركزي، لتمويل الكهرباء ودعم استيراد الوقود والأغذية والمعدات الطبية، دون السعي إلى وضع أي خطة ملموسة لترشيد الدعم. ويتوقف أي حل محتمل على اعتماد وتنفيذ حزمة إصلاحات من جانب الحكومة المؤلفة حديثاً، بدعم من صندوق النقد الدولي وغيره من الجهات المانحة الدولية. وفي ضوء هذه الظروف، يُتوقع أن ينمو الاقتصاد اللبناني بأكثر من 10 في المائة في عام 2022 وأكثر من 6.7 في المائة في عام 2023 حسب كلا السيناريوهين (وبنسبة 6.9 و3.5 في المائة على التوالي بسبب تفشي متحور أوميكرون).

وسيشهد المغرب انتعاشاً تدريجياً، إذ يُتوقع أن يتسع الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 3.4 في المائة في عام 2022 و3 في المائة في عام 2023 حسب سيناريو خط الأساس، وبنسبة 3 في المائة و2.5 في المائة على التوالي حسب السيناريو البديل (وبنسبة 2.6 في المائة خلال عامي 2022 و2023 بسبب تفشي متحور أوميكرون). ويقود عجلة النمو في المغرب قطاع صناعة السيارات المزدهر، بالإضافة إلى التوقعات بشأن مواسم زراعية مُنتجة وعام سياحي مزدهر، في ظل تخفيف القيود على السفر. ولا يُتوقع أن ترتفع معدلات التضخم بشكل ملحوظ، إذ ستصل في عام 2023 إلى 1.6 في المائة حسب سيناريو خط الأساس و1.8 في المائة حسب السيناريو البديل.

وبعد نموّ ضعيف في عام 2021، يُتوقع أن تحقق تونس نموّاً بنحو 2.7 في المائة في عام 2022 و2.2 في المائة في عام 2023، حسب كلا السيناريوهين (وبنسبة 2.4 و1.8 في المائة على التوالي، بسبب تفشي متحور أوميكرون). ويُتوقع أن يؤدي الانتعاش الاقتصادي لدى أبرز الشركاء التجاريين لتونس – وتحديداً بلدان الاتحاد الأوروبي – إلى دفع عجلة النمو فيها خلال عام 2022 عبر زيادة الطلب على السلع المُصنّعة وتدقق

يُتوقع أن يستمرّ الانتعاش الاقتصادي الذي شهدته البلدان العربية المتوسطة الدخل في عام 2021 خلال عامي 2022 و2023. فبعد نموّ بنسبة 3.8 في المائة في عام 2021، يُتوقع أن تحقق المنطقة العربية نموّاً بنسبة 4.1 في المائة في عام 2022، و2.8 في المائة في عام 2023 حسب كلا السيناريوهين. وتتضمن أبرز أسباب هذا الانتعاش استئناف حركة التجارة مع أوروبا، التي تعدّ جهة التصدير الرئيسية للبلدان العربية، والسياحة التي يُتوقع أن تتعافى في عام 2022. ومع ذلك، فإن معدلات التلقيح المتدنية في مجموعات البلدان هذه تثير بعض الشكوك في هذا المجال. ويُذكر أن المغرب نجح في تلقيح أكثر من 51 في المائة من سكانه بجرعات تامة في أواخر أيلول/سبتمبر 2021، ولكن معدلات التلقيح في البلدان الأخرى تراوحت بين 5.6 في المائة فقط في مصر و33 في المائة في تونس¹⁷. وتعتمد التوقعات بالنسبة لمجموعة البلدان هذه على حالة الجائحة، التي يمكن أن تتأثر بمتحور أوميكرون الجديد. ومع تفشي المتحور الجديد، يُتوقع أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 3.4 و2.4 في المائة خلال عامي 2022 و2023 على التوالي.

وتنطبق التوقعات الإيجابية والانتعاش المحتمل على جميع البلدان المتوسطة الدخل في المنطقة ما عدا لبنان، الذي يمر بأزمة من أسوأ الأزمات الاجتماعية والاقتصادية في تاريخه الحديث. ففي عام 2021، انكمش الاقتصاد اللبناني بنسبة 16.2 في المائة، بينما فقدت العملة الوطنية أكثر من ثمانية أضعاف قيمتها منذ تشرين الأول/أكتوبر 2019. كذلك برز تعدد أسعار صرف الدولار الأمريكي مقابل الليرة اللبنانية، مثل السعر الرسمي الذي حدده مصرف لبنان لتسوية القروض ويساوي 1,507 ليرة لبنانية للدولار الواحد، والسعر الرسمي المحدد للبنوك، ويساوي 3,900 ليرة لبنانية للدولار الواحد، والسعر الرسمي الذي أعلنه مصرف لبنان من خلال منصبه المُستحدثة "صيرفة" لتيسير عمليات الاستيراد، ويساوي 12 ألف ليرة لبنانية للدولار الواحد، وسعر صرف الدولار الأمريكي في السوق السوداء، الذي تجاوز عتبة 22 ألف ليرة لبنانية للدولار الواحد في أواسط تموز/يوليو 2021. ويُذكر أن احتياطي العملات الأجنبية لدى مصرف لبنان انخفض بشكل كبير، ولا تزال معدلات التضخم في لبنان مرتفعة للغاية، إذ وصلت إلى 128 في المائة في عام 2021. كذلك تفرض المصارف اللبنانية ضوابط غير منظمّة على الودائع، ولا تسمح بأيّ تحويلات خارجية. ويعاني المودعون من هاش غير رسمي لخفض الديون ضماناً للسداد (haircut)، علماً أن صغار المودعين يُعدّون الأكثر تضرراً من هذا الإجراء. وعلاوة على ذلك، لا يزال

من 3.8 في المائة في عام 2021 إلى 3.2 في المائة في عام 2022، 2.1 في المائة لعام 2023 حسب سيناريو خط الأساس و3.3 في المائة و2.3 في المائة على التوالي حسب السيناريو البديل.

كذلك يُتَوَقَّع أن تشهد البلدان المتوسطة الدخل تحسناً في ميزانها التجاري، حيث يُفترض أن تنمو صادراتها بنسبة 6.9 في المائة في عام 2022 و5 في المائة في عام 2023، مدفوعة بانتعاش صادرات الفوسفات من الأردن ومصر والنفط من الجزائر. وسيؤدي الارتفاع المفاجئ في القدرة التنافسية للبنان، بالتوازي مع الانخفاض السريع لقيمة عملته الوطنية والتراجع الكبير في قيمة الأجور المقومة بالدولار الأمريكي، إلى زيادة صادراته بنسبة 7.8 في المائة في عام 2021 و11.3 في المائة في عام 2022. كذلك يُتَوَقَّع أن يرتفع حجم واردات البلدان العربية المتوسطة الدخل، ولكن بوتيرة أقل تبلغ 3.1 في المائة في عام 2022 و2.1 في المائة في عام 2023. ويُتَوَقَّع أن تظلّ البلدان الأوروبية الشريك التجاري الرئيسي للبلدان العربية المتوسطة الدخل، التي تستقبل أكثر من نصف إجمالي صادراتها.

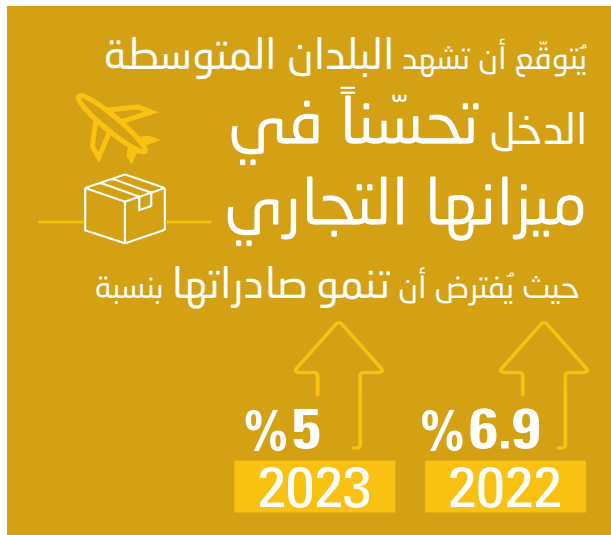
ويُتَوَقَّع أن يؤدي الانتعاش الاقتصادي المُفترض في البلدان العربية المتوسطة الدخل إلى زيادة الإيرادات الحكومية واستقرار العجز المالي عند حوالي 4.9 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2022 حسب سيناريو خط الأساس، و3.4 في المائة حسب السيناريو البديل. ويُتَوَقَّع أن تظل مستويات الدين مرتفعة، إذ ستبلغ نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي حوالي 82 في المائة في عام 2022 حسب سيناريو خط الأساس، و80 في المائة حسب السيناريو البديل. وتلجأ العديد من البلدان المذكورة إلى الاقتراض، وغالباً من البنوك المحلية، لتمويل شراء اللقاحات واستثمارات البنية التحتية.

السياح. ومع ذلك، فإنّ عدم الاستقرار السياسي والتنفيذ البطيء لجدول أعمال الإصلاحات، يعززان الشكوك ويهددان الانتعاش المُرتجى. ويُتَوَقَّع أن ينخفض التضخم من 5 في المائة في عام 2021 إلى حوالي 4.4 في المائة في عام 2022 حسب سيناريو خط الأساس، و4.7 في المائة حسب السيناريو البديل.

وفي عام 2022، سيبستمر نمو الناتج المحلي الإجمالي في مصر، حيث يُتَوَقَّع أن يصل إلى نسبة 4.5 في المائة حسب سيناريو خط الأساس، و4.3 في المائة حسب السيناريو البديل (وبنسبة 4.1 في المائة لكلا السيناريوهين، بسبب تفشّي متحوّر أوميكرون). ويمكن عزو هذه التوقعات الإيجابية إلى نمو قطاع التصنيع، وتزايد حجم الاستثمارات العامة، وتنفيذ المشاريع الضخمة، وانتعاش قطاعي إنتاج الغاز والسياحة. وفي عام 2023، يُتَوَقَّع أن ينمو الاقتصاد المصري بنسبة 2.3 في المائة و2 في المائة حسب سيناريو خط الأساس والسيناريو البديل، على التوالي (وبنسبة 2.2 في المائة لكلا السيناريوهين، بسبب تفشّي متحوّر أوميكرون). ويُتَوَقَّع أن يظل معدل التضخم مرتفعاً، أي أن يبلغ حوالي 6.8 في المائة في عام 2022 و5.5 في المائة في عام 2023 حسب سيناريو خط الأساس، و7.1 في المائة و5.7 في المائة على التوالي حسب السيناريو البديل.

ويُتَوَقَّع أن يحقق الناتج المحلي الإجمالي في الأردن نموّاً بنسبة 2.7 في المائة بين عامي 2022 و2023 حسب سيناريو خط الأساس، و2.4 في المائة حسب السيناريو البديل (وبنسبة 2.2 و2.5 في المائة في عامي 2022 و2023 على التوالي، بسبب تفشّي متحوّر أوميكرون). ويُعزى هذا الانتعاش المُتَوَقَّع بشكل أساسي إلى تخفيف قيود السفر لتسهيل إنعاش السياحة. ومع ذلك، لا يزال الأردن يواجه تحديات إقليمية بسبب عدم الاستقرار المستمر لدى جاراته، الجمهورية العربية السورية، عدا عن أنه ما زال يستضيف عدداً كبيراً من اللاجئين. وتنطوي هذه التحديات على بعض المخاطر التي تهدد الانتعاش الاقتصادي، الذي يخضع أيضاً لآثار انعدام الاستقرار السياسي الداخلي. ويُتَوَقَّع أن يبقى معدّل التضخم متديناً، أي بمقدار 1.5 في المائة في عام 2022، وبنحو 1.9 في المائة في عام 2023 حسب سيناريو خط الأساس، و1.7 في المائة و2 في المائة على التوالي حسب السيناريو البديل.

وستستفيد الجزائر من انتعاش أسعار النفط العالمية، حيث يُتَوَقَّع أن تحقق نموّاً اقتصادياً بنسبة 3.2 في المائة في عام 2022 و3.5 في المائة في عام 2023 حسب سيناريو خط الأساس، و4 في المائة و4.5 في المائة على التوالي حسب السيناريو البديل (وبنسبة 2.4 و2.9 في المائة في عامي 2022 و2023 على التوالي، بسبب تفشّي متحوّر أوميكرون). ويُتَوَقَّع أن ينخفض التضخم



الجدول 6.2 الناتج المحلي الإجمالي والتضخم في البلدان العربية المتوسطة الدخل بين عامي 2017 و2021

ألف. معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (بالنسبة المئوية في السنة)					
السيناريو البديل (سعر النفط 80 دولار للبرميل، ومن المتوقع أن يرتفع إلى 100 دولار)			سيناريو خط الأساس (سعر النفط 60 دولار للبرميل)		
2023	2022	2021	2023	2022	2021
2.4	2.4	2.1	2.7	2.7	2.1
2.1	2.6	0.3	2.2	2.7	0.3
4.5	4.0	4.1	3.5	3.2	4.1
6.9	10.2	-16.2	6.7	10.1	-16.2
2.0	4.3	5.6	2.3	4.5	5.6
2.5	3.0	3.8	3.0	3.4	3.8
2.8	4.1	3.8	2.8	4.1	3.8

ب. معدل تضخم الاستهلاك (بالنسبة المئوية في السنة)					
السيناريو البديل (سعر النفط 80 دولار للبرميل، ومن المتوقع أن يرتفع إلى 100 دولار)			سيناريو خط الأساس (سعر النفط 60 دولار للبرميل)		
2023	2022	2021	2023	2022	2021
2.0	1.7	1.2	1.9	1.5	1.2
4.8	4.7	5.0	4.5	4.4	5.0
2.3	3.3	3.8	2.1	3.2	3.8
9.0	65.6	128.0	8.6	65.0	128.0
5.7	7.1	6.4	5.5	6.8	6.4
1.8	1.4	1.1	1.6	1.2	1.1
4.4	9.0	13.1	4.2	8.8	13.1

المصدر: توقعات الإسكوا استناداً إلى نموذج التوقعات الاقتصادية العالمية لعام 2021.

الجدول 7.2 معدلات نمو الصادرات والواردات الحقيقية في المنطقة العربية بين عامي 2020 و2022

الواردات			الصادرات		
2023	2022	2021	2023	2022	2021
3.2	5.8	8.9	4.2	7.1	10.1
1.8	2.7	3.7	3.8	8.8	8.4
4.0	6.0	4.3	4.5	7.8	5.0
1.5	1.7	5.4	3.2	5.7	7.0
22.0	28.0	-4.1	10.8	11.1	7.1
1.7	3.2	6.3	6.0	7.1	8.9
1.1	1.7	2.9	3.4	5.2	5.9
2.1	3.2	4.8	5.0	6.9	7.5

المصدر: استناداً إلى بيانات شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة ومصادر وطنية.

ويُرجَّح أن تشهد جميع البلدان العربية المتوسطة الدخل تحسناً في ميزانها المالي. ونظراً لانتعاش سوق النفط وزيادة الطلب، يُتوقع أن ينخفض العجز المالي في الجزائر من 7.4 في المائة في عام 2021 إلى 7.1 في المائة خلال عامي 2022 و2023. كذلك يُتوقع أن ترتفع نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر من 80 دولاراً للبرميل، يُتوقع أن ينخفض العجز المذكور إلى 0.6 في المائة في عام 2022 و0.4 في المائة في عام 2023. كذلك يُتوقع أن ترتفع نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر من

كلا السيناريوهين. وستظل نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي في تلك الدولة دون تغيير، إذ ستبلغ حوالي 88 في المائة لكلا العامين وحسب كلا السيناريوهين، ما يشير إلى ضرورة توحيد الدين.

وفي مصر، يُتوقع أن ينخفض العجز المالي إلى 5 في المائة خلال عامي 2022 و2023 حسب كلا السيناريوهين، كما يُتوقع أن تنخفض نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي بشكل طفيف لتبلغ 79.6 في المائة و78.5 في المائة خلال عامي 2022 و2023 على التوالي. ويعكس هذا التحسن في وضع الدين التزام مصر ببرنامج التصحيح الاقتصادي الذي يدعمه صندوق النقد الدولي كما بالإصلاحات المعلنة.

كذلك يُتوقع أن ينخفض العجز المالي في لبنان من 13.1 في المائة في عام 2021 إلى 7 في المائة في عام 2022 و4.5 في المائة في عام 2023، حسب سيناريو خط الأساس. ويمكن أن يؤدي ارتفاع أسعار النفط حسب السيناريو البديل إلى ارتفاع العجز المالي في لبنان إلى 22.5 في المائة في عام 2022 و31 في المائة في عام 2023، إذا استمرت الحكومة في دعم استيراد المحروقات لقطاعي الطاقة والنقل. وعلى مستوى الديون، يُتوقع أن يلجأ لبنان إلى الاقتراض من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي لتمويل برنامج شبكة الأمان ودعم الانتعاش الاقتصادي، في انتظار إقرار إصلاحات هيكليّة. ومع ذلك، يُتوقع أن تنخفض نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى 216.3 في المائة في عام 2022 و168.9 في المائة في عام 2023 حسب سيناريو خط الأساس، و228.9 في المائة و200.1 في المائة على التوالي حسب السيناريو البديل. ويُعزى ذلك إلى الانخفاض الحاد في الناتج المحلي الإجمالي، الذي يؤثر بقوة على النسبة المذكورة.

64.7 في المائة في عام 2021 إلى 67.7 في المائة في عام 2022 و70.6 في المائة في عام 2023 حسب سيناريو خط الأساس. ومع ارتفاع أسعار النفط، يمكن أن ينخفض مستوى الدين في الجزائر إلى 57.3 في المائة و53.5 في المائة على التوالي.

ويُتوقع أن يؤدي الانتعاش الاقتصادي في المغرب في عام 2022 إلى زيادة الإيرادات الضريبية وتحسين الوضع المالي. كذلك يمكن أن ينكمش العجز المالي في تلك الدولة إلى حوالي 3.8 في المائة في عام 2022 و3.7 في المائة في عام 2023 حسب كلا السيناريوهين، كما يُتوقع أن تظل نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي كما هي دون تغيير خلال عامي 2022 و2023، أي عند حوالي 82 في المائة.

وفي تونس، يُتوقع أن ينخفض العجز المالي إلى 4 في المائة في عام 2022 و3.5 في المائة في عام 2023 حسب سيناريو خط الأساس و3.7 في المائة و3.2 في المائة على التوالي حسب السيناريو البديل. كذلك يُتوقع أن ينخفض الدين كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي في تونس إلى 82 في المائة في عام 2022 و80.2 في المائة في عام 2023 حسب سيناريو خط الأساس، وإلى 81.3 في المائة و79.1 في المائة على التوالي حسب السيناريو البديل. وقد أقرّ البنك الدولي قرضاً بقيمة 300 مليون دولار لتونس، ما يتيح لها تمويل مشروع الاستجابة الطارئة للحماية الاجتماعية لمواجهة جائحة كوفيد-19، بينما تستمرّ المناقشات مع صندوق النقد الدولي للحصول على قرض بقيمة 4 مليارات دولار لدعم القطاعات الاقتصادية.

ويُتوقع أن ينخفض العجز المالي في الأردن إلى 4.6 في المائة في عام 2022 وحوالي 4 في المائة في عام 2023 حسب

الجدول 8.2 العجز المالي والدين كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي في المنطقة العربية

الدين الحكومي			الرصيد المالي			الدين الحكومي			الرصيد المالي			
2023	2022	2021	2023	2022	2021	2023	2022	2021	2023	2022	2021	
87.6	87.6	86.3	-3.9	-4.6	-5.3	87.6	87.7	86.3	-4.0	-4.6	-5.3	الأردن
79.1	81.3	84.3	-3.2	-3.7	-5.4	80.2	82.1	84.3	-3.5	-4.0	-5.4	تونس
53.5	57.3	64.7	-0.4	-0.6	-7.4	70.6	67.7	64.7	-7.1	-7.1	-7.4	الجزائر
200.1	228.9	308.3	-31.0	-21.5	-13.1	165.9	216.3	308.3	-4.5	-7.0	-13.1	لبنان
78.3	79.3	82.7	-5.0	-5.0	-5.8	78.5	79.6	82.7	-5.1	-5.0	-5.8	مصر
82.0	81.6	81.8	-3.7	-3.9	-4.8	81.6	81.6	81.8	-3.7	-3.8	-4.8	المغرب
78.0	80.3	85.9	-3.4	-3.4	-5.4	80.7	82.3	85.9	-5.0	-4.9	-5.4	البلدان العربية المتوسطة الدخل

المصدر: تقديرات الإسكوا استناداً إلى نموذج التوقعات الاقتصادية العالمية.

دال. البلدان المتضررة من النزاعات

ذلك، قد تؤثر النزاعات والأعمال العدائية المتكررة على هذا الأفق الإيجابي. ويُتوقع أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي في الجمهورية العربية السورية ليصل إلى 2.2 في المائة في عام 2022 و5 في المائة في عام 2023 حسب سيناريو خط الأساس، و1.3 في المائة و4 في المائة على التوالي حسب السيناريو البديل (وبنسبة 0 و5 في المائة على التوالي، بسبب تفشي متحور أوميكرون). ويُعزى النمو المعتدل في عام 2022 إلى تبعات قانون قيصر لحماية المدنيين في سوريا، الذي فرض عقوبات على الحكومة السورية منذ حزيران/يونيو 2020. وقد تبلورت آثار هذا القانون بشكل أوضح في عام 2021، ما سيحد من جهود إعادة الإعمار التي يبذلها المجتمع الدولي، كما سينجم عنها تداعيات سلبية على مستوى البلاد ككل في عام 2022.

ويُتوقع أن يحقق الناتج المحلي الإجمالي في اليمن نمواً بطيئاً بنسبة 1 في المائة في عام 2022، يتبعه نمو بنسبة 8.4 في المائة في عام 2023 حسب سيناريو خط الأساس، و2.4 في المائة و9.7 في المائة على التوالي حسب السيناريو البديل (وبنسبة 0.6 و7.6 في المائة على التوالي، بسبب تفشي متحور أوميكرون). وسيؤدي تشرذم المؤسسات الحكومية وحالة الطوارئ الإنسانية المتكررة إلى مفاقمة الأوضاع السياسية والاقتصادية الهشة في ذلك البلد. وتتأثر الأفاق المحتملة

تستمر الأوضاع السياسية الهشة في تهديد الأمن الاقتصادي في البلدان المتضررة من النزاعات. وبعد نمو الناتج المحلي الإجمالي فيها بنسبة 8.3 في المائة في عام 2021، يُتوقع أن تنمو اقتصادات هذه البلدان بنسبة 4.3 في المائة في عام 2022 و6.7 في المائة في عام 2023 حسب سيناريو خط الأساس، و4.5 في المائة و6.9 في المائة على التوالي حسب السيناريو البديل. ويمكن عزو هذا المنحى بشكل أساسي إلى عملية السلام في ليبيا التي انطلقت في عام 2021، والتي أفضت إلى نوع من الاستقرار فيها، وإلى انتعاش أسواق النفط وزيادة أسعاره واستئناف صادراته. ويُتوقع أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي في ليبيا بأكثر من 6 في المائة في عام 2022 و7.9 في المائة في عام 2023 حسب سيناريو خط الأساس، و5.5 في المائة و7.3 في المائة على التوالي، حسب السيناريو البديل. وقد تتأثر هذه التوقعات بشدة بمتحور أوميكرون الجديد، حيث يتوقع أن ينمو عندئذ الناتج المحلي الإجمالي لمجموعة البلدان هذه بنسبة 2.8 في المائة فقط في عام 2022 و6.4 في المائة في عام 2023.

وينبغي أن يواصل العراق تعافيه من الوباء ومواجهة الانخفاض غير المسبوق في أسعار النفط. ويُتوقع أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي في العراق بنسبة 4.8 في المائة في عام 2022 و6.8 في المائة في عام 2023 حسب سيناريو خط الأساس، كما يُتوقع أن يؤدي ارتفاع أسعار النفط إلى رفع معدل النمو في ذلك البلد إلى 5.1 في المائة و7.2 في المائة على التوالي (وبنسبة 3.5 و6.5 في المائة على التوالي، بسبب تفشي متحور أوميكرون). ويستند النمو الاقتصادي المتوقع في العراق بشكل أساسي على تنفيذ خطة الإصلاح الاقتصادي التي أعلنتها الحكومة العراقية في تشرين الأول/أكتوبر 2020، وتعافي أسواق المحروقات، والاستثمارات المرتبطة بإعادة الإعمار منذ عام 2021. ولكن عدم الاستقرار المرتبط بالعوامل الجغرافية والسياسية ومعدلات التطعيم البطيئة تهدد هذا التوقع الإيجابي. ويذكر أن نسبة الأشخاص الذين تلقوا الجرعات الكاملة ضد كوفيد-19 في العراق بلغت حوالي 7 في المائة فقط في أواخر أيلول/سبتمبر 2021¹⁸.

وفي دولة فلسطين، يُرجح أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 2.7 في المائة في عام 2022 و2.8 في المائة في عام 2023 حسب سيناريو خط الأساس، و2.4 في المائة و2.3 في المائة على التوالي حسب السيناريو البديل (وبنسبة 2.1 و3 في المائة على التوالي، بسبب تفشي متحور أوميكرون). ومع



تستمر الأوضاع السياسية
الهشة في تهديد الأمن
الاقتصادي في البلدان
المتضررة من النزاعات



ينبغي أن يواصل العراق
تعافيه من الوباء ومواجهة
الانخفاض غير المسبوق في
أسعار النفط

ويُتوقع أن يستمرّ تحسّن الميزان التجاري للبلدان المتضرّرة من النزاعات خلال عامي 2022 و2023، في ضوء استئناف صادرات النفط من ليبيا وارتفاع حجم صادرات النفط العراقي. كذلك يُتوقع أن تنمو صادرات البلدان المتضرّرة من النزاعات بنسبة 6.7 في المائة في عام 2022 و4.2 في المائة في عام 2023، بينما ستتنمو واردات تلك البلدان بنسبة 5.2 في المائة و3.8 في المائة على التوالي. ويُتوقع أن تظلّ بلدان منطقة آسيا والمحيط الهادئ من أبرز الشركاء التجاريين للعراق، بينما تستمرّ البلدان الأوروبية في كونها الشريك التجاري الأبرز لليبيا. وتتركز المبادلات التجارية للجمهورية العربية السورية واليمن بشكل رئيسي مع البلدان العربية الأخرى.

اليمن بانتعاش بلدان مجلس التعاون الخليجي المجاورة وتدفق مساعدات التنمية الاقتصادية وإعادة الإعمار.

وسيستمر التضخم بمعدل عشري في الجمهورية العربية السورية واليمن خلال عامي 2022 و2023. ويُعزى ذلك في الأساس إلى انخفاض قيمة العملة الوطنية وآثار النزاعات وعدم الاستقرار المرتبط بالعوامل الجغرافية والسياسية. ويُتوقع أن يصل التضخم إلى 20 في المائة في الجمهورية العربية السورية و18 في المائة في اليمن خلال عام 2022 حسب كلا السيناريوهين. وفي العراق وليبيا ودولة فلسطين، لا يُتوقع أن يتجاوز معدّل التضخم 5.2 في المائة خلال عامي 2022 و2023 حسب كلا السيناريوهين.

الجدول 9.2 الناتج المحلي الإجمالي والتضخم في البلدان العربية المتضرّرة من النزاعات بين عامي 2017 و2021

ألف. معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (بالنسبة المئوية في السنة)						
السيناريو البديل (سعر النفط 80 دولار للبرميل، ومن المتوقع أن يرتفع إلى 100 دولار)			سيناريو خط الأساس (سعر النفط 60 دولار للبرميل)			
2023	2022	2021	2023	2022	2021	
4.0	1.3	2.1	5.0	2.2	2.1	الجمهورية العربية السورية
7.2	5.1	5.2	6.8	4.8	5.2	العراق
2.3	2.4	5.1	2.8	2.7	5.1	دولة فلسطين
7.3	5.5	90.9	7.9	6.0	90.9	ليبيا
9.7	2.4	-1.1	8.4	1.0	-1.1	اليمن
6.9	4.5	8.3	6.7	4.3	8.3	البلدان العربية المتضرّرة من النزاعات

باء. معدل تضخم أسعار الاستهلاك (بالنسبة المئوية في السنة)						
السيناريو البديل (سعر النفط 80 دولار للبرميل، ومن المتوقع أن يرتفع إلى 100 دولار)			سيناريو خط الأساس (سعر النفط 60 دولار للبرميل)			
2023	2022	2021	2023	2022	2021	
16.5	20.4	33.7	15.7	19.6	33.7	الجمهورية العربية السورية
2.7	4.8	4.2	2.6	4.7	4.2	العراق
4.0	3.0	1.2	3.9	2.8	1.2	دولة فلسطين
5.4	5.1	4.6	5.2	5.0	4.6	ليبيا
12.4	18.1	15.5	12.0	17.7	15.5	اليمن
5.1	7.4	7.5	4.9	7.2	7.5	البلدان العربية المتضرّرة من النزاعات

المصدر: تقديرات الإسكوا استناداً إلى نموذج التوقعات الاقتصادية العالمية لعام 2021.

الجدول 10.2 معدل نمو الصادرات والواردات الحقيقية في المنطقة العربية بين عامي 2020 و2022

الواردات			الصادرات			
2023	2022	2021	2023	2022	2021	
3.2	5.8	8.9	4.2	7.1	10.1	مجموع البلدان العربية
5.2	7.6	9.2	5.2	7.6	9.2	الجمهورية العربية السورية
4.4	6.6	11.5	4.4	6.6	11.5	العراق
4.6	5.0	7.3	4.6	5.0	7.3	دولة فلسطين
5.7	5.3	11.9	3.0	7.5	74.2	ليبيا
7.4	16.8	9.5	-0.5	0.3	9.0	اليمن
3.8	5.2	6.5	4.2	6.7	18.5	البلدان العربية المتضررة من النزاعات

المصدر: استناداً إلى بيانات شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة ومصادر وطنية.

الجدول 11.2 العجز المالي والدين كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي في المنطقة العربية

السيناريو البديل (سعر النفط 80 دولار للبرميل، ومن المتوقع أن يرتفع إلى 100 دولار)						سيناريو خط الأساس (سعر النفط 60 دولار للبرميل)						
الدين الحكومي			الرصيد المالي			الدين الحكومي			الرصيد المالي			
2023	2022	2021	2023	2022	2021	2023	2022	2021	2023	2022	2021	
27.5	25.8	24.7	-5.7	-5.7	-5.4	27.1	25.8	24.7	-5.5	-5.6	-5.4	الجمهورية العربية السورية
44.6	50.1	56.5	0.4	0.7	-2.2	51.4	54.2	56.5	-2.5	-1.9	-2.2	العراق
لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	دولة فلسطين
NA	NA	NA	-38.3	-36.5	-39.6	NA	NA	NA	-42.8	-40.9	-39.6	ليبيا
56.0	66.9	74.4	-1.3	-1.6	-2.8	61.0	70.4	74.4	-2.7	-2.8	-2.8	اليمن
44.4	49.8	55.7	-12.5	-9.0	-10.4	50.5	53.5	55.7	-17.2	-12.7	-10.4	البلدان العربية المتضررة من النزاعات

المصدر: تقديرات الإسكوا استناداً إلى نموذج التوقعات الاقتصادية العالمية.

النفطية. وسينخفض عجز المالية العامة إلى 36.5 في المائة في عام 2022.

ويُتوقع أن يكون لانتعاش أسواق النفط والغاز تأثير إيجابي على الميزان المالي للعراق، لا سيما إذا ارتفع النفط إلى 80 دولاراً للبرميل. ومع ارتفاع أسعار النفط، سيحقق الميزان المالي فائضاً بنسبة 0.7 في المائة في عام 2022 و0.4 في المائة في عام 2023. وفي المقابل، ستنخفض نسبة الدين إلى

ويُتوقع حدوث تدهور في الوضع المالي للبلدان المتضررة من النزاعات خلال عامي 2022 و2023. ويعزى ذلك بشكل أساسي إلى تردّي الوضع المالي في ليبيا. وبعد توقيع اتفاق وقف إطلاق النار، يُتوقع أن تشرع الحكومة الليبية في عملية ضخمة لإعادة الإعمار، ما قد يعزّز الإنفاق ويُعمّق العجز المالي ليصل إلى 40.9 في المائة في عام 2022 و42.8 في المائة في عام 2023 حسب سيناريو خط الأساس. ومع ارتفاع أسعار النفط، سيتم تعويض الإنفاق الحكومي من خلال الإيرادات

من 27 في المائة في عام 2023 لتمويل مشاريع إعادة الإعمار. وفي اليمن، يُتَوَقَّع أن ينخفض العجز إلى 2.8 في المائة في عام 2022 و2.7 في المائة في عام 2023 حسب سيناريو خط الأساس وإلى 1.6 في المائة و1.2 في المائة على التوالي حسب السيناريو البديل. وستنخفض نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى 61 في المائة في عام 2023 حسب سيناريو خط الأساس و56 في المائة حسب السيناريو البديل.

الناتج المحلي الإجمالي إلى 50.1 في المائة في عام 2022 و44.4 في المائة في عام 2023.

وفي الجمهورية العربية السورية، لا يُتَوَقَّع أن يتغيّر كثيراً عجز المايلة العامة، حيث سيبقى عند متوسط يبلغ 5.6 في المائة خلال عامي 2022 و2023 حسب كلا السيناريوهين. وسترتفع نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى أكثر

هاء. أقل البلدان العربية نموّاً

عام 2022 وحوالي 4.3 في المائة في عام 2023 حسب كلا السيناريوهين (وبنسبة 4.4 و4.7 في المائة على التوالي، بسبب تفشّي متحوّر أوميكرون). ومن المتوقع أن يبلغ معدّل النموّ في موريتانيا 3.8 في المائة في عام 2022 و5.3 في المائة في عام 2023 حسب سيناريو خط الأساس و3.6 في المائة و5.2 في المائة على التوالي حسب السيناريو البديل (وبنسبة 1.9 و5.1 في المائة على التوالي، بسبب تفشّي متحوّر أوميكرون). كذلك يُتَوَقَّع أن يبلغ معدّل النموّ في جزر القمر 3.5 في المائة في عام 2022 و3.7 في المائة في عام 2023، مدفوعاً بشكل أساسي بالتدفق الملحوظ للتحويلات المالية، بما يعوّض تدنّي عائدات السياحة

لا تزال الحالة الاجتماعية والاقتصادية في أقل البلدان العربية نموّاً تتسم بحال من عدم الاستقرار. ويُتَوَقَّع أن يؤدي نقص التمويل اللازم لتأمين اللقاحات إلى إبطاء وتيرة الانتعاش الاقتصادي، لا سيما أن ذلك يؤثر على تدفق السياح. ويُرجّح ألا تصل آثار الانتعاش الاقتصادي العالمي المتوقع إلى هذه البلدان إلا مع استئناف تدفق المساعدات في الفترة 2022-2023. كذلك يُتَوَقَّع أن ترتفع التحويلات المالية خلال عام 2022 استناداً إلى تحسّن الأداء الاقتصادي في البلدان المرسلّة لتلك التحويلات. وبعد تسجيل نموّ ضئيل بمقدار 0.7 في المائة في عام 2021، من المتوقع أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي في تلك البلدان بنحو 2 في المائة في عام 2022 و2.6 في المائة في عام 2023 حسب كلا السيناريوهين ويُتَوَقَّع أن يؤدي تفشّي متحوّر أوميكرون إلى إبطاء معدّل النموّ، بحيث يرتفع بنسبة 1.7 و2.6 في المائة خلال عامي 2022 و2023 على التوالي.



وفي السودان، الذي يعدّ اقتصاده الأكبر حجماً بين اقتصادات أقل البلدان العربية نموّاً، يُتَوَقَّع حدوث نموّ بنسبة 1.9 في المائة في عام 2022 و2.5 في المائة في عام 2023 حسب سيناريو خط الأساس، و1.8 في المائة و2.4 في المائة على التوالي حسب السيناريو البديل (وبنسبة 1.6 و2.5 في المائة على التوالي، بسبب تفشّي متحوّر أوميكرون). ومن المتوقع أن تظل معدلات التضخم مرتفعة للغاية، بحيث تصل إلى حوالي 31.5 في المائة في عام 2022 و9.1 في المائة في عام 2023 حسب كلا السيناريوهين، وذلك نتيجة تدنّي قيمة العملة الوطنية.

وقد تسجّل جيوتي أفضل أداءٍ بين أقل البلدان العربية نموّاً، إذ يُتَوَقَّع أن يبلغ معدّل النموّ فيها 5.5 في المائة في

ويُتوقع أن تظل أقل البلدان العربية نمواً في موقع المستورد الصافي في الفترة 2022-2023. كذلك يُتوقع أن تنمو صادرات هذه البلدان بنسبة 4.9 في المائة في عام 2022 و4.1 في المائة في عام 2023، وأن ترتفع وارداتها بنسبة 3.9 في المائة و3.7 في المائة على التوالي. وكنتيجة لذلك، يُفترض أن تتحسن أرصدة الحسابات الجارية، مدفوعة بالارتفاع العالمي في الطلب وتصاعد أسعار السلع الأساسية. ومع ذلك، سيتأخر هذا التحسن حتى أواخر عام 2022، إذ ستحتاج هذه البلدان إلى وقت إضافي لإعادة بناء اقتصاداتها وقدراتها الإنتاجية. ومن المتوقع أن تظل البلدان العربية المجاورة بمثابة الوجهة الرئيسية لصادرات أقل البلدان العربية نمواً.

(وبنسبة 3.3 و3.7 في المائة على التوالي، بسبب تفشي متحور أوميكرون). ومن المتوقع أن يبلغ معدل النمو في الصومال 3 في المائة في عام 2022 و2.1 في المائة في عام 2023 حسب كلا السيناريوهين، (وذلك حتى في حال تفشي متحور أوميكرون).

ويُتوقع أن تظل معدلات التضخم منخفضة خلال عامي 2022 و2023 في هذه البلدان، باستثناء السودان. ومن المرجح أن تتراوح المعدلات المذكورة بين 2.9 في المائة في جزر القمر وجيبوتي في عام 2022 و6.2 في المائة في موريتانيا في عام 2023.

الجدول 12.2 الناتج المحلي الإجمالي والتضخم في أقل البلدان العربية نمواً بين عامي 2017 و2021

ألف، معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (بالنسبة المئوية في السنة)						
السيناريو البديل (سعر النفط 80 دولار للبرميل، ومن المتوقع أن يرتفع إلى 100 دولار)			سيناريو خط الأساس (سعر النفط 60 دولار للبرميل)			
2023	2022	2021	2023	2022	2021	
3.7	3.5	2.0	3.7	3.5	2.0	جزر القمر
4.4	5.5	5.0	4.3	5.5	5.0	جيبوتي
2.4	1.8	0.5	2.5	1.9	0.5	السودان
2.1	3.0	-0.5	2.1	3.0	-0.5	الصومال
5.2	3.6	4.4	5.3	3.8	4.4	موريتانيا
2.5	2.0	0.7	2.6	2.1	0.7	أقل البلدان العربية نمواً

باء، معدل تضخم أسعار الاستهلاك (بالنسبة المئوية في السنة)						
السيناريو البديل (سعر النفط 80 دولار للبرميل، ومن المتوقع أن يرتفع إلى 100 دولار)			سيناريو خط الأساس (سعر النفط 60 دولار للبرميل)			
2023	2022	2021	2023	2022	2021	
1.8	3.0	2.4	1.7	2.9	2.4	جزر القمر
1.6	3.0	2.7	1.6	2.9	2.7	جيبوتي
9.1	31.6	291.3	9.1	31.5	291.3	السودان
2.3	5.2	4.0	2.3	5.1	4.0	الصومال
6.2	4.4	2.7	5.9	4.1	2.7	موريتانيا
8.7	29.8	272.7	8.6	29.7	272.7	أقل البلدان العربية نمواً

المصدر: تقديرات الإسكوا استناداً إلى نموذج التوقعات الاقتصادية العالمية لعام 2021.

الجدول 13.2 معدل نمو الصادرات والواردات الحقيقية في المنطقة العربية بين عامي 2020 و2022

الواردات			الصادرات			
2023	2022	2021	2023	2022	2021	
3.2	5.8	8.9	4.2	7.1	10.1	مجموع البلدان العربية
2.7	3.2	4.5	2.3	4.1	7.2	جزر القمر
2.8	1.8	2.3	1.5	2.7	4.3	جيبوتي
5.7	6.2	4.4	5.7	6.2	4.4	السودان
4.1	5.1	7.4	4.1	5.1	7.4	الصومال
6.3	6.7	7.3	6.3	6.7	7.3	موريتانيا
3.7	3.9	5.1	4.1	4.9	4.5	أقل البلدان العربية نمواً

المصدر: استناداً إلى بيانات شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة ومصادر وطنية.

الجدول 14.2 العجز المالي والدين كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي في المنطقة العربية

السيناريو البديل (سعر النفط 80 دولار للبرميل، ومن المتوقع أن يرتفع إلى 100 دولار)						سيناريو خط الأساس (سعر النفط 60 دولار للبرميل)						
الدين الحكومي			الرصيد المالي			الدين الحكومي			الرصيد المالي			
2023	2022	2021	2023	2022	2021	2023	2022	2021	2023	2022	2021	
30.9	30.4	29.7	-2.2	-2.4	-2.6	31.0	30.4	29.7	-2.2	-2.3	-2.6	جزر القمر
46.2	44.3	43.5	-4.9	-4.2	-3.9	46.3	44.4	43.5	-4.9	-4.2	-3.9	جيبوتي
149.9	145.5	153.2	-7.0	-7.4	-7.5	150.0	145.6	153.2	-7.0	-7.4	-7.5	السودان
لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	الصومال
39.9	48.6	56.5	4.2	4.0	3.6	40.2	48.8	56.5	4.2	3.9	3.6	موريتانيا
143.5	139.5	146.9	-2.9	-2.5	-1.3	143.6	139.5	146.9	-2.9	-2.5	-1.3	أقل البلدان العربية نمواً

المصدر: تقديرات الإسكوا استناداً إلى نموذج التوقعات الاقتصادية العالمية.

ولا تزال أقل البلدان العربية نمواً تشكو من ميزانيات محدودة وفرط الاعتماد على المعونة الخارجية. ويعاني السودان من مستويات ديون غير مستدامة، حيث يُتوقع أن تنخفض نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي فيه من 153 في المائة في عام 2021 إلى 146 في المائة في عام 2022، لترتفع بعدئذ إلى 150 في المائة في عام 2023 حسب كلا السيناريوهين، ما يشير إلى الحاجة الملحة لتوحيد الدين. وقد استطاع السودان الاستفادة من برامج البنك الدولي وصندوق النقد الدولي بعد رفع العقوبات المفروضة

وفي موريتانيا، يُتوقع أن ينخفض الدين إلى 49 في المائة في عام 2022 و40 في المائة في عام 2023 حسب كلا السيناريوهين. وفي المقابل، يُتوقع ألا تتغير مستويات الديون بشكل ملحوظ في البلدان العربية الأخرى الأقل نمواً،

وغير ذلك. وتشكو من ميزانيات محدودة وفرط الاعتماد على المعونة الخارجية. ويعاني السودان من مستويات ديون غير مستدامة، حيث يُتوقع أن تنخفض نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي فيه من 153 في المائة في عام 2021 إلى 146 في المائة في عام 2022، لترتفع بعدئذ إلى 150 في المائة في عام 2023 حسب كلا السيناريوهين، ما يشير إلى الحاجة الملحة لتوحيد الدين. وقد استطاع السودان الاستفادة من برامج البنك الدولي وصندوق النقد الدولي بعد رفع العقوبات المفروضة

بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون. كذلك وافق الصندوق على صرف منحة لموريتانيا بمقدار 23.8 مليون دولار في إطار اتفاق التسهيل الائتماني الممدد²⁰.

وأن تظل ضمن مستويات قابلة للتحكم بها. وفي آذار/مارس 2021، وافق صندوق النقد الدولي على منح الصومال إعانة بقيمة 970,000 دولار في إطار المبادرة المعززة المتعلقة

واو. ملاحظات ختامية

بزيادة الطلب على المنتجات النفطية. وتحتاج البلدان العربية المتوسطة الدخل إلى عودة النشاط إلى قطاعي السفر والسياحة، والتعافي الاقتصادي في البلدان المتقدمة، وزيادة الطلب على المنتجات النفطية، وتدفع الاستثمارات الأجنبية المباشرة. وسيعتمد الانتعاش في البلدان المتضررة من النزاعات وأقل البلدان نمواً بشكل أساسي على تحسّن الوضع المالي في البلدان المانحة واستئناف تدفق المعونة.

تُعدّ التوقعات الاقتصادية للمنطقة العربية خلال عامي 2022 و2023 إيجابية بشكل عام، لكنها تتوقّف في نهاية المطاف على حالة الجائحة وتعافي الاقتصاد العالمي. وتؤدي معدلات التطعيم البطيئة في بعض البلدان والمخاوف من موجة جديدة من كوفيد-19 إلى زيادة الشكوك، حتى رغم احتمال أن يشكّل انتعاش أسواق النفط وإعادة فتح القطاعات الإنتاجية في معظم البلدان المتقدمة دافعاً للنمو.

وستستفيد البلدان العربية المُصدّرة للنفط من الارتفاع الذي طرأ على أسعار النفط والنمو الاقتصادي العالمي المقترن



ازدادت معدلات الفقر في جميع البلدان العربية في عام 2021

تشكو المنطقة من معدل متدنٍ لمشاركة
القوى العاملة، الذي ينجم بشكل رئيسي عن
مشاركة المرأة المحدودة

في عام 2021، بلغ المعدّل الإجمالي للبطالة
في المنطقة العربية 11.8 في المائة،
وهو الأعلى بين مناطق العالم

يواجه التعليم في عدد من البلدان العربية
تحديات متعددة

35.1 في المائة فقط من الأفراد مشمولون بمزيّة
حماية اجتماعية واحدة على الأقل، مقارنة بنسبة تبلغ
46.9 في المائة في المتوسط على مستوى العالم

3

3. التطورات الاجتماعية والقوى المحرّكة للنوع الاجتماعي

الرسائل الرئيسية

ازدادت معدلات الفقر في جميع البلدان العربية في عام 2021. واستناداً إلى خطوط الفقر الوطنية، تبلغ نسبة السكان الفقراء في هذه المنطقة 26.94 في المائة، التي يتوقع أن تنخفض قليلاً إلى 26.23 في المائة في عام 2023.



وقد حققت المنطقة العربية تحسناً طفيفاً نحو المساواة بين الجنسين في عام 2020. ولكن بحسب الوتيرة الحالية، تحتاج المنطقة إلى 142 عاماً لبلوغ التكافؤ بين الجنسين.



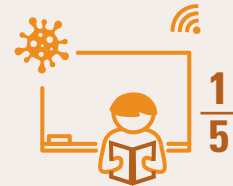
وتشكو المنطقة من معدل متدنٍ لمشاركة القوى العاملة، الذي ينجم بشكل رئيسي عن مشاركة المرأة المحدودة في سوق العمل. كذلك يمكن أن تحدث موجة هجرة أدمغة، إذ يفكر 42 في المائة من الشباب في الهجرة إلى بلد آخر.



في عام 2021، بلغ المعدّل الإجمالي للبطالة في المنطقة العربية 11.8 في المائة، وهو الأعلى بين مناطق العالم. كذلك تسجّل المنطقة أعلى معدل لبطالة الشباب - وأكثرهم من النساء - بين مناطق العالم. ورغم أنه يتوقع أن ينخفض معدل البطالة الإجمالي في المنطقة إلى 10.7 في المائة بحلول عام 2023، يتوقع أن يظل هذا المعدّل مرتفعاً في البلدان التي تواجه أزمات سياسية واقتصادية.



كذلك يواجه التعليم في عدد من البلدان العربية تحديات متعددة، مثل اللامساواة في الوصول إلى الموارد، وضعف البنية التحتية، وانتهاء صلاحية منهجيات التعلم. ويُقدّر أن واحداً من كل خمسة أطفال ومراهقين وشباب غير مسجّل في المدرسة. وقد فرضت الجائحة قيوداً إضافية على التعلم في البلدان التي اعتمدت التعليم عبر الإنترنت، وذلك رغم عدم كفاءة شبكة الاتصالات والإنترنت فيها.



وتعاني أنظمة الحماية الاجتماعية من عيوب كثيرة، ذلك أن تغطيتها وفعاليتها محدودتان، وتحديدًا في البلدان التي تشكو من ضيق الحيز المالي والأزمات السياسية المستمرة. وتشير الإحصاءات إلى أن 35.1 في المائة فقط من الأفراد مشمولون بمرّية حماية اجتماعية واحدة على الأقل، مقارنة بنسبة تبلغ 46.9 في المائة في المتوسط على مستوى العالم.



بطالة مرتفعة بين النساء والشباب، وإنتاجية متدنية. كذلك تسبب الاحتلال والصراع وعدم الاستقرار السياسي في معاناة بشرية واسعة النطاق وآثار اقتصادية خطيرة على الطبقات الفقيرة والمتوسطة.

شهدت المنطقة العربية ارتفاعاً حاداً في معدلات عدم الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي والسياسي خلال العقد الماضي. وحتى قبل حلول الجائحة، كانت تكتنف المنطقة شواغل، بما فيها نموّ ضعيف على المدى الطويل، ومعدلات

ألف. الفقر

إلى 3.26 في المائة، والمغرب من 7.43 في المائة إلى 2.65 في المائة، والعراق من 14.4 في المائة إلى 12.43 في المائة، على التوالي. وتدل هذه الأنماط على أن مجموعات البلدان المختارة شهدت المزيد من التباعد في الفترة 2020-2021 فيما يتعلق بالحرمان من الدخل.

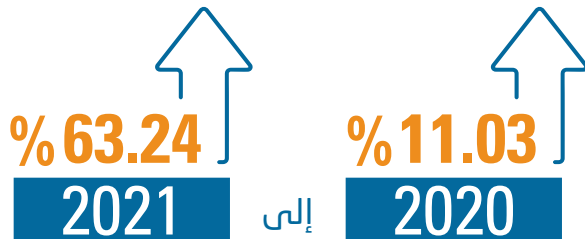
تتسم توقعات عامي 2022 و2023 بطابع إيجابي في معظم الدول العربية، ما يشير إلى أن معدل الفقر الإقليمي سينخفض إلى 26.67 في المائة و26.23 في المائة خلال عامي 2022 و2023، على التوالي. ويُرجَّح أن ينخفض معدل الفقر إلى 17.74 في المائة و17.31 في المائة في البلدان العربية المتوسطة الدخل، وإلى 40.65 في المائة و40.16 في المائة، على التوالي، في أقل البلدان العربية نموّاً. وفي البلدان العربية المتضررة من النزاعات، يُتَوَقَّع أن يرتفع معدل الفقر من 36.16 في المائة إلى 36.46 في المائة، على التوالي. ويُعزى هذا الارتفاع إلى الأوضاع في الجمهورية العربية السورية، حيث يُتَوَقَّع أن يصل معدّل الفقر إلى 65.53 في المائة في عام 2022، قبل أن ينكفئ إلى 64.62 في المائة في عام 2023. ويُذكر أن هذه الدولة هي البلد العربي الوحيد الذي يُتَوَقَّع أن يرتفع فيه معدّل الفقر بين عامي 2021 و2022.

حسب خطوط الفقر الوطنية، استمرّت معدلات الفقر في الارتفاع خلال عام 2021 في مختلف أرجاء المنطقة العربية. وقد بلغت نسبة الفقراء في هذه المنطقة 26.94 في المائة من السكان، في ظلّ تفاقم أزمة كوفيد-19 وأوجه القصور في اقتصادات دول عدّة، بما فيها لبنان (الإطار 1.3)، والجمهورية العربية السورية، وبدرجة أقلّ السودان واليمن. ومع ذلك، تتباين مستويات الفقر واتجاهاته بشكل جوهري بين مختلف البلدان. ففي البلدان المتوسطة الدخل، ركد الفقر في عام 2021 عند عتبة 18.4 في المائة. وفي أقلّ البلدان نموّاً، انخفض معدل الفقر من 50.83 في المائة في عام 2020 إلى 40.89 في المائة في عام 2021، كما قفز بشكل ملحوظ في البلدان المتضررة من النزاعات، من 23.34 في المائة إلى 36.16 في المائة، على التوالي.

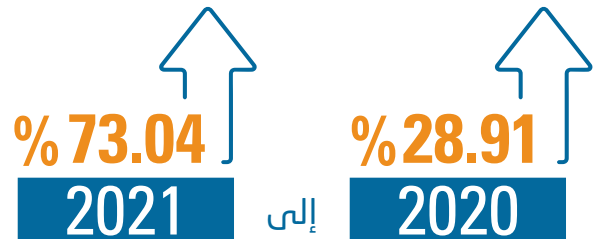
وانضمّ لبنان إلى البلدان التي تزرخ تحت الفقر، حيث ارتفع معدل الفقر فيه من 28.91 في المائة في عام 2020 إلى 73.04 في المائة في عام 2021، والجمهورية العربية السورية، حيث ارتفع معدل الفقر فيها من 11.03 في المائة إلى 63.24 في المائة، على التوالي. وفي الطرف المقابل من المشهد، شهدت الجزائر انخفاضاً في معدّل الفقر من 6.12 في المائة

معدل الفقر

الجمهورية العربية السورية



لبنان



الجدول 1.3 النسبة المقدرة للفقر

2023	2022	2021	2010	البلدان
14.31	14.74	15.18	14.40	الأردن
14.93	15.37	15.82	20.50	تونس
2.85	3.04	3.26	6.12	الجزائر
39.13	39.58	39.99	47.20	جزر القمر
64.62	65.53	63.24	11.03	الجمهورية العربية السورية
18.42	18.53	18.87	50.12	جيبوتي
31.82	32.34	32.52	44.45	السودان
67.96	68.49	68.94	72.77	الصومال
11.57	12.06	12.43	14.40	العراق
27.69	28.46	29.34	25.70	دولة فلسطين
65.79	66.39	73.04	28.91	لبنان
27.31	27.90	28.62	25.20	مصر
2.20	2.42	2.65	7.43	المغرب
27.11	27.72	28.32	39.16	موريتانيا
51.17	52.78	53.14	45.77	اليمن
26.23	26.67	26.94	24.55	البلدان العربية
17.31	17.74	18.38	17.24	البلدان العربية المتوسطة الدخل
35.73	36.46	36.16	23.34	البلدان العربية المتضررة من النزاعات
40.16	40.65	40.89	50.83	أقل البلدان العربية نمواً

المصدر: توقعات الإسكوا.



الإطار 1.3 تفاقم الفقر في لبنان بجميع المقاييس

تشير الإحصاءات إلى أن أكثر من 73 في المائة من السكان في لبنان عاشوا تحت خط فقر الدخل الوطني في عام 2021. ورغم المبادرات التي تهدف إلى الحد منه، ارتفع معدّل الفقر من 29 في المائة في عام 2019 إلى 55 في المائة في عام 2020، وذلك بسبب التراجع الحاد في النشاط الاقتصادي، وانخفاض قيمة الدخل والمدخرات بسبب التضخم، وضوابط رأس المال، ومؤخراً خفض الدعم على السلع الأساسية. ويُتوقع أن يتراجع الفقر بشكل طفيف، إلى أدنى بقليل من ثلثي السكان في عامي 2022 و2023، ما لم يتم اتخاذ تدابير فاعلة لمكافحة الفقر.

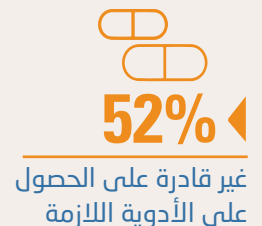
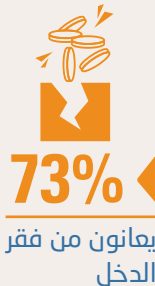
تضمّت الأزمات المتزامنة التي يعاني منها لبنان انعدام الاستقرار السياسي، وارتفاع معدلات الجريمة، ونقص السلع الضرورية، وأزمة في قطاعي الطاقة والمياه، ناهيك عن جائحة كوفيد-19 والضغوط التي اقترنت بها على الصحة والتعليم والعمل والتوظيف. وقد أدت هذه الأزمات مجتمعة إلى بروز جوانب حرمان في قطاعات الرعاية الصحية والأدوية والخدمات والمرافق العامة والتعليم والعمل والإسكان والأصول المنزلية. ومن منظور الفقر المتعدد الأبعاد، يمكن تصنيف الأسر بأنها فقيرة إذا كانت محرومة من واحد أو أكثر من هذه الجوانب، وبأنها في حالة فقر مدقع إذا كانت محرومة من جانبين أو أكثر منها. وعلى سبيل المثال، لا تُعدّ الأسر التي لا يصلها التيار الكهربائي من هذا المؤشر فحسب، بل يمكن تصنيفها على أنها تعاني من فقر متعدد الأبعاد، بصرف النظر عما إذا كانت تتمتع بالقدرة المادية على الاشتراك في خدمة المولدات الكهربائية الخاصة.

تضاعف معدل الفقر المتعدد الأبعاد في لبنان من 42 في المائة من إجمالي السكان في عام 2019 إلى 82 في المائة في عام 2021، ما أثر على حوالي 4 ملايين شخص أي ما يوازي مليون أسرة. كذلك أثر الفقر المدقع متعدد الأبعاد على 40 في المائة من الفقراء في عام 2021، أي ما يعادل 34 في المائة (1.65 مليون) من السكان بشكل عام. واشتملت أبعاد الفقر الأكثر انتشاراً على الحرمان في قطاعات الرعاية الصحية (مساهمة بمقدار 30 في المائة)، والمرافق العامة (21 في المائة)، والتوظيف والدخل (18 في المائة)، والتعليم (14 في المائة). وعلى سبيل المثال، تبين أنّ 52 في المائة من الأسر غير قادرة على الحصول على الأدوية اللازمة، و54 في المائة بدون كهرباء، و13 في المائة بدون فرص عمل، وأكثر من 73 في المائة كانوا يعانون من فقر الدخل. وفي بعض المناطق اللبنانية، بما في ذلك عكار وبعبك/الهرمل والنبطية، اقترنت معدلات الفقر المدقع متعدد الأبعاد من 50 في المائة أو تجاوزت هذه النسبة، متخطيةً بأشواط المعدل الوطني البالغ 34 في المائة.

لقد أدّى الفشل في معالجة الفقر المتعدد الأبعاد إلى إلحاق الأذى بالأشخاص الذين هم فقراء بالفعل، وكذلك أولئك المعرضين للفقر، وحتى أفراد الطبقة الوسطى على مدى العامين الماضيين. وتوصي الإسكوا باعتماد العديد من الاستجابات السياسية على المديين القصير والمتوسط، بما في ذلك:

- إنشاء صندوق تضامن وطني كجزء من الاستجابة الفورية للتخفيف من معاناة الشعب اللبناني، والأزمة الإنسانية والفقر على المدى القصير. ويمكن تمويل هذا الصندوق من مصادر محلية وأجنبية.
- وضع خطط لزيادة قدرة التيار الكهربائي، مع العمل على تحديث شبكات النقل والتوزيع وإعادة هيكلة التعرفة بحيث تعكس التكلفة الحقيقية لإنتاج الطاقة الكهربائية، من أجل ضمان وصول الكهرباء إلى جميع اللبنانيين، ولا سيما الفئات الهشة من بينهم.
- وضع خطة إنقاذ وطنية للنهوض بالقطاع الخاص ودعم المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، لخلق فرص عمل جديدة ولائقة والحدّ من البطالة والوظائف غير الرسمية.

أ. يتألف دليل الفقر المتعدد الأبعاد في لبنان من ستة أبعاد و20 مؤشراً. وتُصنّف الأسرة بأنها تعيش في فقر متعدد الأبعاد إذا كانت محرومة من بعد واحد أو أكثر، وفي فقر مدقع متعدد الأبعاد إذا كانت محرومة من بعدين أو أكثر. وينطوي كل بعد على عدة مؤشرات.



باء. المساواة بين الجنسين

استناداً إلى المؤشر العالمي للفجوة بين الجنسين 21، حققت المنطقة العربية تحسناً طفيفاً بنسبة 0.68 في المائة نحو المساواة بين الجنسين في عام 2020. ولكن بالنظر إلى الفجوة الحالية الكبيرة التي تبلغ 39.37 في المائة، فإنّ المنطقة العربية تحتاج إلى 142 سنة إضافية لتحقيق المساواة.

بحسب المؤشر، تضمّ المنطقة العربية أكبر عدد من البلدان ذات الأداء الأسوأ. وقد حلتّ الجمهورية العربية السورية في المرتبة 152 والعراق في المرتبة 154 واليمن في المرتبة 155، لتُصنّف ضمن فئة الخمسة بلدان ذات الأداء الأسوأ في المؤشر. وبقيت الإمارات العربية المتحدة، التي حلتّ في المرتبة 72 ذات الأداء الأفضل في المنطقة، مع تحسن ملحوظ في أدائها بنسبة 6.1 في المائة منذ عام 2019. واحتلت تونس المرتبة الثانية إقليمياً، ولكن ذلك لم ينجم عن تحسن في أدائها بل بسبب التراجع في نتائج الجزائر والكويت وقطر. وبالإضافة إلى الإمارات العربية المتحدة، وحدها مصر التي حلتّ في المرتبة 129 والأردن الذي حلّ في المرتبة 131 ولبنان الذي حلّ في المرتبة 132، حققت تحسناً ملحوظاً في ترتيبها، رغم أن نتائجها لم ترتفع إلا بشكل طفيف²².

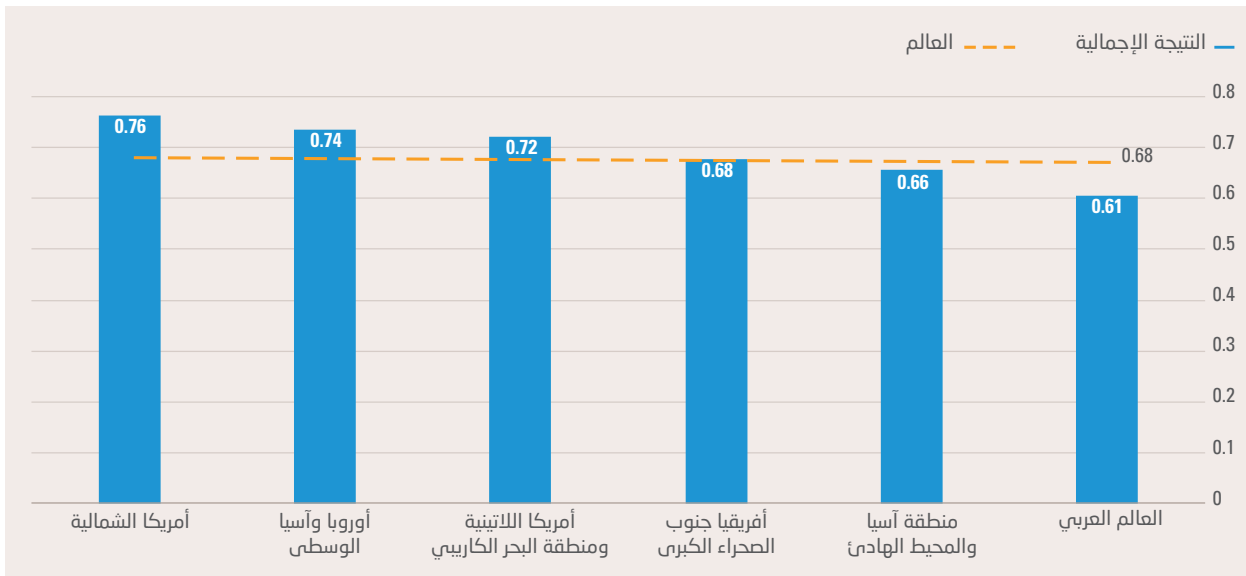
لتحقيق المساواة
تحتاج المنطقة العربية إلى

142 سنة
إضافية



تضمّ المنطقة العربية
أكبر عدد من البلدان
ذات الأداء الأسوأ

الشكل 1.3 نتائج المؤشر العالمي للفجوة بين الجنسين حسب المنطقة، 2020



المصدر: حسابات الإسكوا استناداً إلى المؤشر العالمي للفجوة بين الجنسين الذي صمّمه المنتدى الاقتصادي العالمي 2021.

ملاحظة: تم ترجيح درجات المتوسط الإقليمي حسب عدد السكان باستخدام البيانات السكانية من قاعدة البيانات الإلكترونية لمؤشرات التنمية العالمية التابعة للبنك الدولي.

1. الفجوة بين الجنسين في مجال الصحة

لم يحقق أي بلد عربي تكافؤاً تاماً بين الجنسين في مجال الصحة والسلامة، ولكن معظم تلك البلدان استطاعت سدّ ما لا يقل عن 95 في المائة من الفجوة بين الجنسين. وتسجّل المنطقة العربية عدداً مرتفعاً من الزيجات المبكرة للفتيات دون سن 18، وتشتمل

2. الفجوة بين الجنسين في مجال التعليم

تقترب الأردن والبحرين وقطر والكويت من سد الفجوة بين الجنسين في التحصيل العلمي. وفي المقابل، تظلّ موريتانيا وبعض البلدان المتضررة من النزاعات، ولا سيما العراق واليمن، بعيدة عن تحقيق أي تقدم في مجال المساواة بين الجنسين في التعليم. وتواجه هذه البلدان عقبات ثقافية

3. التمييز بين الجنسين في سوق العمل

لا ينعكس التقدّم في سدّ الفجوة بين الجنسين في التعليم في المنطقة العربية زيادةً في فرص العمل أو تقديماً لفرص عمل أفضل للنساء. ولا تزال أسواق العمل تتسم بالتمييز المؤسسي ضدّ المرأة، بصرف النظر عن المستوى التعليمي الذي وصلت إليه. ويُعدّ انعدام الوصول إلى الأصول المالية، بما في ذلك الحسابات المصرفية، والفجوة الواسعة بين الجنسين في الدخل، من القيود الأخرى التي تحد من الفرص الاقتصادية للمرأة.

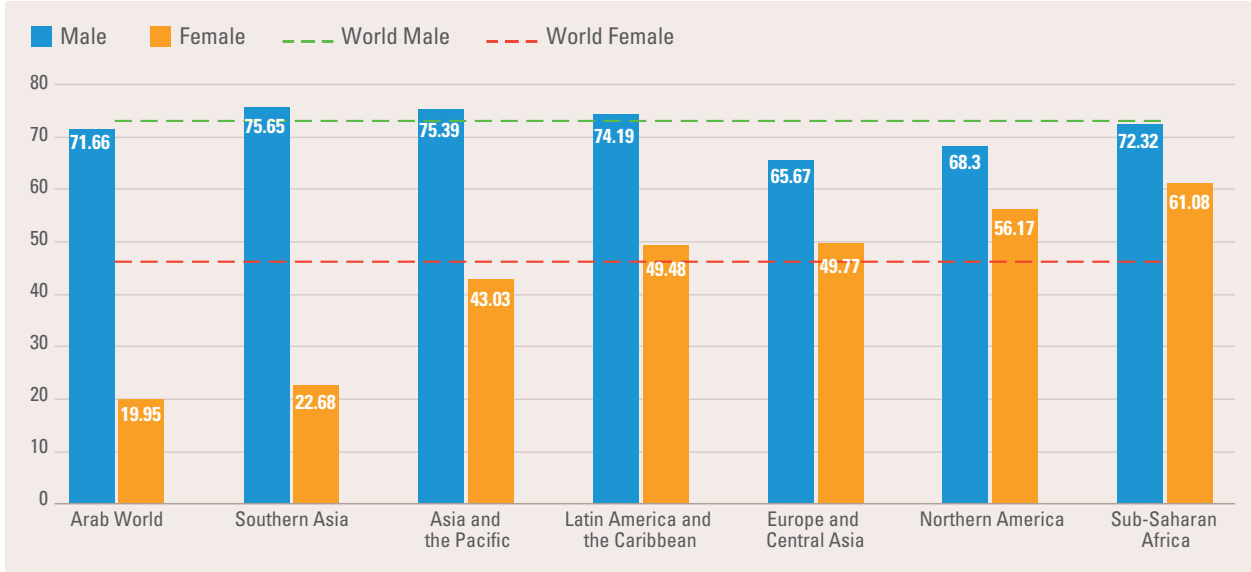


في العديد من البلدان العربية، تكسب النساء في المتوسط أقل مما يكسبه الرجال بنسبة 25 في المائة. وعلى سبيل المثال، تكسب النساء في المملكة العربية السعودية أقل مما يكسبه الرجال بنسبة 24 في المائة؛ وفي مصر 22 في المائة؛ وفي اليمن 7 في المائة. وتتضمن الحواجز الثقافية التي تقلص الفرص الاقتصادية للمرأة الزواج المبكر، إذ تتزوج واحدة من كل خمس فتيات في المنطقة قبل سن 18²⁴.

العاملة إلى أقل من 20 في المائة. وفي العراق واليمن، ينخفض هذا المعدل إلى أقل من 10 في المائة.

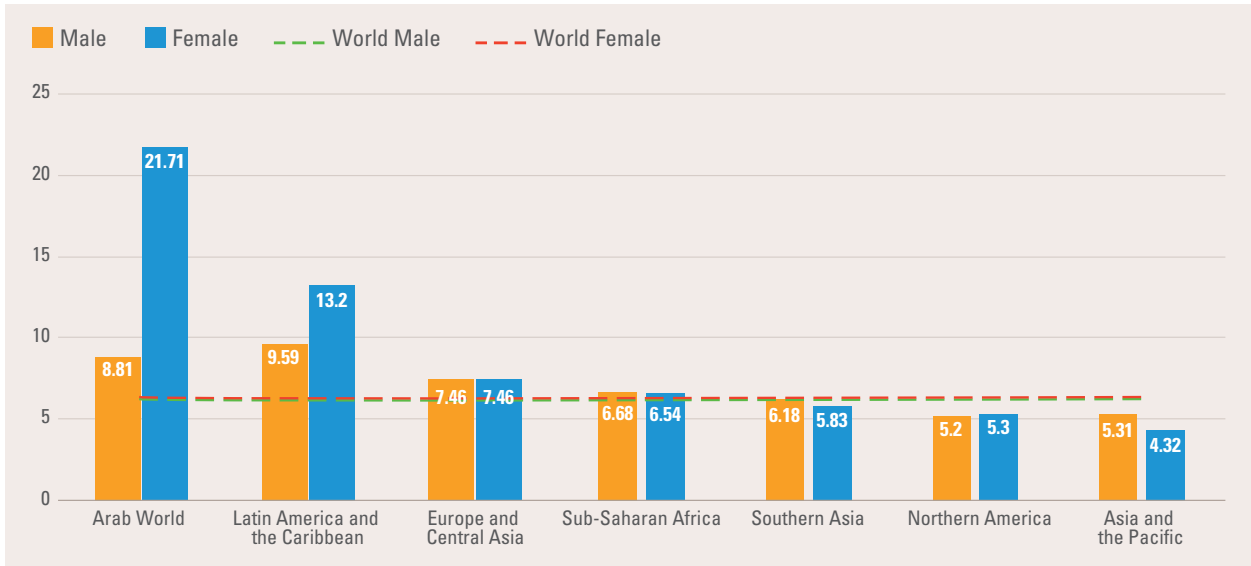
وبالإضافة إلى معدلات المشاركة المنخفضة في قوة العمل، تواجه النساء نسباً أعلى من مخاطر البطالة. وقد بلغ معدل بطالة النساء 21.7 في المائة في عام 2021، وهي أعلى نسبة في العالم، وتتجاوز كثيراً المتوسط العالمي البالغ 6.36 في المائة (الشكل 3.3).

الشكل 2.3 معدلات مشاركة الرجال والنساء في القوى العاملة، حسب المتوسطات الإقليمية، 2021



المصدر: التقديرات النموذجية لمنظمة العمل الدولية، تشرين الثاني/نوفمبر 2020.

الشكل 3.3 معدلات بطالة النساء والرجال، حسب المتوسطات الإقليمية، 2021



المصدر: التقديرات النموذجية لمنظمة العمل الدولية، تشرين الثاني/نوفمبر 2020.

4. المشاركة السياسية للمرأة

لا تزال مشاركة المرأة في السياسة هامشية، وذلك رغم أنّ النسبة المئوية للنساء في البرلمانات العربية ارتفعت خلال العقد الماضي. وفي عام 2021، تم تعيين رئيسة للوزراء في تونس، وهي أول امرأة تتبوأ منصباً كهذا في المنطقة. ومع ذلك، يعتبر التمكين السياسي للمرأة هو الأضعف في العالم، إذ استطاعت المنطقة سدّ حوالي 10 في المائة فقط من الفجوة بين الجنسين في هذا المجال. وتشكّل النساء حوالي 19.45 في المائة من البرلمانيين في المنطقة، أي أقلّ من

الجدول 2.3 المرأة في البرلمانات الوطنية

اعتباراً من حزيران/يونيو 2021				اعتباراً من شباط/فبراير 2019				البلدان
مجلس النواب أو المجلس التشريعي الواحد				مجلس النواب أو المجلس التشريعي الواحد				
النسبة المئوية للنساء	عدد مقاعد النساء البرلمانيات	عدد المقاعد البرلمانية	أجريت انتخابات	النسبة المئوية للنساء	عدد مقاعد النساء البرلمانيات	عدد المقاعد البرلمانية	أجريت انتخابات	
11.54	15	130	تشرين الثاني/نوفمبر 2020	15.38	20	130	أيلول/سبتمبر 2016	الأردن
50	20	40	تشرين الأول/أكتوبر 2019	22.5	9	40	تشرين الأول/أكتوبر 2015	الإمارات العربية المتحدة
15	6	40	تشرين الثاني/نوفمبر 2018	15	6	40	كانون الأول/ديسمبر 2018	البحرين
26.27	57	217	تشرين الأول/أكتوبر 2019	35.9	78	217	تشرين الأول/أكتوبر 2014	تونس
25.97	120	462	أيار/مايو 2017	25.76	119	462	حزيران/يونيو 2017	الجزائر
16.67	4	24	كانون الثاني/يناير 2020	6.06	2	33	كانون الثاني/يناير 2015	جزر القمر
11.2	28	250	تموز/يوليو 2020	13.20	33	250	نيسان/أبريل 2016	الجمهورية العربية السورية
26.15	17	65	شباط/فبراير 2018	26.15	17	65	شباط/فبراير 2018	جيبوتي
-	-	-	-	27.70	133	481	نيسان/أبريل 2015	السودان
26.44	87	329	أيار/مايو 2018	25.22	83	329	أيار/مايو 2018	العراق
2.33	2	86	تشرين الأول/أكتوبر 2019	1.18	1	85	تشرين الأول/أكتوبر 2015	عمان
-	-	-	-	-	-	-	-	دولة فلسطين
9.76	4	41	حزيران/يونيو 2016	9.76	4	41	حزيران/يونيو 2016	قطر
1.54	1	65	كانون الأول/ديسمبر 2020	4.61	3	65	تشرين الثاني/نوفمبر 2016	الكويت
4.69	6	128	أيار/مايو 2018	4.69	6	128	أيار/مايو 2018	لبنان
15.96	30	188	حزيران/يونيو 2014	15.96	30	188	حزيران/يونيو 2014	ليبيا
27.41	162	591	تشرين الأول/أكتوبر 2020	14.93	89	596	تشرين الأول/أكتوبر 2015	مصر
20.51	81	395	تشرين الأول/أكتوبر 2016	20.51	81	395	تشرين الأول/أكتوبر 2016	المغرب
19.87	30	151	تشرين الأول/أكتوبر 2020	19.87	30	151	كانون الأول/ديسمبر 2016	المملكة العربية السعودية
20.3	31	153	أيلول/سبتمبر 2018	20.30	31	153	أيلول/سبتمبر 2018	موريتانيا
0.3	1	301	نيسان/أبريل 2003	0.30	1	301	نيسان/أبريل 2003	اليمن

المصدر: قاعدة بيانات الاتحاد البرلماني الدولي، 2021. تشير إلى البلدان التي تحدّد كوتا في النظام الانتخابي تخصص من خلالها عدداً من المقاعد للنساء في البرلمان.

للمرأة في البرلمان. ورفعت انتخابات عام 2020 في مصر عدد البرلمانيات من 89 إلى 162، ما أدى إلى رفع حصتهن من المقاعد البرلمانية إلى 27.41 في المائة. وبذلك حلت مصر في المرتبة الثانية من حيث حجم التمثيل السياسي للمرأة في المنطقة بعد الإمارات العربية المتحدة. ولم تسفر انتخابات مجلس الشورى في المملكة العربية السعودية لعام 2020 عن أيّ تغييرات في المقاعد الثلاثين التي تشغلها النساء فيه؛ وبذلك تحافظ حصتهن على حجمها أي 19.9 في المائة. ويحتل اليمن أدنى مرتبة في المنطقة على هذا الصعيد، إذ تغيب المرأة تماماً عن الحياة السياسية.

أدت نتائج الانتخابات الأخيرة إلى تغيير ترتيب البلدان من حيث المشاركة السياسية للمرأة. ونجم عن الانتخابات البرلمانية في تونس تراجع عدد النساء في البرلمان من 35.94 في المائة إلى 24.8 في المائة، حتى رغم إجراء تعديل دستوري يكرّس حصّة محددة من المقاعد (كوتا) للنساء. وبلغت نسبة المرشحات إلى انتخابات 2019 النيابية التونسية 14.5 في المائة فقط من إجمالي عدد المرشحين²⁵. وبحسب نتائج الانتخابات في الإمارات العربية المتحدة، ارتفعت نسبة النساء في المجلس الوطني الاتحادي من 22.5 في المائة إلى 50 في المائة بعد صدور قرار رئاسي يحدد حصة جديدة

جيم. القوى المحرّكة لسوق العمل

الخدمات والإسكان، أكبر حصة من خسائر التوظيف. ونجم قسم كبير من خسائر التوظيف في عام 2021 عن ارتفاع في انعدام النشاط (أو الخمول) وليس عن ارتفاع في معدلات البطالة الصرفة. وارتفع معدل الخمول في المنطقة، حيث انخفض إجمالي مشاركة القوى العاملة من 47.8 في المائة في عام 2019 إلى 46.9 في المائة في عام 2021. ويدلّ هذا الانخفاض على كيفية دفع أزمة كوفيد-19 الأفراد إلى الخروج من سوق العمل، بالتوازي مع انخفاض معدل البطالة بنسبة 0.7 في المائة.

ربّما تكون الجائحة قد غيّرت أنماط سوق العمل بشكل دائم. وقد أعاد العمل عن بُعد والتجارة الإلكترونية والنظام الآلي خلال عمليات الإغلاق، صياغة أساليب العمل. وبالتوازي، تشير منظمة العمل الدولية إلى أنّ 3.5 في المائة من ساعات العمل فُقدت في جميع أنحاء العالم في عام 2021. وتتسم العواقب ذات الصلة بأنها أكثر سوءاً في المنطقة العربية، حيث بلغ المعدّل 4.5 في المائة أو حوالي 6.4 مليون ساعة عمل تم فقدانها في المجموع²⁶. وفي عام 2020، تكبّدت القطاعات المعرضة للخطر أثناء عمليات الإغلاق، مثل

1. مشاركة القوى العاملة

الشباب بجدّ خيار الهجرة إلى بلد آخر. ويسعى 15 في المائة منهم في المتوسط إلى الهجرة الفعلية. وتتراوح هذه النسبة بين 77 في المائة من الشباب في لبنان و13 في المائة فقط في بلدان مجلس التعاون الخليجي²⁷.

ينجم معدّل المشاركة المنخفضة للقوى العاملة في المنطقة العربية بشكل رئيسي عن المشاركة المحدودة للمرأة. وقد يظل هذا المعدل منخفضاً أو حتى قد يتدنّى أكثر نظراً لهجرة محتملة في أوساط النّخب الشابة، إذ يدرس 42 في المائة من

2. البطالة

نتيجة للانتعاش الاقتصادي بعد الجائحة. ولا يُعد تحسّناً عودة هذا المعدل إلى المستوى المثير للقلق الذي ظلّ يتّسم به لأكثر من عقد من الزمن. ويُتوقّع أن تظل معدلات البطالة مرتفعة في العديد من البلدان المتضررة من النزاعات وأقل البلدان نموّاً، وكذلك في البلدان التي تواجه أزمات سياسية واقتصادية مثل

في عام 2021، حافظ معدّل البطالة الإجمالي في المنطقة العربية على موقع الصدارة بين مثلائه في العالم، إذ بلغ 12.5 في المائة²⁸. وتتوقع التريجيات بأن ينخفض هذا المعدل بشكل طفيف إلى 12.3 في المائة في عام 2022، و12.1 في المائة في عام 2023 (الجدول 3.3)، ولكن هذا الانخفاض سيُشكّل فقط

والعقوبات الاقتصادية، تمثّل جميعاً تحديات هائلة للاقتصاد السوري خلال عامي 2020 و2021. ويُرجّح أن ترتفع معدلات البطالة في العامين المقبلين، ولا سيما بين الشباب.

في الأردن، أدّت الصدمة الاقتصادية الناجمة عن الجائحة إلى وضع اقتصادي هشّ. وقد وصل معدل البطالة، الذي ارتفع خلال السنوات الست الماضية، إلى ذروة جديدة في عام 2020. وقد تراجع هذا المعدل بشكل طفيف بنسبة 1.6 في المائة ليبلغ 25 في المائة في عام 2021، ويُتوقع أن ينخفض إلى 20.6 في المائة في عام 2023 (ويُتوقع أن يرتفع إلى 23.3 في المائة في عام 2023، بسبب تفشي متحوّر أوميكرون الجديد). وتسجّل معدلات البطالة في الأردن نسباً مرتفعة جداً، ولا سيما بين الشباب؛ وتعدّ هذه المعدلات من الأعلى بين مثيلاتها في جميع البلدان العربية المتوسطة الدخل. وبشكل الانخفاض الملحوظ في معدل البطالة نتيجة للتدابير الحكومية لدعم الاقتصاد، بما فيها برنامجان للحماية الاجتماعية. ولعبت القروض الميسرة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة دوراً حاسماً في مساعي الاحتفاظ بالعمّال. وتشمل التدابير الأخرى ذات الصلة المرونة في دفع الضرائب ودعم العمال في القطاع غير الرسمي والأسر من الفئات الضعيفة.

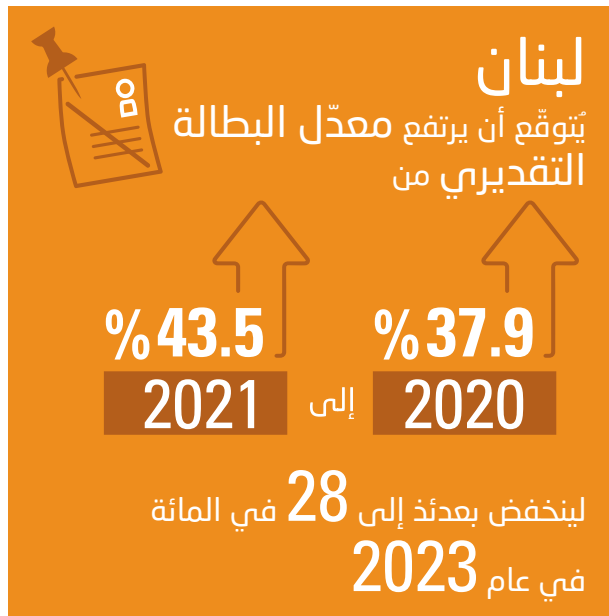
مع بداية الجائحة، أعلنت وزارة الشغل والإدماج المهني في المغرب أن آلاف الشركات توقّفت عن العمل، ما أدّى إلى تسريح آلاف العمال أو تحويلهم إلى الخمول. كذلك شهد معدل البطالة زيادة حادة، حيث ارتفع إلى 11.9 في المائة في عام 2020 وذلك بعد أكثر من عقد من استقرار سوق العمل. ومن المقدر أن يحافظ هذا المعدل على نسبة 11 في المائة بين عامي 2021

تونس ولبنان. وقد يؤثر تفشي متحوّر أوميكرون الجديد على توقعات النمو ويرفع معدلات البطالة في جميع أنحاء المنطقة العربية. وعليه، يتوقع أن يرتفع معدل البطالة بنسبة 13.3 في المائة في عام 2022 و13.7 في المائة في 2023.

وفي تونس، تشير التقديرات إلى أن معدّل البطالة سينخفض قليلاً إلى 17.9 في المائة في عام 2021، و17.2 في المائة في عام 2022 (وبنسبة 18.9 في المائة في عام 2022، بسبب تفشي متحوّر أوميكرون الجديد). وقد تؤدي الأزمة السياسية المستمرة هناك إلى إبطاء وتيرة التعافي عن التحسّن الذي بلغ 3.1 في المائة أثناء الجائحة، ما يُصعّب عملية إرجاع الرقم إلى المعدل الأدنى الذي كان سائداً بالفعل قبل جائحة كوفيد-19.

وفي لبنان، يُتوقع أن يرتفع معدّل البطالة التقديري من 37.9 في المائة في عام 2020 إلى 43.5 في المائة في عام 2021، لينخفض بعدئذ إلى 28 في المائة في عام 2023. وتعدّ هذه المعدلات مرتفعة للغاية. ويذكر أنه قبل الجائحة وغيرها من الأزمات الأخيرة، لم يتجاوز معدل البطالة 12 في المائة على امتداد عقد من الزمن. وفي عام 2020، تقلصت فئة الأفراد ذوي الدخل المتوسط من 57 إلى 40 في المائة، وتراجع نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 37.1 في المائة، ووصل انخفاض قيمة العملة إلى 129 في المائة²⁹. ويُرجّح أن تؤدي هذه العوامل، بالتوازي مع الأزمة السياسية والحرب السورية وأزمة اللاجئين إلى ارتفاع معدلات البطالة وزيادة حجم القطاع غير الرسمي.

من بين البلدان المتضررة من النزاعات، يُتوقع أن تسجّل الجمهورية العربية السورية أعلى معدل للبطالة في عام 2021، الذي يُفترض أن يصل إلى 11.7 في المائة، وأن يرتفع بعدئذ إلى 14.1 في المائة في عام 2023، وهو المستوى الذي كان عليه قبل حلول الجائحة (وبنسبة 15.2 في المائة في عام 2023، بسبب تفشي متحوّر أوميكرون الجديد). وقد أدت التداعيات الناجمة عن النزاعات إلى تراجع حصة المؤسسات الكبيرة في القطاع الخاص من 24 في المائة في عام 2009 إلى 16 في المائة في عام 2017، كما أدت إلى زيادة هائلة في حصة المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في القطاع غير الرسمي³⁰. وتبوّأت الجمهورية العربية السورية المرتبة 143 من بين 190 دولة حسب مؤشر سهولة ممارسة أنشطة الأعمال الذي يصدره البنك الدولي. ويستند هذا التصنيف فقط إلى بيانات من المناطق التي تسيطر عليها الحكومة في سوريا، حيث خسرت الشركات عدداً من موظفيها وعانت من أضرار مادية، كما أنها تزرع تحت وطأة ضعف البنية التحتية ونقص الخدمات المالية³¹. ولا شك أن الأضرار التي لحقت برأس المال المادي وضعف الأداء الاقتصادي وتعاطم العجز التجاري وهروب رأس المال والنزوح الخارجي



و2022، لينخفض بعدئذ بشكل طفيف إلى 10.3 في المائة في عام 2023 (وبنسبة 11.6 في المائة خلال عامي 2022 و2023، بسبب تفشي متحوّر أوميكرون الجديد). ومن أجل التخفيف من الصدمات الاقتصادية الضارة في سوق العمل، أطلقت الحكومة المغربية سلسلة من المبادرات لدعم الأسر والمؤسسات الضعيفة من خلال مزيج من القروض وخطط السداد وأشكال أخرى من المساعدات. ويشتمل قسم من خطة الإنعاش الاقتصادي على تدابير الأمان الاجتماعي، لا سيما في قطاع السياحة، للتخفيف من الصدمات التي يتحملها العمال الأكثر تضرراً من الأزمة.

وشهدت قطر، التي تُعرف بتدني معدل البطالة فيها، تذبذباً طفيفاً بسبب أزمة الجائحة. وتشير التقديرات إلى أن هذا

المعدل سيرتفع من 0.1 في المائة في عام 2021 إلى 0.2 في المائة في عام 2023. وقد اتخذت قطر إجراءات كثيرة وسّدت عدّة قوانين لدعم الانتقال إلى قوة عاملة أكثر مهارة وإنتاجية، الذي يعدّ هدفاً رئيسياً من أهداف رؤيتها الوطنية 2030. وتشتمل التغييرات الكبيرة المطلوبة إلغاء شرط حصول العمال المقيمين على ترخيص من جهة التوظيف (الكفيل) للانتقال إلى عمل آخر. كذلك أصبحت قطر أول دولة في المنطقة تقرّ حدّاً أدنى موحداً لأجور جميع العمال المقيمين فيها. وأدت هذه القوانين الجديدة، بالتوازي مع إلغاء متطلبات تصاريح مغادرة البلاد في وقت سابق من هذا العام، إلى تفكيك نظام الكفالة بشكل فعال، كما يمكن اعتبارها بمثابة بداية حقبة جديدة لسوق العمل في قطر.

الجدول 3.3 معدل البطالة المتوقع حسب الإسكوا خلال الفترة 2023-2021

2023	2022	2021	
12.1	12.3	12.5	مجموع البلدان العربية
1.7	1.7	1.7	الإمارات العربية المتحدة
0.3	1.0	1.9	البحرين
6.7	5.7	4.6	عمان
0.2	0.1	0.1	قطر
3.0	2.5	1.9	الكويت
10.9	11.5	12.3	المملكة العربية السعودية
6.6	6.8	7.1	بلدان مجلس التعاون الخليجي
20.6	21.9	25.0	الأردن
16.6	17.2	17.9	تونس
19.8	18.8	17.4	الجزائر
15.7	32.0	43.5	لبنان
6.7	6.9	7.3	مصر
10.2	10.7	11.0	المغرب
11.5	12.1	12.7	البلدان العربية المتوسطة الدخل
14.0	13.4	11.7	الجمهورية العربية السورية
21.0	20.3	19.4	العراق
26.9	26.5	26.2	دولة فلسطين
17.7	18.1	18.5	ليبيا
11.6	11.9	12.5	اليمن
16.9	16.7	16.2	البلدان المتضررة من النزاعات
7.1	7	6.9	جزر القمر
25.8	25.9	25.9	جيبوتي
17.1	16.6	16.4	السودان
12.7	12.8	13	الصومال
9.9	10	9.8	موريتانيا
15.7	15.4	15.3	أقل البلدان العربية نمواً

المصدر: تقديرات الإسكوا استناداً إلى نموذج التوقعات الاقتصادية العالمية.

أثرت الجائحة بشكل سلبي للغاية على التعليم في المنطقة العربية. وقد شهدت المدارس في معظم البلدان العربية 40 أسبوعاً أو أكثر من الإغلاق الكلي. وأعطت ثلاثة بلدان عربية فقط، وهي الإمارات العربية المتحدة وقطر والمغرب، أولوية قصوى لتلقيح المُدرّسين³⁸. وبينما اعتمد العديد من البلدان التعلم عن بعد عقب إغلاق المدارس، يُقدّر أن حوالي 100 مليون طفل في المنطقة العربية كانوا غير مسجّلين في المدارس مع بداية الجائحة³⁹.

أدى الانتقال إلى التعليم المنزلي والتعلم عبر الإنترنت إلى تفاوتات جديدة نظراً إلى تباين القدرة في الوصول إلى الإنترنت. وقد واجه الطلاب من الأسر ذات الدخل المنخفض واللاجئون، ولا سيما التلميذات، تحديات كثيرة للوصول إلى تعليم نوعي، حتى رغم أن هذه الفئات كانت تعاني أصلاً من معدلات تسرّب أعلى مقارنة بالفئات الأخرى⁴⁰. ويُرجّح أن تتسع الفجوة في التعليم النوعي بين البلدان ذات الدخل المرتفع وأقل البلدان نمواً.

قبل الجائحة، بلغ عدد الأفراد الذين لا يتمتعون بإمكانية الوصول إلى الإنترنت في المنطقة العربية حوالي 350 مليون شخص. وبلغت نسبة الأسر التي لديها اتصال بشبكة الإنترنت في المنزل 58.9 في المائة فقط، بينما توفّر لدى 52.8 في المائة من الأسر فقط جهاز كمبيوتر منزلي⁴¹. وتتفاوت هذه الأرقام كثيراً بين المجموعات السكانية. وفي المتوسط، يتمتع 38.4 في المائة فقط من الأسر الريفية بإمكانية الوصول إلى الإنترنت، في مقابل 74 في المائة من الأسر في المدن. وفي أوساط النساء، يتمتع 47.3 في المائة منهن بإمكانية الوصول إلى الإنترنت في مقابل 61.3 في المائة من الرجال.



قبل الجائحة، بلغ عدد الأطفال غير المسجّلين في المدارس في المنطقة العربية أكثر من 16 مليوناً³². وبينما تصغر الفجوة بين الجنسين في مجال التحصيل العلمي، لا تزال هناك عدّة تحديات تتعلق بعدم المساواة في الوصول إلى الموارد التعليمية وأوجه القصور في البنية التحتية، وضعف جودة التدريس، وأساليب تعلم وتدريب بالية³³. وقد ارتفع عدد الأطفال غير المسجّلين في المدارس بشكل ملحوظ بسبب النزاعات، كما ظهر جيل من اللاجئين والنازحين داخلياً الذين يعجزون عن الوصول إلى التعليم لأسباب منها التمييز وفقدان الوثائق الرسمية التي تعرّف عنهم.

إنّ واحداً من كل خمسة أطفال ومراهقين وشباب في المنطقة العربية غير مسجّل في المدرسة. وعلاوة على ذلك، تبرز فجوة كبيرة ذات صلة بالنوع الاجتماعي للأطفال غير المسجّلين في المدارس، إذ تشير الإحصاءات إلى أن الفتيات اللواتي لا يُتوقّع قطّ أن يلتحقن بالمدارس يشكّلن ما يصل إلى 50 في المائة من الفتيات غير المسجّلات في المدارس، مقارنة بنسبة 28 في المائة بين الفتيان³⁴. كذلك فإنّ البلدان التي لديها أعلى معدلات للأطفال غير المسجّلين في المدرسة تصنّف غالباً بأنها من بين أفقر البلدان، مثل جيبوتي التي تبلغ فيها تلك المعدلات 41 في المائة والسودان 44 في المائة³⁵.

وبحسب تقديرات منظمة العمل الدولية، بلغ عدد الشباب العرب غير الملتحقين بالتعليم أو التوظيف أو التدريب قبل الجائحة، حوالي 21.7 مليون شاب عربي، أو 29.7 في المائة من الأفراد الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و24 عاماً. ويشتمل هذا الرقم على 15.1 مليون شابة و6.6 مليون شاب. وتؤدي هذه النتائج إلى مفاخرة التحديات أمام الشباب العرب فيما يتعلق بالانخراط في سوق العمل، حيث تشكل العوائق الهيكلية بالفعل عائقاً أمام الحصول على عمل لائق. ويُعدّ معدّل بطالة الشباب في المنطقة العربية الأعلى في العالم، وهو أعلى بين الشباب مقارنة بالشبان.

تسببت الجائحة في أزمة تعليم عالمية أثرت على أعداد كبيرة من المتعلمين والمدرّسين؛ ولا يزال حوالي نصف الطلاب على مستوى العالم يعانون من الآثار السلبية للإغلاقات الكلية أو الجزئية للمدارس في عام 2020. وتشير الإحصاءات إلى أن هناك 100 مليون طفل حول العالم يفتقرون إلى مهارات القراءة الأساسية، ما يمثّل تحدياً حقيقياً أمام قطاع التعليم في الكثير من البلدان³⁶. ويتعرض أكثر من مليار طفل لخطر عدم استيفاء الحد الأدنى لمهارات التعلّم بسبب موجة إغلاق المدارس المرتبطة بالجائحة³⁷.

وتتباين كثيراً نسب الأفراد الذين لديهم اتصال بالإنترنت. ففي بلدان مجلس التعاون الخليجي، تتجاوز هذه النسبة 90 في المائة وتلامس 100 في المائة تقريباً في الإمارات العربية المتحدة والبحرين وقطر. وفي معظم البلدان العربية الأقل نمواً، تقل هذه النسبة عن 30 في المائة، بينما تبلغ في الصومال 2 في المائة فقط.

هاء. الحماية الاجتماعية

يتلقى 37.2 في المائة فقط من الأفراد فوق سن التقاعد معاشاً تقاعدياً في مقابل 77.5 في المائة على مستوى العالم. ويحصل 15 في المائة فقط من الأفراد ذوي الإعاقات الشديدة في المنطقة مزايًا في مقابل 33.3 في المائة على مستوى العالم.

تنطبق التغطية بمزية حماية اجتماعية واحدة على الأقل على 35.1 في المائة فقط من سكان المنطقة مقارنةً بالمتوسط العالمي البالغ 46.9 في المائة. ورغم معدلات البطالة المرتفعة في العديد من البلدان العربية، يتلقى 7 في المائة فقط من الرجال إعانات البطالة. وفي المقابل، نادراً ما تكون هذه التغطية متاحة للمرأة، إذ تحصل 31.6 في المائة فقط من الأمهات على استحقاقات الأمومة مقابل 44.9 في المائة في بقية مناطق العالم، ما يدل على التمييز الهيكلي في أسواق العمل في المنطقة. ويفتقر العاملون في القطاع غير الرسمي، الذين يمثلون 64 في المائة من إجمالي قوة العمل في المنطقة⁴⁵، إلى أي شكل من أشكال التأمين الاجتماعي أو المزايا الاجتماعية. وتقع الحصة الكبرى من هذا العبء على عاتق العاملات اللواتي يشكلن 61.8 في المائة من قوة العمل في القطاع غير الرسمي.

ولا شك أن قيام عدد محدود من البلدان العربية بتغطية مخاطر مثل الأمومة والبطالة والمرض⁴⁶ أو تغطيتها جزئياً فحسب، يمثل شأغلاً أساسياً، ما يقوّض تحديداً جهود توفير الحماية الكافية للأفراد من الفئات الهشة.

في العقود الأخيرة، عانت أنظمة الحماية الاجتماعية في المنطقة العربية من أوجه قصور شديدة، ما أدى إلى الحد من فوائدها المحتملة. ورغم أن نسبة كبيرة من البلدان أنشأت خططاً للضمان الاجتماعي، إلا أن تغطية هذه الخطط وفعاليتها تظل محدودة. ولطالما اعتمدت البلدان العربية على الإعانات والتوظيف في القطاع العام كأساس لأنظمة الحماية الاجتماعية⁴². وتتضمن أبرز التحديات أمام الحماية الاجتماعية محدودية الحيز المالي والأزمات السياسية المستمرة.

وتتضمن معظم أنظمة التأمين الاجتماعي خططاً لكبار السن وذوي الإعاقة والناجين من الأزمات، كما تهدف إلى الحماية من إصابات العمل⁴³. وتقدم بعض البلدان العربية إعانات الأمومة والبطالة، بينما يقدم بعضها الآخر رعاية صحية مجانية أو منخفضة التكلفة، علماً أن التأمين الصحي يلعب دوراً بارزاً في معظم هذه البلدان⁴⁴.

وفقاً لقاعدة بيانات الاستفسار عن الضمان الاجتماعي (SSI) التابعة لمنظمة العمل الدولية (الجدول 4.3)، فإن أكثر المزايا الاجتماعية شيوعاً هي تلك المتعلقة بتغطية الموظفين في حالات إصابة العمل. وتصل هذه التغطية إلى 46.2 في المائة من السكان في المنطقة العربية، وهي المزية الوحيدة التي تتجاوز تغطيتها المتوسط العالمي البالغ 35.6 في المائة. وتسجل بقية الخطط الاجتماعية معدلات أقل من المتوسطات العالمية، حيث

الجدول 4.3 نسبة السكان المشمولين بأساسيات أو نظم الحماية الاجتماعية في المنطقة العربية والعالم في عام 2020 (بالنسبة المئوية)

العالم	المنطقة العربية	
35.4	46.2	المستخدمون الذين لديهم تغطية في حالة إصابة العمل
77.5	37.2	الأفراد الذين تزيد أعمارهم عن سن التقاعد من الذين يحصلون على معاش تقاعدي
46.9	35.1	السكان المشمولون بمزية حماية اجتماعية واحدة على الأقل
44.9	31.6	أمهات المواليد الجدد اللواتي يحصلن على استحقاقات الأمومة
28.9	24.1	الأشخاص الضعفاء المشمولون بالمساعدة الاجتماعية
26.4	20.5	الأطفال أو الأسر المعيشية الذين يتلقون استحقاقات نقدية للأطفال أو الأسر
33.5	15	الأشخاص ذوي الإعاقات الشديدة الذين يتلقون استحقاقات الحماية الاجتماعية للمعوقين

المصدر: قاعدة بيانات الاستفسار عن الضمان الاجتماعي (SSI) التابعة لمنظمة العمل الدولية.



انخفاض إجمالي إيرادات المنطقة العربية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي خلال العقد ونصف العقد الماضيين

تشمل النظم الضريبية السائدة الضريبة على دخل الفرد والضريبة على دخل الشركات والضرائب على السلع والخدمات

أقرت البلدان العربية المتوسطة الدخل إصلاحات ضريبية على مدى العقد الماضي

تحسين الكفاءة الضريبية، بما يضمن بلوغها متوسط مستوى منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، قد يؤدي إلى تعزيز الإيرادات

ينبغي على البلدان العربية إعادة النظر في سياساتها الضريبية، نظراً لحجم التسرب في الإيرادات الضريبية والتجاوزات ذات الصلة، بما فيها التهرب

4

4. النظم الضريبية في المنطقة العربية: التحديات والفرص المتعلقة بتعبئة الإيرادات الضريبية

الرسائل الرئيسية

انخفض إجمالي إيرادات المنطقة العربية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي خلال العقد ونصف العقد الماضيين، مدفوعاً بتداعيات الجائحة في عام 2020.



وتتباين مصادر الإيرادات كثيراً فيما بين البلدان العربية، التي تعتمد بشكل أساسي على الضرائب غير المباشرة، بما يؤدي إلى إتقال كاهل الفقراء والطبقة الوسطى أكثر من الأغنياء. وتشمل النظم الضريبية السائدة الضريبة على دخل الفرد والضريبة على دخل الشركات والضرائب على السلع والخدمات بما فيها الضريبة على القيمة المضافة، وغيرها من الضرائب على المبيعات.



وقد أقرت البلدان العربية المتوسطة الدخل، التي تعتمد بشكل أساسي على الضرائب كمصدر للإيرادات العامة، إصلاحات ضريبية على مدى العقد الماضي. ومع ذلك، فإن نسبة عائداتها الضريبية إلى الناتج المحلي الإجمالي لا تزال منخفضة، ما يسلط الضوء على أوجه القصور في أنظمتها الضريبية. وإن تحسين الكفاءة الضريبية، بما يضمن بلوغها متوسط مستوى منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، قد يؤدي إلى تعزيز الإيرادات بنسبة تصل إلى 45 في المائة، مقارنة بقيمة الضرائب التي تجبى حالياً في بعض البلدان العربية.



وينبغي على البلدان العربية إعادة النظر في سياساتها الضريبية، نظراً لحجم التسرب في الإيرادات الضريبية والتجاوزات ذات الصلة، بما فيها التهرب والتلاعب في الفواتير التجارية والتجيب الضريبي.





يعدّ فرض الضرائب عاملاً أساسياً لدعم المالية العامة وحشد الموارد المحلية، وبالتالي توفير السلع والخدمات العامة. وتساعد الضرائب في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وتعزيز الإنصاف ودعم التوافق الاجتماعي. وعلى مدى العقد الماضي، اضطرت البلدان العربية لاعتماد إصلاحات ضريبية انطلاقاً من حاجتها إلى تمويل العجز. ورغم أن معظم هذه الإصلاحات يمثل خطوة إلى الأمام، إلا أنها لم تحقق تماماً الهدف المتوخى منها فيما يتعلق بزيادة الإيرادات، أو تحسين الإنصاف وتصاعدية الضريبة⁴⁷. وفي سبيل التوسّع في دراسة التحديات والفرص المرتبطة بالإصلاحات الضريبية، يسعى هذا الفصل إلى تحليل تلك الإصلاحات التي اعتمدت بين عامي 2010 و2020، بما فيها تدابير السياسة العامة للتخفيف من آثار جائحة كوفيد-19. ويبحث هذا الفصل في بعض القيود الأساسية التي تساهم في ضعف أداء النظم الضريبية، بما فيها تعاطم حصة الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية، وانتشار التهرب والتجنب الضريبي، والفساد والتعاملات غير المشروعة عبر الحدود.

حجم الخسائر الضريبية للشركات، التي ترتبط بتآكل الوعاء الضريبي ونقل الأرباح. ويسعى أيضاً إلى عرض أبرز النتائج والتوصيات المتعلقة بالسياسات ذات الصلة على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية، التي ترمي إلى المساعدة على إعادة النظر في النظم الضريبية في المنطقة العربية وتحسين العدالة والكفاءة والإنصاف والفعالية، بما يتماشى مع خطة عمل أديس أبابا بشأن تمويل التنمية.

ويقدّم هذا الفصل نظرة عامة على أداء الإيرادات الحكومية وإيرادات الضرائب وتكوينها، ويحلل العوامل التي تؤثر على مرونة النظام الضريبي بشكل عام. كذلك يهدف إلى تقييم إصلاحات الأداء وتأثيرها على الإنصاف والكفاءة في زيادة الإيرادات الضريبية. ويدرس الفصل أيضاً أسباب التسرّبات والتجاوزات الضريبية وقنواتها وأنواعها، بما فيها تلك الناشئة عن التهرب أو التجنّب الضريبي، ويقدر

باء. وضع الإيرادات العامة في المنطقة العربية مقارنة ببقية مناطق العالم

1. إجمالي الإيرادات في المنطقة العربية مقارنة بغيرها من المناطق

وتُعزى التفاوتات الملحوظة بين بلدان المنطقة في حصة الإيرادات من الناتج المحلي الإجمالي إلى التباينات القائمة

بلغ إجمالي الإيرادات الضريبية في المنطقة العربية، كحصة من الناتج المحلي الإجمالي، 31 في المائة في عام 2019.

الضرائب، من 26 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2008 إلى 25 في المائة في عام 2019. وعلى مستوى حشد الإيرادات الضريبية، سجّلت البلدان العربية المتوسطة الدخل أداءً أضعف من مثيله في الأسواق الناشئة والبلدان النامية، حيث كانت النسبة المذكورة تبلغ حوالي 27 في المائة على مدى العقد الماضي.

لقد نجم عن الآثار الاقتصادية السلبية لجائحة كوفيد-19 خسائر إضافية في الإيرادات (الشكل 2.4)، تُقدَّر بنحو 150 مليار دولار لمجمل المنطقة العربية. وقد انخفضت الإيرادات الضريبية، كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، إلى 28 في المائة في عام 2020. وقد أعلنت معظم حكومات البلدان العربية عن تدابير للإعفاء الضريبي بغية دعم دافعي الضرائب من الأفراد والشركات الذين يجدون أنفسهم في وضع مالي صعب. وقد أدت هذه الإجراءات، التي تشمل الإعفاءات الضريبية وتأجيل تحصيل الضرائب والتنازل عن الرسوم الجمركية أو تخفيضها، إلى تقلص الإيرادات الحكومية. وقامت مصر، على سبيل المثال، بزيادة الخصومات الشخصية وخفض العبء الضريبي على المعاملات المنفذة في البورصة المصرية، من أجل تشجيع الاستثمار وتحفيز النشاط الاقتصادي. وقدم المغرب إعفاءات ضريبية للأفراد الذين فقدوا وظائفهم بسبب الأزمة الناجمة عن جائحة كوفيد-19 (جدول المرفق 4).

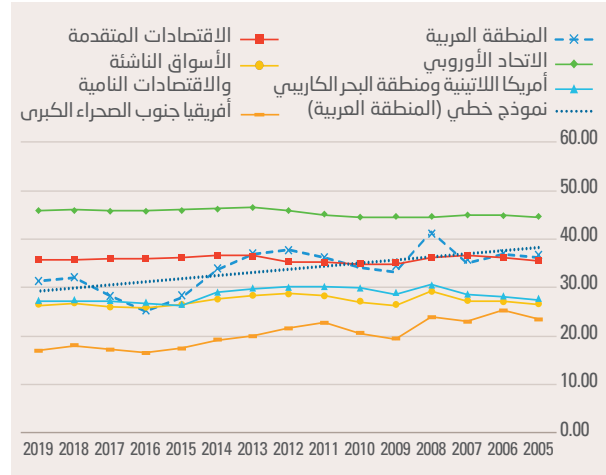
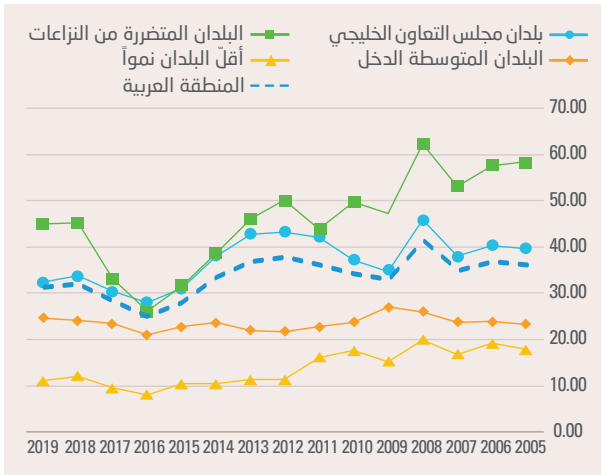
بينها في حجم الموارد الطبيعية ومستويات الدخل. ويُذكر أن حصة البلدان المتوسطة الدخل ذات الصلة بلغت حوالي 25 في المائة؛ وحصة بلدان مجلس التعاون الخليجي 32 في المائة؛ وأقلّ البلدان نمواً 11 في المائة.

منذ تباطؤ النشاط الاقتصادي العالمي في عام 2008، تعرضت المنطقة العربية لعدد من الصدمات الاقتصادية والسياسية التي أثرت سلباً على النمو الاقتصادي وحشد الإيرادات. وقد انخفضت الإيرادات العامة، كحصة من الناتج المحلي الإجمالي، من ذروة بلغت 42 في المائة في عام 2008 إلى 31 في المائة في عام 2019. وتعدّ اتجاهات الإيرادات في بلدان مجلس التعاون الخليجي، التي ترتبط إلى حد بعيد بتقلبات أسعار النفط الدولية⁴⁸، بمثابة محرّك رئيسي لانخفاض إجمالي الإيرادات العامة للمنطقة العربية. لقد بلغت حصة الإيرادات من الناتج المحلي الإجمالي في بلدان مجلس التعاون الخليجي 46 في المائة في عام 2008، لتتخفّف إلى 32 في المائة في عام 2019. وبالنسبة لأقلّ البلدان العربية نمواً، انخفضت الحصة المذكورة من 20 في المائة في عام 2008 إلى 11 في المائة في عام 2019. كذلك مُنيت البلدان المتضررة من النزاعات بخسائر فادحة في الإيرادات خلال العقد ونصف العقد الماضيين. وتراجعت الإيرادات العامة في البلدان المتوسطة الدخل، التي تعتمد بشكل أساسي على

الشكل 1.4 الاتجاهات في إجمالي الإيرادات

ألف. إجمالي الإيرادات عبر مختلف مناطق العالم (بالنسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي)

باء. إجمالي الإيرادات في المنطقة العربية ومجموعات البلدان فيها (بالنسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي)

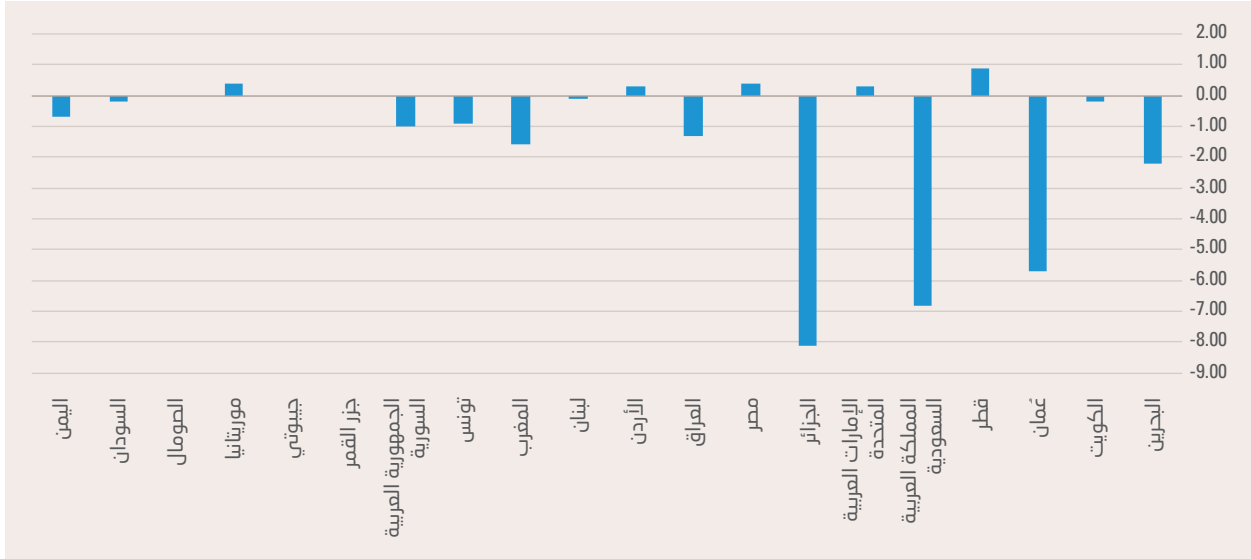


المصدر: حسابات الإسكوا، استناداً إلى بيانات وطنية وبيانات صندوق النقد الدولي.

ملاحظة: القيم الكلية على مستوى المناطق ومجموعات البلدان هي متوسطات اعتيادية (مُرَجَّحة). وتستثني هذه المتوسطات الجمهورية العربية السورية والصومال ودولة فلسطين نظراً لعدم توفر البيانات. وجرى تصنيف الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية استناداً إلى تقرير آفاق الاقتصاد العالمي الصادر عن صندوق النقد الدولي.

4. النظم الضريبية في المنطقة العربية: التحديات والفرص المتعلقة بتعبئة الإيرادات الضريبية

الشكل 2.4 خسارة الإيرادات بسبب الآثار السلبية لجائحة كوفيد-19 كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي



المصدر: استناداً إلى توقعات نموذج التنبؤ الاقتصادي العالمي.

2. تتباين مصادر الإيرادات بشكل ملحوظ داخل المنطقة العربية

الإيرادات في العديد من هذه البلدان من 2010 إلى 2019، بما فيها ذلك جزر القمر والسودان وموريتانيا.

ومن بين بلدان أخرى في المنطقة العربية، يعتمد العراق وليبيا واليمن إلى حد بعيد على عائدات قطاع النفط.

تتباين مصادر الإيرادات إلى حد بعيد فيما بين البلدان العربية. وتشكل عائدات النفط والغاز المصدر الرئيسي لهذه الإيرادات في بلدان مجلس التعاون الخليجي. وفي السنوات الأخيرة، ارتفعت قيمة الإيرادات الضريبية في العديد من البلدان العربية، بما فيها البحرين وُعمان والكويت والمملكة العربية السعودية (الشكل 3.4 ألف)، وذلك لسببين، هما: قيام عدة بلدان عربية باستحداث ضرائب على القيمة المضافة أو الجمارك والضرائب غير المباشرة؛ وارتفاع حصة الإيرادات الضريبية بسبب الانخفاض الكبير في عائدات النفط الناجم عن انخفاض أسعار النفط منذ عام 2014.

وتعتمد البلدان العربية المتوسطة الدخل بشكل أساسي على الضرائب ورسوم الاستهلاك كمصدر للإيرادات العامة، باستثناء الجزائر، التي تعتمد بشكل أساسي على قطاع النفط (الشكل 3.4 باء). ويقدم تونس ولبنان والمغرب أداءً جيداً نسبياً في هذا المجال، إذ يجنون أكثر من ثلاثة أرباع إيراداتهم من الضرائب. وفي السنوات الأخيرة، رفعت مصر والمغرب قيمة الرسوم الجمركية كما استخدمت آليات مثل خصخصة الاستثمارات العامة.

وتشكل الضرائب والمنح الأجنبية مصدراً هاماً لإيرادات أقل البلدان العربية نمواً. وقد ارتفعت حصة الضرائب من إجمالي

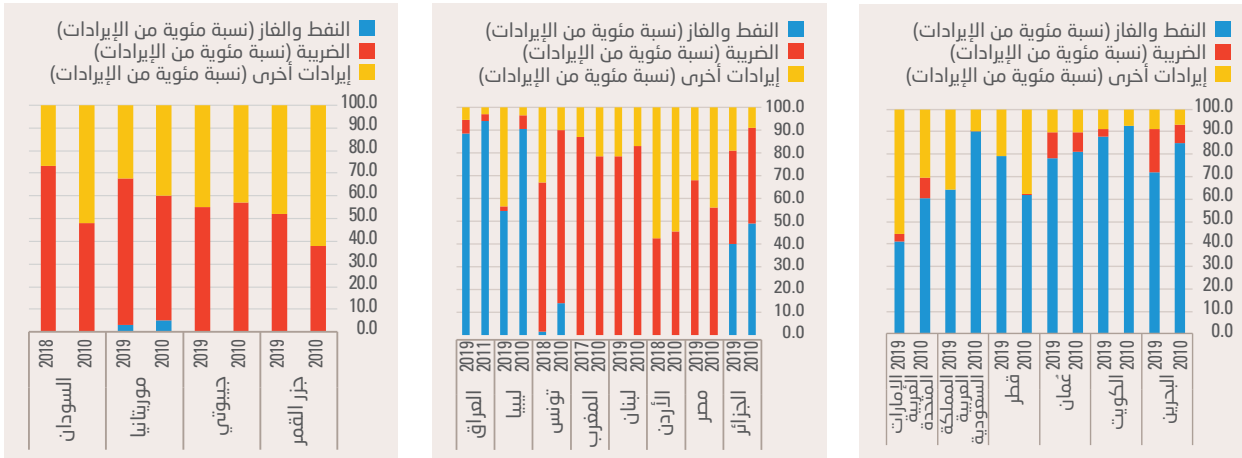
تشكل الضرائب والمنح الأجنبية
مصدراً هاماً لإيرادات
أقل البلدان العربية نمواً

يعتمد العراق وليبيا واليمن
إلى حد بعيد على عائدات
قطاع النفط



الشكل 3.4 تركيبة الإيرادات في المنطقة العربية (بالنسبة المئوية من إجمالي الإيرادات)

أ. بلدان مجلس التعاون الخليجي ب. البلدان المتوسطة الدخل ج. أقل البلدان نمواً



المصدر: حسابات الإسكوا استناداً إلى بيانات وطنية وبيانات صندوق النقد الدولي.

ملاحظة: مكونات الإيرادات الأخرى خاصة بكل بلد.

3. لا تزال مساهمة الضرائب، كحصة من الناتج المحلي الإجمالي، ضعيفة في مختلف البلدان العربية

في المائة في البلدان المتقدمة و18 في المائة في البلدان المتوسطة الدخل في العالم⁵⁰.

لم تكن بلدان مجلس التعاون الخليجي تفرض في العادة أي ضرائب ذات قيمة على الأفراد والسلع والخدمات، ما يفسر انخفاض نسبة الضريبة إلى الناتج المحلي الإجمالي في هذه البلدان. وتعتمد النظم الضريبية فيها بشكل أساسي على ضرائب دخل الشركات. ومنذ انخفاض أسعار النفط في عام 2014، أتبعَت هذه البلدان إصلاحات في السياسات الضريبية تركز بشكل أساسي على فرض ضرائب على السلع والخدمات، مثل الضريبة على القيمة المضافة ورسوم الاستهلاك، في سياق الجهود المبذولة لتنويع قاعدة الإيرادات وتحسين جبايتها.

ويعكس انخفاض نسبة الضرائب إلى الناتج المحلي الإجمالي في أقل البلدان العربية نمواً والبلدان العربية المتضررة من النزاعات، التحديات التنموية التي تواجهها.

تُمثّل الضرائب على السلع والخدمات حصة الأسد من الإيرادات الضريبية في البلدان العربية المتوسطة الدخل (الشكل 5.4). ولا تقدّم ضريبة الدخل (على الأفراد والشركات) سوى مساهمة ضئيلة في معظم تلك البلدان وفي أقل البلدان العربية نمواً. ومؤخراً، بذلت عدّة بلدان عربية جهوداً لإدراك المزيد من

بلغت الإيرادات الضريبية للمنطقة العربية، كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي⁴⁹ 8 في المائة في عام 2019 (الشكل 4.4). وتراوحت حصة هذه الإيرادات من 1 في المائة في الإمارات العربية المتحدة إلى 25 في المائة في تونس، لكن متوسط المنطقة العربية ظل مستقرّاً عند حوالي 8 في المائة منذ عام 2010. وبالنسبة للبلدان المتوسطة الدخل، ساهمت الضرائب بنحو 19 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2019 مقارنة بنسبة 7 في المائة في أقل البلدان نمواً، و4 في المائة في بلدان مجلس التعاون الخليجي، و1.5 في المائة في البلدان المتضررة من النزاعات.

لقد شهدت البلدان العربية المتوسطة الدخل، رغم أنها تعتمد بشكل أساسي على الضرائب كمصدر للإيرادات العامة، انخفاضاً مطرداً في نسبة الضرائب إلى الناتج المحلي الإجمالي بين عامي 2009 و2016. ويُعزى ذلك إلى تباطؤ النشاط الاقتصادي العالمي، مقروناً بالنزاعات في المنطقة العربية. لقد اعتمدت تلك البلدان إصلاحات ضريبية بهدف زيادة الإيرادات الضريبية خلال السنوات الخمس الماضية، ما يفسر الاتجاه المتعاقد بشكل طفيف في نسب الضريبة إلى الناتج المحلي الإجمالي بين عامي 2016 و2020. ومع ذلك، ظل متوسط نسب الضريبة إلى الناتج المحلي الإجمالي منخفضاً، إذ بلغ حوالي 16 في المائة في عام 2019 مقابل 25

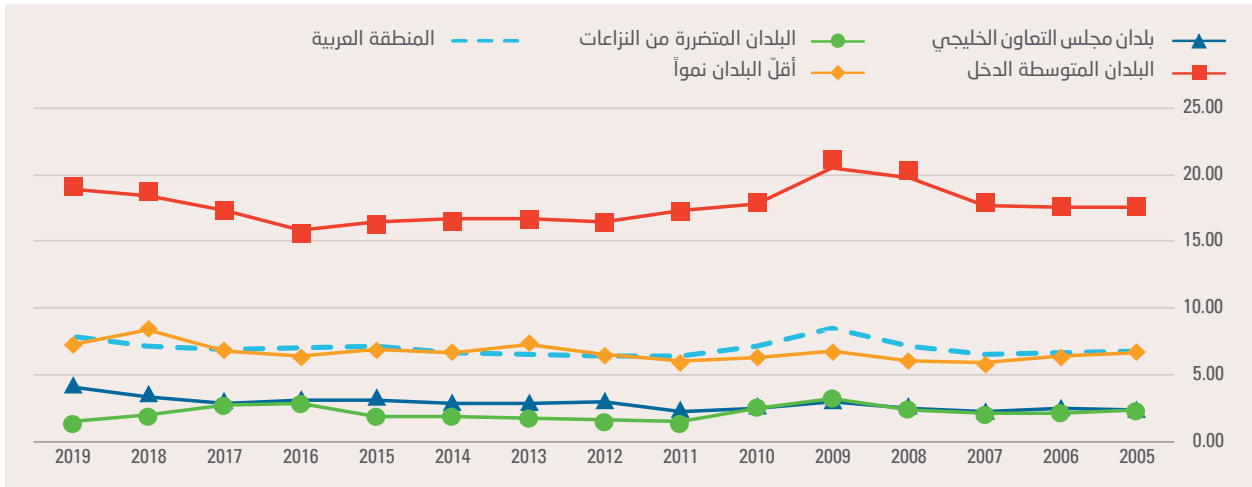
4. النظم الضريبية في المنطقة العربية: التحديات والفرص المتعلقة بتعبئة الإيرادات الضريبية

متعددة، ما يؤدي غالباً إلى الحدّ من الإنصاف⁵². وبشكل عام، يتسم الأساس المنطقي للإعفاءات الضريبية بعدم الوضوح، ولا يهدف إلى تخفيف العبء الضريبي عن دافعي الضرائب ذوي الدخل المحدود. ففي بعض الحالات، تُعفى من ضريبة القيمة المضافة بعض السلع الكمالية التي لا يستهلكها دافعو الضرائب من ذوي الدخل المحدود. وعلى سبيل المثال، أعفت وزارة المال اللبنانية في عام 2019 من ضريبة القيمة المضافة اليخوت والمراكب الأخرى وزوارق النزهة أو الرياضة التي يتجاوز طولها 15 متراً، والعائدة فقط لغير اللبنانيين.

الإيرادات عن طريق إقرار إصلاحات ضريبة الدخل. ولكن حصة ضريبة الدخل من إجمالي الضرائب تصل إلى 20 في المائة كحدّ أقصى في البلدان العربية، ما عدا تونس، حيث بلغت تلك الحصة حوالي 30 في المائة في 2019.

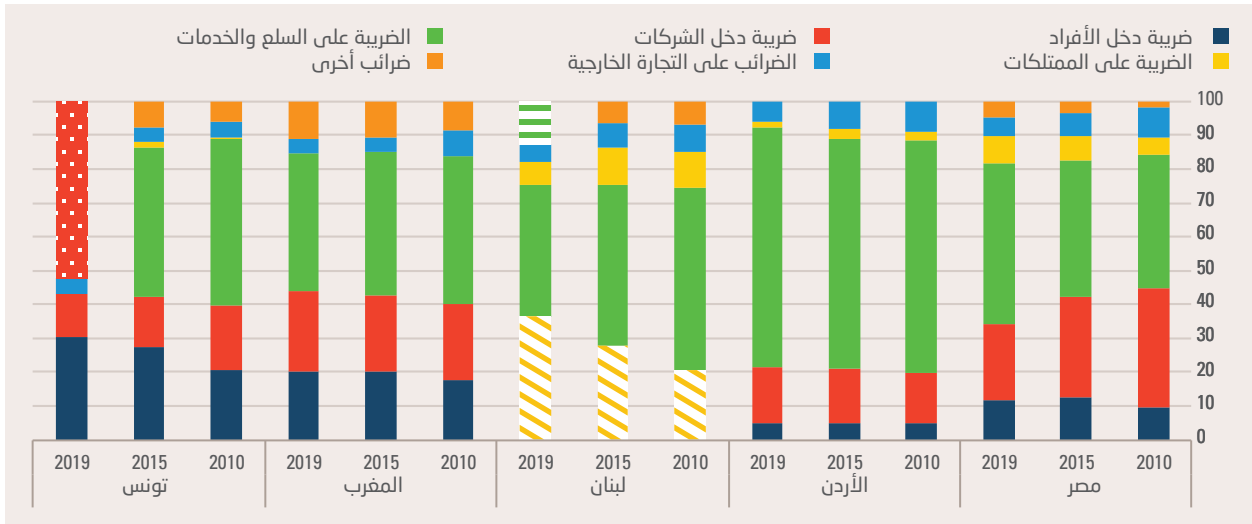
وتشير الحصة المرتفعة للضرائب على السلع والخدمات إلى نظام الضريبة التنافسية، بما أن عبء الضرائب غير المباشرة يقع على الفقراء والطبقة الوسطى أكثر من الأغنياء⁵¹. كذلك، يستلزم تطبيق ضرائب القيمة المضافة إقرار إعفاءات ومعدلات ضريبية

الشكل 4.4 اتجاهات الإيرادات الضريبية داخل المنطقة العربية (بالنسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي)



المصدر: حسابات الإسكوا، استناداً إلى بيانات وطنية وبيانات صندوق النقد الدولي.

الشكل 5.4 تركيبة الإيرادات الضريبية في البلدان العربية المتوسطة الدخل (بالنسبة المئوية)



المصدر: حسابات الإسكوا، استناداً إلى بيانات وطنية وبيانات صندوق النقد الدولي.

ملاحظة: بالنسبة إلى لبنان، يمثل اللون الأصفر الإيرادات من الضرائب المباشرة، بينما يشير اللون الرمادي إلى الضرائب على الممتلكات وغيرها من الإيرادات الضريبية. وبالنسبة إلى تونس، تشمل الإيرادات من ضرائب السلع والخدمات إيرادات ضريبة القيمة المضافة ورسوم الاستهلاك وغيرها من الضرائب غير المباشرة.

المستوى العالمي، تبلغ حصة الضرائب على الممتلكات حوالي 7 في المائة من إجمالي الإيرادات الضريبية، وهي حصة تتجاوز كثيراً مثيلاتها في العديد من البلدان العربية (الشكل 5.4).

وتشكل الضرائب على الثروات حصة ضئيلة من إجمالي الإيرادات الضريبية، رغم تركّز الثروات بنسبة مرتفعة ضمن شريحة الواحد في المائة الأكثر ثراء من السكان في المنطقة العربية⁵³. وعلى

4. النمو الاقتصادي والإيرادات العامة ومرونة النظام الضريبي

التي كان يُمكن أن تتحقق لو بقيت اتجاهات الفترة السابقة لعام 2008 على حالها.

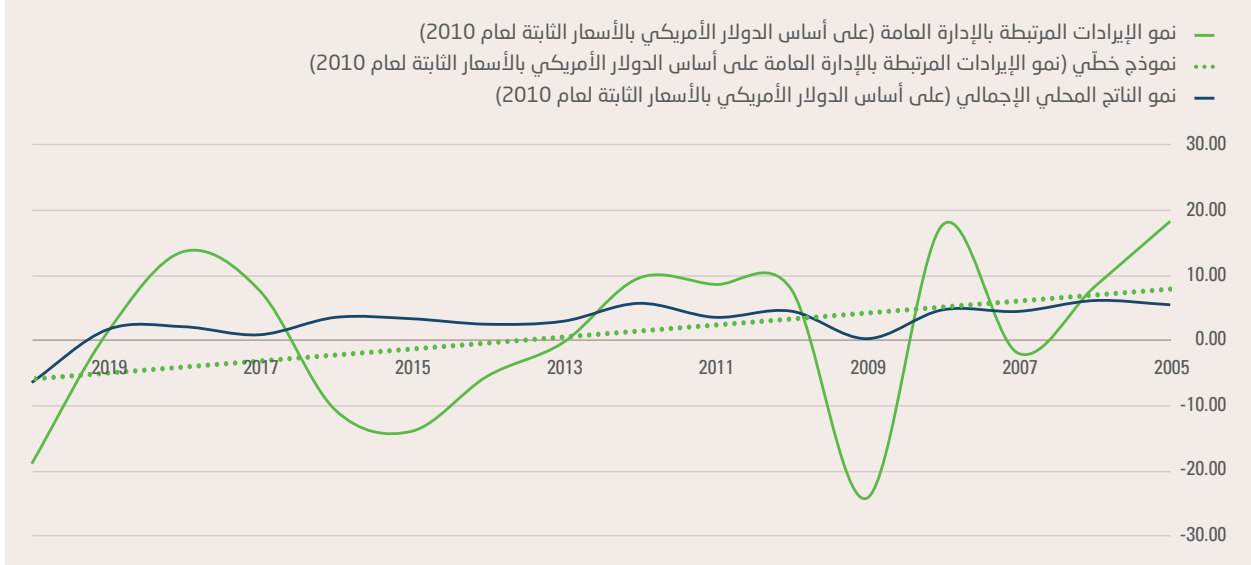
يُبين تحليل البلدان العربية ذات الدخل المنخفض والمتوسط أن معظمها يتمتع بمرونة نظام ضريبي طويل الأجل لا تتجاوز 1 في المائة (بما في ذلك السودان وليبيا ومصر واليمن)⁵⁵. ويعني ذلك بشكل أساسي أن النمو في الناتج المحلي الإجمالي لا يؤدي إلى نمو متناسب في الإيرادات. ويمكن عزو هذه الظاهرة إلى تركيبة الأنشطة الاقتصادية وضعف الإدارة الضريبية والتسرب الضريبي. وتشير البنية الاقتصادية الحالية إلى ركود حصص الناتج المحلي الإجمالي من الزراعة والتصنيع، وتوسع قطاع الخدمات مع تركّز مرتفع للأنشطة ذات القيمة المضافة المنخفضة⁵⁶، ما يحد من القدرات الضريبية. ويتمثل التحدي الأساسي الآخر في الانتشار الواسع للأنشطة الاقتصادية غير الرسمية، التي لا تشملها القاعدة الضريبية. ونظراً لأن معظم النشاط الاقتصادي غير الرسمي يهدد العمّال من ذوي المهارات المتدنية، فإن الكثير من خسائر الضرائب التي تقع لهذا السبب تُعزى إلى الأفراد الأثرياء والخدمات المهنية التي يصعب فرض ضرائب عليها⁵⁷. وتبرز التباينات في مرونة النظام الضريبي بشكل واضح بين البلدان العربية. ويتسم النظام الضريبي في الجزائر والمغرب بمرونة تتجاوز 1 في المائة، ما يشير إلى أن الإيرادات أكثر استجابة للنمو الاقتصادي في المتوسط على مدى فترة أطول.

تعرّضت المنطقة العربية للعديد من الصدمات الاقتصادية والسياسية في العقد الماضي، بما في ذلك تباطؤ النشاط الاقتصادي العالمي في عام 2008. وقد أدّت هذه الصدمات إلى تقييد النمو الاقتصادي، ما حفّض بدوره الإيرادات الحكومية. ويهدف الشكل 6.4 إلى تتبع العلاقة بين النمو الاقتصادي والإيرادات، وبيّن اتجاهات خطياً نزولياً بشكل عام خلال العقد ونصف العقد الماضيين.

تقود متوسط أداء المنطقة العربية اقتصادات بلدان مجلس التعاون الخليجي، التي تخضع لآثار تقلبات أسعار النفط والأسواق العالمية. وقد شكّل الانخفاض السلبي الشديد في الإيرادات في عام 2009 نتيجة حتمية لتدني أسعار النفط في ذلك العام، رغم أن أسعار النفط الدولية عاودت الانتعاش بسرعة بعدئذ. وبين عامي 2014 و2017، يُعزى انخفاض نموّ الإنتاج والإيرادات بشكل رئيسي إلى الآثار السلبية طويلة الأمد لأزمة تدهور أسعار النفط في عام 2014. ولم يكن النموّ قد تعافى بحلول عامي 2018 و2019، حتى حلّت الجائحة متسببة بخسائر فادحة⁵⁴، ناهيك عن النزاعات التي فاقمت حجم الضغوط. وبشكل عام، فإن عقداً كاملاً من تقهقر النموّ قد يجعل التعافي من تداعيات جائحة كوفيد-19 أكثر صعوبة. وقد خسرت المنطقة العربية عائدات ضخمة، بما فيها الإيرادات النفطية في البلدان الغنية بالنفط وعائدات الضرائب

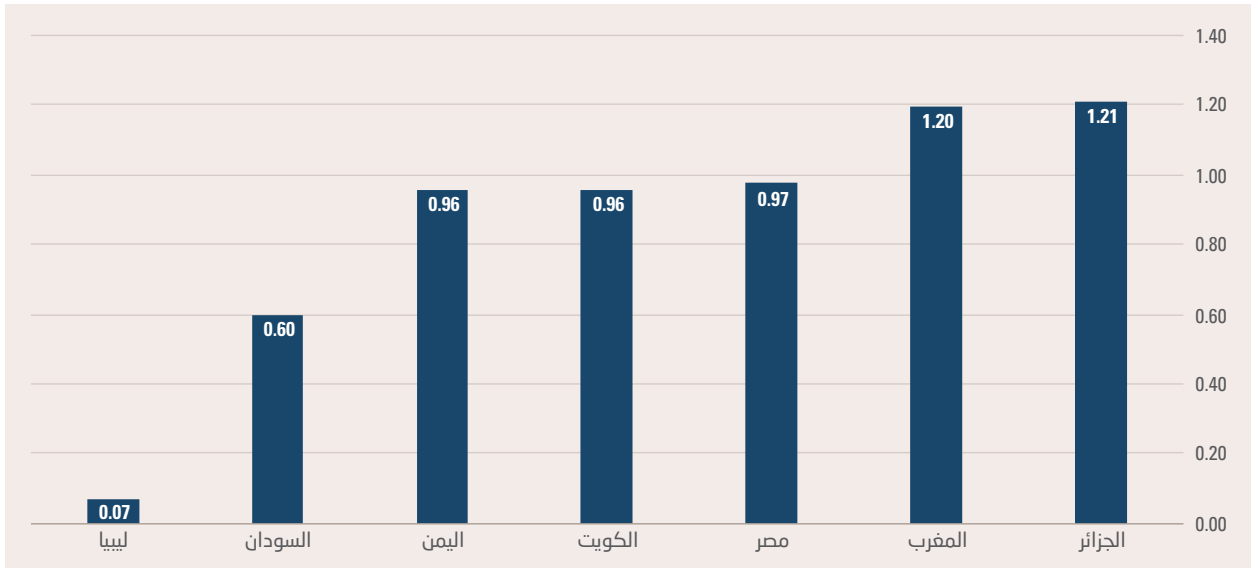


الشكل 6.4 نمو الناتج المحلي الإجمالي والإيرادات العامة في المنطقة العربية



المصدر: حسابات الإسكوا استناداً إلى بيانات من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي الصادر عن صندوق النقد الدولي.

الشكل 7.4 مرونة النظام الضريبي على المدى الطويل في البلدان العربية



المصدر: Dudine and Jalles, 2017.

5. العوامل المحددة للإيرادات الضريبية

الضريبية من خلال لوحة انحدار ذات تأثير ثابت⁵⁸. وتشير التقديرات إلى أن جباية الضرائب تميل إلى الارتفاع في البلدان التي يرتفع فيها حجم "الاستثمارات الاجتماعية"، أي تلك التي تقدّم خدمات عامة أفضل للرعاية الصحية والإسكان والتعليم (جدول المرفق 5). ويعدّ ذلك بديهيّاً للغاية، لأن ضمان حقوق

تتعرّزّ تعبئة الإيرادات الضريبية من خلال زيادة الاستثمارات الاجتماعية في تحسين الخدمات العامة

استناداً إلى بيانات من عام 1990 إلى عام 2018 تغطي 49 دولة، قامت الإسكوا بتحليل العوامل المحددة لتعبئة الإيرادات

الأفراد وتلبية تطلعاتهم من خلال الخدمات العامة والاستثمارات الاجتماعية عالية الجودة يميل إلى تعزيز قابلية دفع الضرائب. وعلى النقيض من ذلك، غالباً ما يرتبط عجز الدولة عن توفير الحقوق الأساسية بسبب انعدام الإنفاق العام على القطاعات الاجتماعية أو عدم فعاليتها، بارتفاع معدل التهرب الضريبي، الذي يؤدي إلى انخفاض الإيرادات الضريبية⁵⁹.

لبناء الثقة من خلال توفير خدمات عامة عالية الجودة. كذلك أظهرت التقديرات أن الموازنة المتوازنة وقواعد الدين ليس لها أي تأثير كبير على الإيرادات الضريبية. وينطبق الأمر عينه على قواعد الإنفاق. ولا يساعد خفض الإنفاق العام على النمو الاقتصادي في الاقتصادات التي تعاني من فجوة إنتاجية سلبية، ما يؤثر سلباً على توليد الإيرادات.

ولا يميل تنظيم الإيرادات بمفرده إلى تحسين الإيرادات. وبخلاف ذلك، فإنه قد يفضي عموماً إلى تخفيض الإيرادات الضريبية وفق ما يبيته المعامل السلبي في قاعدة الإيرادات. وقد يؤدي التركيز على زيادة الإيرادات من خلال رفع معدل الضريبة أو توسيع القاعدة الضريبية إلى الاستياء أو زيادة التهرب الضريبي، ما لم تتوافق هذه الإصلاحات مع إجراءات

وفي ضوء هذه النتائج الأولية، قد لا يكون وضع أطر متوسطة الأجل لتعبئة الإيرادات وإدخال إصلاحات ضريبية كافياً لتحسين جباية الضرائب. وينبغي أن تتوافق هذه الإجراءات مع تقديم خدمات عامة عالية الجودة تعزز الثقة في الحكومة وتولد قبولاً لدى دافعي الضرائب، بالتوازي مع الاستعداد لدراسة المقترحات المتعلقة بالإصلاح الضريبي⁶⁰.

جيم. النظم الضريبية: إلى أي مدى تعد الإصلاحات الضريبية الأخيرة فعّالة؟

تتباين النظم الضريبية بشكل ملحوظ في المنطقة العربية. فبالنسبة للبلدان ذات الدخل المتوسط وأقل البلدان نمواً، التي تعتمد على الضرائب كمصدر أساسي للإيرادات العامة، تشمل النظم الضريبية الضرائب على دخل الأفراد والضرائب على دخل الشركات والضرائب على السلع والخدمات، بما فيها الضرائب على القيمة المضافة أو غيرها من الرسوم على المبيعات (الشكل 8.4). وفي الوقت الحالي، ليس لدى بلدان مجلس التعاون الخليجي نظام لضريبة الدخل على الأفراد، بل تضع هذه البلدان ضرائب على دخل الشركات تُفرض أساساً على قطاع النفط. وقد قامت بعض هذه البلدان مؤخراً بفرض ضرائب على القيمة المضافة ورسوماً على الاستهلاك. ويبيّن الشكل 8.4 المعدلات الضريبية التي تعكس مختلف النظم الضريبية في جميع أنحاء المنطقة العربية في عام 2020. وتتراوح الشريحة العليا من ضريبة الدخل الفردي بين 15 و40 في المئة فيما بين البلدان، بينما تتراوح الضريبة القياسية على القيمة المضافة بين 5 و20 في المئة. ويتراوح المعدل القياسي لضريبة دخل الشركات بين 10 و26 في المئة. إنَّ معدّل الشريحة العليا من ضريبة الدخل - التي تنطبق على المصارف والمؤسسات المالية في الأردن؛ والمؤسسات الائتمانية وشركات الإيجار التمويلي وشركات التأمين في المغرب؛ وشركات الاتصالات والشركات التي تتمتع بحق الامتياز التجاري (franchise) والاحتكاري (monopoly)

في دولة فلسطين؛ والمصارف وشركات التأمين والاتصالات في تونس؛ وبعض الشركات الأجنبية في الكويت - يتراوح بين 20 و50 في المئة. ويتراوح معدّل الضريبة على دخل الشركات النفطية في بلدان مجلس التعاون الخليجي بين 35 و85 في المئة. ويثير هذا التباين الكبير في معدلات الضرائب تساؤلات بشأن إنصاف النظم الضريبية وفعاليتها، كما ستجري مناقشته في الأقسام اللاحقة.

تتراوح الشريحة العليا من ضريبة الدخل الفردي بين

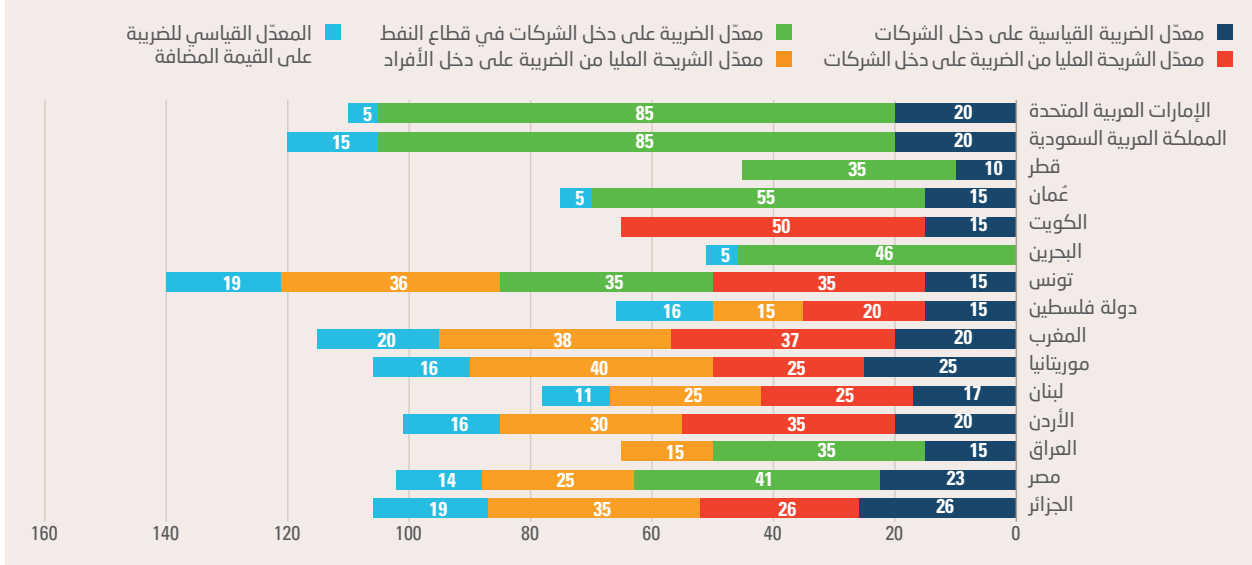


15 و40%
فيما بين البلدان

تتراوح الضريبة القياسية على القيمة المضافة بين

5 و20%

الشكل 8.4 المعدلات الضريبية في المنطقة العربية بين عامي 2020 و2021 (بالنسبة المئوية)



المصدر: تجميع الإسكوا من وزارات المالية والجرائد الرسمية والسلطات الضريبية ذات الصلة في البلدان المعنية.

ملاحظة: بالنسبة إلى المغرب، تبلغ المعدلات المعيارية لضريبة دخل الشركات التي تنطبق على جميع القطاعات، ما لم تكن هذه القطاعات خاضعة لمعدل آخر، 10 في المئة أو 20 في المئة أو 31 في المئة، بحسب صافي الأرباح المحققة؛ ويُبيّن هذا الشكل المعدل القياسي المتوسط الذي يبلغ 20 في المئة. وفي الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية، يعدّ معدل الضريبة على دخل الشركات في قطاع النفط، الذي يبلغ 85 في المئة، الأعلى بين نظرائه في المنطقة.

1. تواجه البلدان المتوسطة الدخل وأقلّ البلدان نمواً في المنطقة العربية تحديات ذات صلة بتحسين تصاعدية الضرائب وفعاليتها

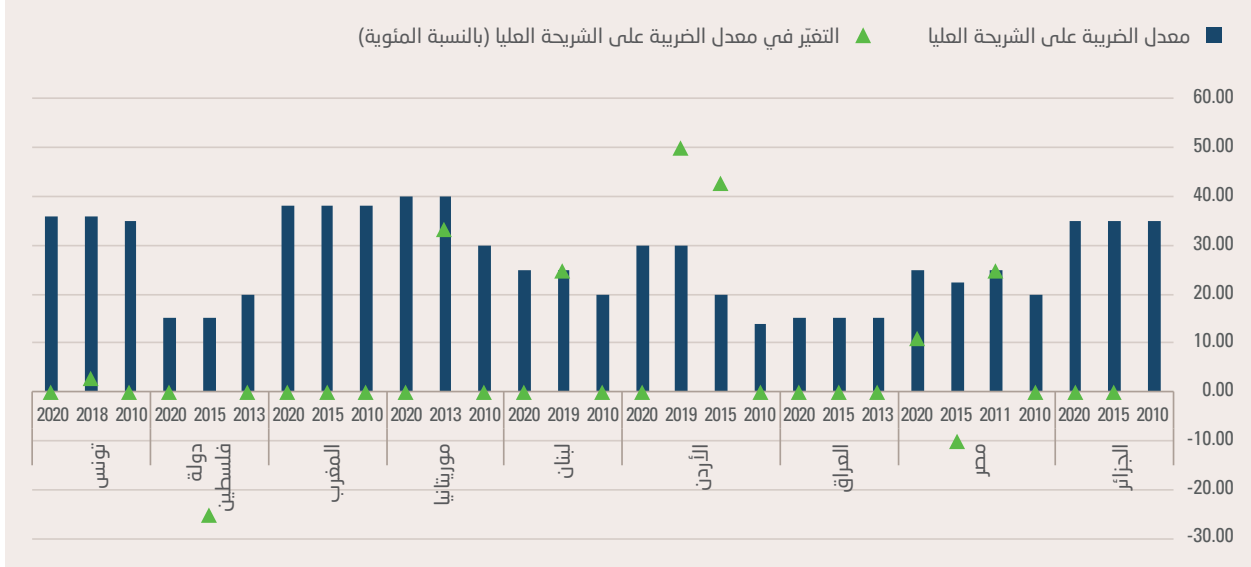
بلدان عربية في الفترة 2010-2020 (الشكل 9.4). واستحدثت الأردن ولبنان ومصر وموريتانيا نسبة جديدة لدخول الشريحة العليا الخاضعة للضريبة مع معدل ضريبي أعلى⁶¹. وارتفعت نسب الضريبة في الشريحة العليا إلى الدخل الفردي في الأردن و مصر ولبنان، ما يشير إلى أن الإصلاحات استهدفت زيادة جباية الضرائب من ذوي الدخل المرتفعة (الشكل 10.4). وفي عدة بلدان، انخفضت نسبة الحد الأدنى للضريبة على دخل الفرد إلى الدخل الفردي، ما قد يجعل ذوي الدخل المنخفض مشمولين بالشبكة الضريبية وإن يكن بالمعدل الأدنى. وقد حدث ذلك في الأردن والجزائر والعراق ولبنان والمغرب. كذلك تضمّنت الإصلاحات الأخرى الرامية إلى توسيع القاعدة الضريبية في تلك البلدان، تخفيض أو إلغاء الإعفاءات والبدلات والخصومات الممنوحة للأفراد، بما فيها بعض الأرباح على رأس المال بوصفها خاضعة للضريبة على الدخل الفردي. وتشمل التدابير الإضافية لتحسين تعبئة الإيرادات من الدخل الفردي استحداث مساهمة أو ضريبة اجتماعية للتضامن، كما حدث في الأردن وتونس ومصر والمغرب (جدول المرفق 1).

يتناول القسم التالي أبرز الإصلاحات الضريبية في البلدان المتوسطة الدخل وأقلّ البلدان نمواً في المنطقة العربية في الفترة 2010-2020. ويسعى أيضاً إلى البحث في الإصلاحات المتعلقة بضرائب الدخل الفردي وضرائب الدخل على الشركات، فضلاً عن أرباح الأسهم ومكاسب رأس المال والضرائب على الفوائد والممتلكات، والإصلاحات في الضرائب على السلع والخدمات، واحتساب كفاءة ضريبة القيمة المضافة، والأرباح المحتملة من الإيرادات الناجمة عن تحسين الكفاءة، والإصلاحات المتعلقة بالرسوم الجمركية ورسوم الاستهلاك. وتقدّم جداول المرفقات 1 إلى 4 لمحة سريعة عن الإصلاحات، بما فيها تدابير تخفيف العبء الضريبي خلال جائحة كوفيد-19.

الإصلاحات على ضريبة الدخل الفردي في الفترة 2010-2020

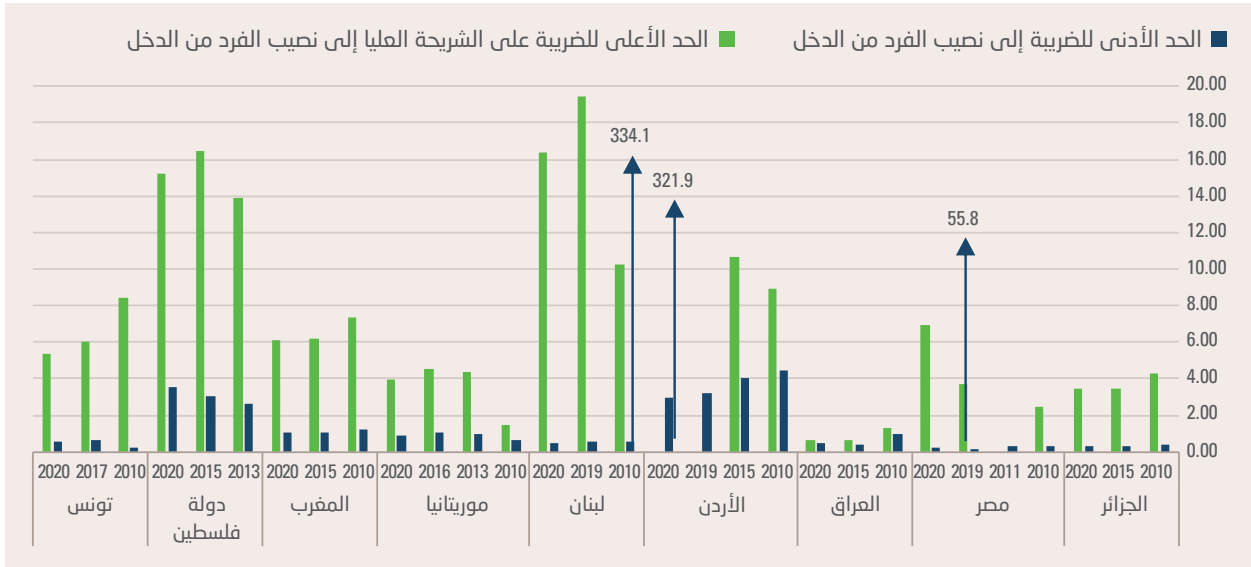
تضمّنت إصلاحات ضريبة الدخل الفردي في عدة بلدان عربية إدخال تعديلات على المعدلات الضريبية والقاعدة الضريبية عبر تغيير عتبة الإعفاء الضريبي. لقد ارتفعت معدلات الضرائب على الشريحة العليا من الدخل في عدة

الشكل 9.4 الإصلاحات في معدلات الضريبة على الشريحة العليا للدخل الفردي والتغيرات مع الوقت (بالنسبة المئوية)



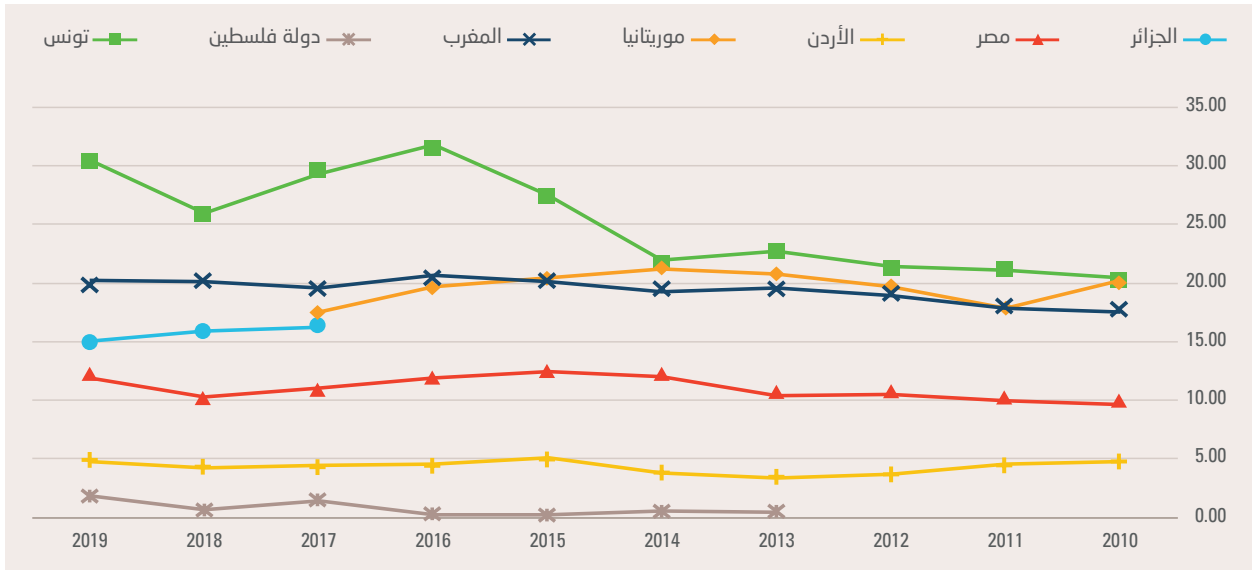
المصدر: تجميع الإسكوا من وزارات المالية والجرائد الرسمية والسلطات الضريبية ذات الصلة في البلدان المعنية.
ملاحظة: تشير السنوات إلى تاريخ إجراء الإصلاحات.

الشكل 10.4 نسبة الحد الأدنى والأعلى لضريبة الدخل الفردي إلى نصيب الفرد من الدخل



المصدر: تجميع الإسكوا من وزارات المالية والجرائد الرسمية والسلطات الضريبية ذات الصلة في البلدان المعنية.
ملاحظة: تشير السنوات إلى تاريخ إجراء الإصلاحات.

الشكل 11.4 عائدات ضريبة الدخل الفردي (بالنسبة المئوية من إجمالي الإيرادات الضريبية)



المصدر: تجميع الإسكوا من وزارات المالية والجرائد الرسمية والسلطات الضريبية ذات الصلة في البلدان المعنية.

وباء). وتشمل الإصلاحات المعدّل العام⁶³ ومعدل الشريحة العليا والمعدل المحدّد أو كلا المعدّلين مجتمعين. وفرض الأردن والمغرب ضريبة مساهمة وطنية. وتمت مراجعة المعدلات بطريقة تصاعديّة في بعض القطاعات التي كانت تخضع في السابق للمعدّل القياسي في الأردن وتونس والمغرب. وباتت الشركات في بعض المناطق أو القطاعات التي كانت تستفيد من تخفيض المعدلات، خاضعة للمعدل القياسي في الأردن وتونس ومصر. كذلك اتّخذت تدابير لتوسيع القاعدة الضريبية من خلال إلغاء الإعفاءات. وعلى سبيل المثال، ألغى المغرب في عام 2014 الإعفاء الكامل لضريبة دخل الشركات الممنوح لدخل المزارع الزراعية بالنسبة لجميع مستويات الدخل. واتخذ الأردن تدبيراً مماثلاً عام 2019، كما علّق المغرب التدبير الذي اتخذه عام 2020، والذي يقضي بإعفاء شركات التصدير من الضرائب لمدة خمس سنوات.

لم تُظهر حصة ضريبة دخل الشركات من مجموع الإيرادات الضريبية أيّ تحسّن بالنسبة إلى معظم البلدان العربية، ما يثير الشكوك بشأن فعالية الإصلاحات الضريبية (الشكل 13.4).

لقد ارتفعت الضرائب على أرباح الأسهم وأرباح رأس المال وأقساط الفائدة وغيرها من الأرباح في تونس والجزائر ولبنان ومصر والمغرب (جدول المرفق 1). ولم يُبلّغ عن أي إصلاحات جديدة لضرائب الممتلكات.

بالرغم من الإصلاحات المتعدّدة ذات الصلة، لم يطرأ على ضريبة الدخل الفردي، كحصة من إجمالي الإيرادات الضريبية، أيّ تحسّن ملموس بالنسبة إلى معظم البلدان العربية على مدى العقد الماضي (الشكل 11.4)، وذلك باستثناء تونس التي شهدت إيرادات ضريبة الدخل الفردي فيها ارتفاعاً ملحوظاً. ولكنّ النمط العام يثير تساؤلات بشأن فعالية الإصلاحات الضريبية، بما في ذلك تكلفة النفقات الضريبية وعدم الامتثال الضريبي والتهرب الضريبي. وبينما تمثّل النفقات الضريبية أداة هامة من أدوات السياسة المالية لضمان العدالة الاجتماعية والرعاية الاجتماعية، إلا أنها كثيراً ما تؤدي إلى إعاقه جباية الإيرادات الضريبية. وقد خلصت دراسة عن المغرب إلى أن النفقات الضريبية شكّلت 3.8 في المئة من ناتجه المحلي الإجمالي في عام 2014، وهي تكلفة باهظة⁶². ولا توجد لدى معظم البلدان طريقة موحّدة لقياس النفقات الضريبية، كما لا تُحتسب التكاليف في الميزانيات أو التقارير السنوية. إنّ غياب التخطيط المسبق للنفقات الضريبية وتكاليف التنفيذ كجزء من الميزانية يجعل من الصعب تحديد مجموع الإيرادات الضريبية المتوقعة. وسيجري التوسّع في مناقشة التهرب والتجنّب الضريبي في المقاطع اللاحقة من هذا التقرير.

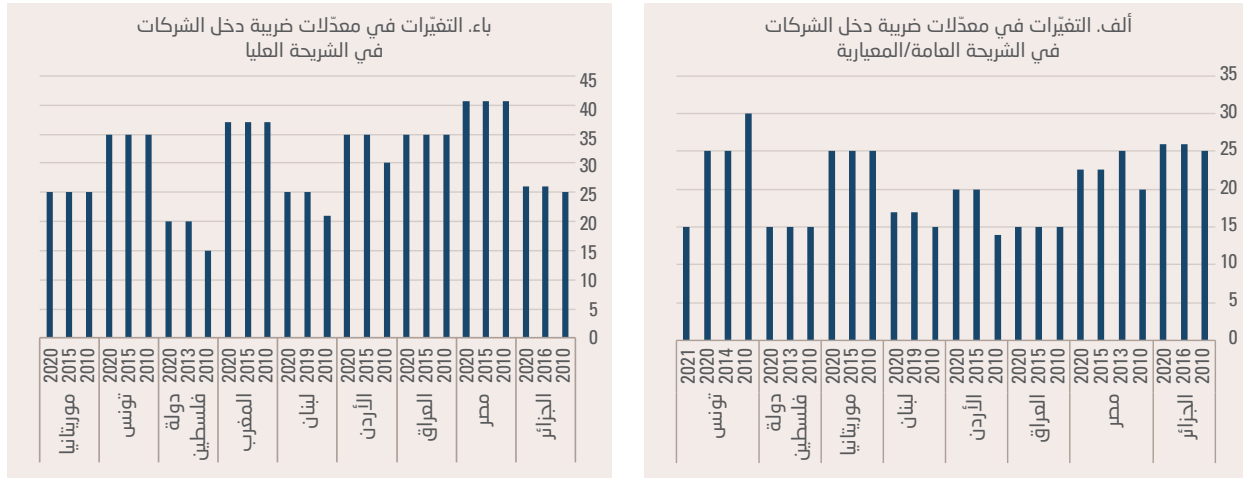
إصلاحات ضريبة دخل الشركات في الفترة 2010-2020

قامت عدة بلدان بمراجعة معدلات وأسس ضريبة دخل الشركات خلال الفترة 2010-2020 (الشكلان 12.4 ألف

الشكل 12.4 معدلات ضريبة دخل الشركات في البلدان العربية المتوسطة الدخل وأقل البلدان العربية نمواً

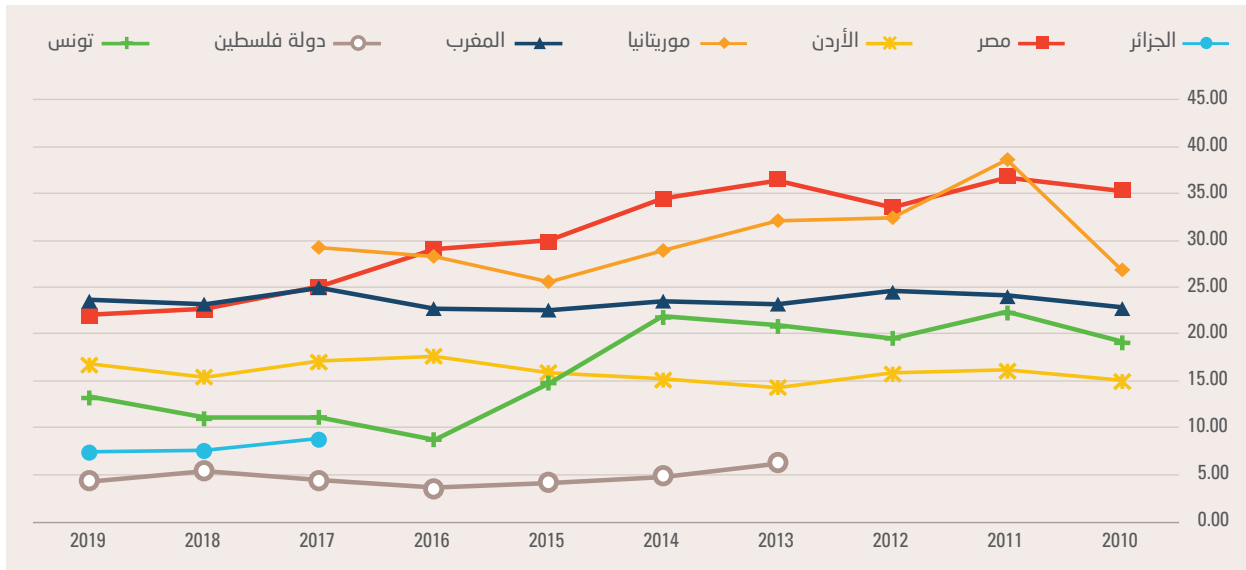
ألف. التغيرات في معدلات ضريبة دخل الشركات في الشريحة العامة/المعيارية

باء. التغيرات في معدلات ضريبة دخل الشركات في الشريحة العليا



المصدر: تجميع الإسكوا من وزارات المالية والجرائد الرسمية والسلطات الضريبية ذات الصلة في البلدان المعنية.

الشكل 13.4 الإيرادات الضريبية على دخل الشركات (بالنسبة المئوية من مجموع الإيرادات الضريبية)



المصدر: تجميع الإسكوا من وزارات المالية والجرائد الرسمية والسلطات الضريبية ذات الصلة في البلدان المعنية.

- ضريبة على القيمة المضافة. ولا يزال الأردن البلد الوحيد المتوسط الدخل الذي يفرض ضرائب على السلع والخدمات، بخلاف العراق الذي لم يسن أي قانون بشأن الضريبة على السلع والخدمات. ويتراوح المعدل القياسي للضريبة على القيمة المضافة في جميع أنحاء المنطقة العربية بين 11 في المئة في

إصلاحات ضرائب السلع والخدمات في الفترة 2010-2020

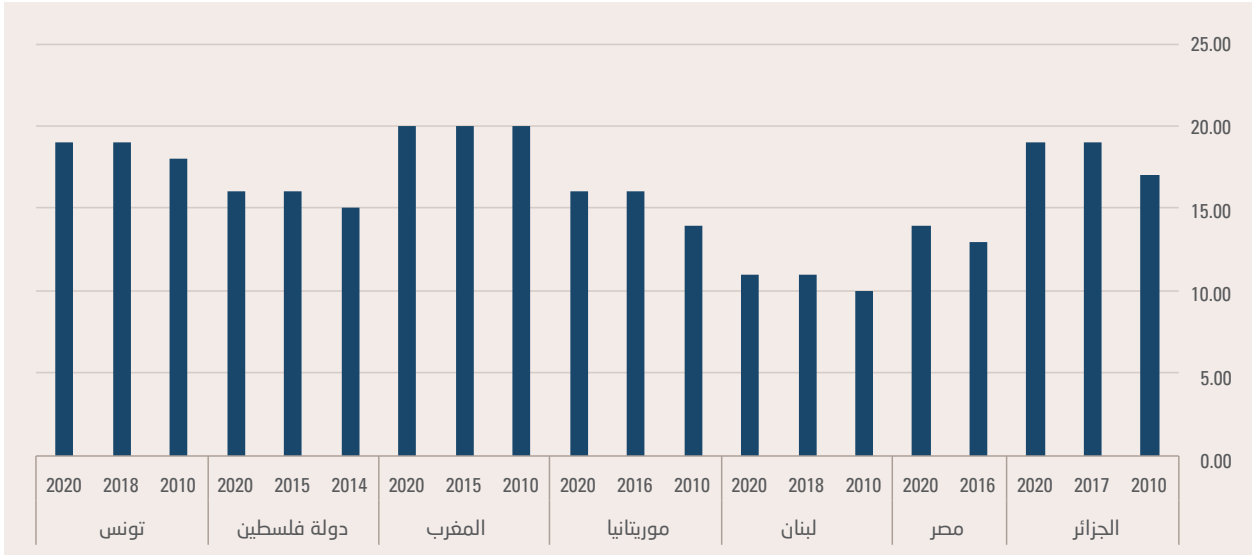
تمثل الضرائب على السلع والخدمات المصدر الرئيسي للإيرادات الضريبية بالنسبة لمعظم البلدان المتوسطة الدخل والأقل نمواً في المنطقة العربية. وباستثناء الأردن والعراق، فرضت معظم البلدان العربية - وآخرها مصر في عام 2016

على السلع والخدمات من إجمالي الإيرادات الضريبية (الشكل 15.4). وفي تونس ولبنان ، تنخفض الحصة المذكورة رغم زيادة معدل الضريبة على القيمة المضافة. وتوحي مثل هذه الاتجاهات بأن رفع معدل الضريبة على القيمة المضافة وتوسيع قاعدتها لم تؤتِ أكلها، وربما يُعزى ذلك إلى عوامل أساسية، بما فيها ضعف الإدارة الضريبية والتسرب الضريبي.

لبنان و20 في المئة في المغرب. وعلى مدى السنوات العشر الماضية، شكّلت زيادة معدّل الضريبة على القيمة المضافة تدبيراً رئيسياً للإصلاح الضريبي في تونس والجزائر ودولة فلسطين ولبنان ومصر والمغرب وموريتانيا (الشكل 14.4).

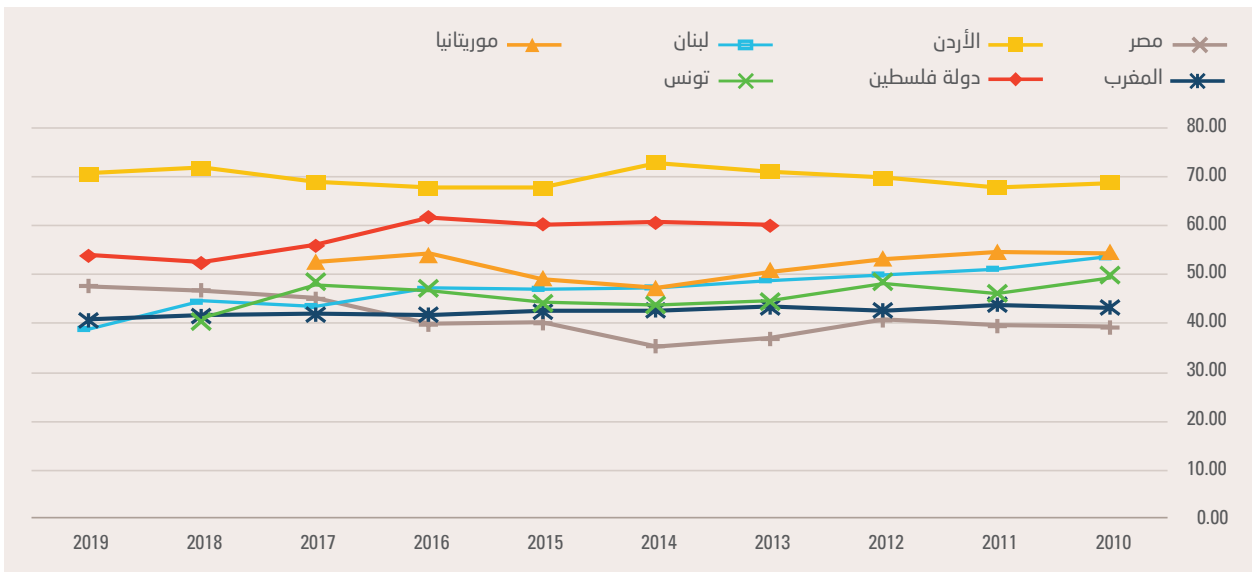
يتباين أداء إصلاحات ضرائب السلع والخدمات فيما بين البلدان العربية. وفي مصر مثلاً، ارتفعت حصة الضرائب

الشكل 14.4 زيادة معدل الضريبة على القيمة المضافة في العديد من البلدان المتوسطة الدخل والأقل نمواً في المنطقة العربية



المصدر: تجميع الإسكوا من وزارات المالية والجرائد الرسمية والسلطات الضريبية ذات الصلة في البلدان المعنية.

الشكل 15.4 إيرادات ضريبة السلع والخدمات (بالنسبة المئوية من إجمالي عائدات الضرائب)



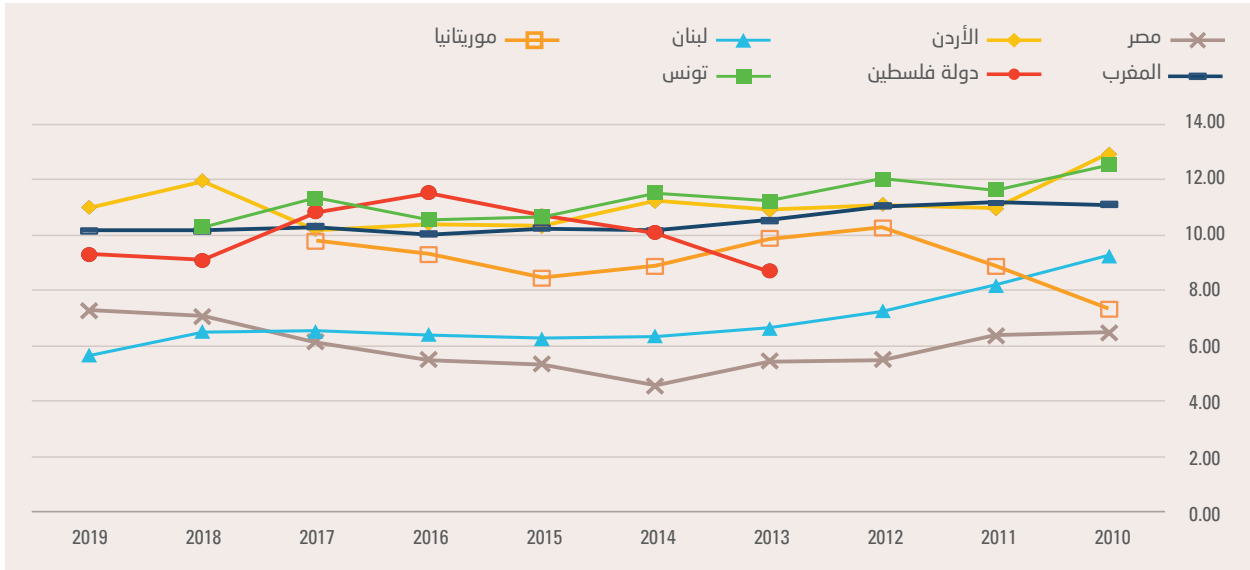
المصدر: تجميع الإسكوا من وزارات المالية والجرائد الرسمية والسلطات الضريبية ذات الصلة في البلدان المعنية.

كفاءة الضريبة على القيمة المضافة وإمكانية تعبئة الإيرادات

السلع والخدمات. وفي تونس ولبنان، انخفضت الأسهم رغم الزيادات في معدلات الضريبة على القيمة المضافة (الشكل 16.4). وتحتسب فعالية ضريبة القيمة المضافة لبلدان مختارة بغية تقييم الأداء في ضوء المعايير العالمية، بما فيها معايير منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

في معظم البلدان العربية، لم تتحسن إيرادات ضريبة السلع والخدمات، كحصة من إجمالي الاستهلاك. وتشكل مصر استثناء، لأنها أحرزت تقدماً واضحاً في تعبئة الإيرادات من

الشكل 16.4 تعبئة الضريبة العامة على السلع والخدمات

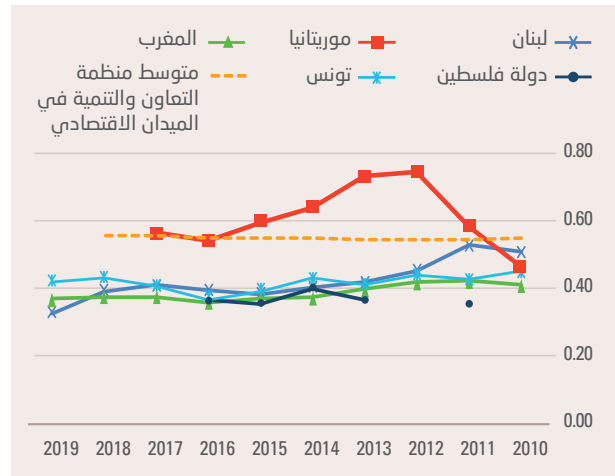
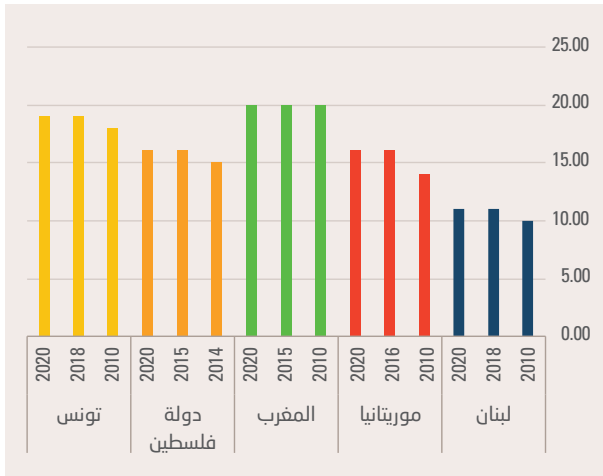


المصدر: حسابات الإسكوا، استناداً إلى بيانات من وزارات المالية وصندوق النقد الدولي.

الشكل 17.4 معدّلات أعلى لضريبة القيمة المضافة لا تعدّ كافية لتحسين الكفاءة الضريبية

باء. معدّلات ضريبة القيمة المضافة في بعض البلدان العربية وارتفاعها مع الوقت

ألف. كفاءة ضريبة القيمة المضافة في بلدان مختارة مقارنة بمتوسط منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي



المصدر: حسابات الإسكوا استناداً إلى بيانات وزارات المالية وصندوق النقد الدولي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

يبلغ متوسط منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي حوالي 0.55



تراوح معدّل البلدان العربية
بين 0.32 و 0.42
في عام 2019

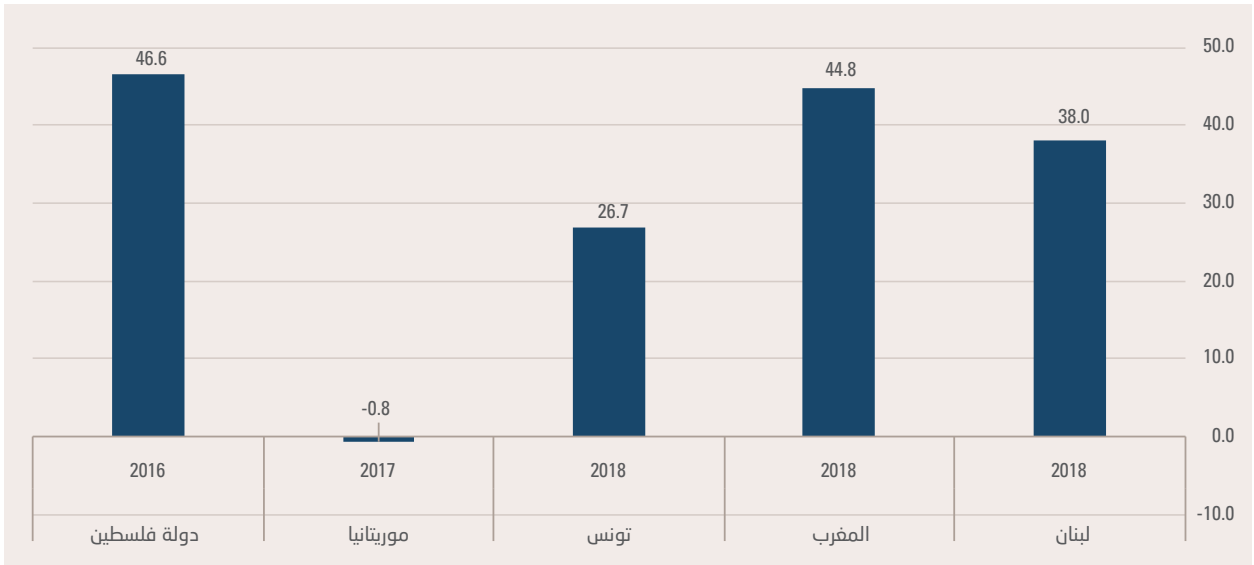


الناشئة عن خيارات السياسة الضريبية مثل مختلف المعدلات المُخفّضة والإعفاءات، و"فجوة الامتثال" التي تشير إلى الفجوة في امتثال المكلفين. ويتطلب تحسين الكفاءة، كجزء من الجهود الرامية إلى زيادة تعبئة الإيرادات الضريبية، اتخاذ تدابير تتجاوز رفع معدل الضرائب، مثل ترشيد الإعفاءات وتعزيز الإدارة الضريبية وإنفاذ القوانين للحدّ من التهزّب الضريبي والأنشطة ذات الطابع غير الرسمي وعدم الامتثال.

تشير كفاءة ضريبة القيمة المضافة إلى فعالية الإدارة الضريبية، وهي الفارق بين الإيرادات الفعلية وتلك المحتملة. ويمكن الحصول على هذا الفارق عبر تطبيق المعدّل القياسي لضريبة القيمة المضافة على قاعدة الاستهلاك، الذي يعكس التهرّب الضريبي الناجم عن خفض المعدّلات أو الإعفاءات أو التهزّب الضريبي. وتحتسب القيمة التقريبية للقاعدة الضريبية لضريبة القيمة المضافة عادة استناداً إلى "الإنفاق الاستهلاكي النهائي"، وفقاً لما تقتضيه على نطاق واسع الأدبيات ذات الصلة⁶⁴. ويمكن تبرير انخفاض معدّل ضريبة القيمة المضافة فيما يتعلق بالمنتجات التي يستخدمها ذوو الدخل المنخفض، ولكنّ الإعفاءات تؤدي غالباً إلى تشويه الإنصاف وتآكل القاعدة الضريبية.

تشير دراسة عن كفاءة ضريبة القيمة المضافة في خمسة بلدان عربية إلى انخفاض هذه الكفاءة مقارنة بالمعايير العالمية بما فيها متوسط منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. فبينما يبلغ هذا المتوسط حوالي 0.55 في المائة، تراوح معدّل البلدان العربية بين 0.32 و 0.42 في المائة في عام 2019. وقد أظهرت موريتانيا فعالية توازي متوسط منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (الشكل 17.4 ألف)⁶⁵. ويشار إلى أنّ المعدلات المرتفعة للبلدان لا تعني أنها حققت بالضرورة قدراً أكبر من الكفاءة، كما أن البلدان التي رفعت معدلاتها لم تحسّن كفاءتها بصورة تلقائية (الشكلان 17.4 ألف وباء). وتسلب معظم الأدبيات الضوء على عاملين هامّين يؤثران على الكفاءة الضريبية، هما: "فجوة السياسة"

الشكل 18.4 أرباح إيرادات ضريبة القيمة المضافة التي يمكن تحقيقها من تحسين الكفاءة (الزيادة بالنسبة المئوية من التحصيل الفعلي)



المصدر: حسابات الإسكوا استناداً إلى بيانات وزارات المالية وصندوق النقد الدولي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

الإنتاج المحلي من خلال تقليص قدرة السلع المستوردة على المنافسة. واتخذت تونس والجزائر والعراق ولبنان ومصر والمغرب تدابير مماثلة.

وتخضع منتجات التبغ والمشروبات الكحولية وبعض المنتجات النفطية ومواد التشحيم لضرائب الإنتاج. وقد شملت الإصلاحات التي اعتمدها الجزائر في عام 2020، فرض ضريبة على السجائر الإلكترونية والسوائل المستخدمة بداخلها، كما فرضت ضريبة متدرّجة على المشروبات غير الكحولية المُحلّاة بحسب درجة تحليتها، علماً أنها كانت تخضع في السابق لضريبة مفردة. وتضمّنت الإصلاحات الضريبية في مصر عام 2020 زيادة ضرائب الإنتاج على السجائر ومنتجات التبغ الأخرى، واستحداث ضريبة جديدة على منتجات التبغ المُسخّن⁶⁶.

إنّ تحسين الأداء الضريبي والكفاءة الضريبية، من خلال السعي لإيصالهما إلى متوسط مستوى كفاءة ضريبة القيمة المضافة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، قد يؤدي إلى زيادة الإيرادات بالنسبة لعدة بلدان. وعلى سبيل المثال، يمكن أن يؤدي بلوغ مستوى منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي إلى تعزيز الإيرادات بنحو 27 في المئة في تونس و38 في المئة في لبنان و45 في المئة في المغرب و47 في المئة في دولة فلسطين (الشكل 18.4).

إصلاحات الرسوم الجمركية وضرائب الإنتاج في الفترة 2020-2010

قامت عدة بلدان عربية متوسطة الدخل بزيادة قيمة رسوم الاستيراد في السنوات الماضية، لتعزيز الإيرادات وتشجيع

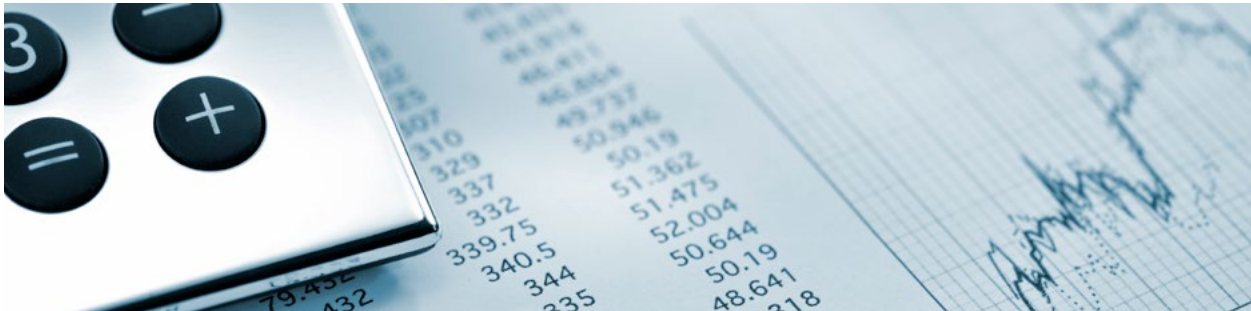
2. الآثار الاجتماعية للإصلاحات الضريبية في البلدان المتوسطة الدخل وأقل البلدان نمواً في المنطقة العربية

الأغنياء والشركات، والفساد الذي يؤدي إلى انعدام الشفافية في النظام الضريبي، والتوزيع غير المتكافئ للعبء الضريبي، ومحدودية التركيز على ضريبة الثروات، والتحصيل الضريبي غير الفعّال الذي يؤدي إلى انخفاض إيرادات الدولة ونقص الإنفاق على الخدمات العامة عالية الجودة.

واجه تنفيذ الإصلاحات الضريبية في معظم البلدان العربية صعوبات جمة. وقد قوبلت عدّة حكومات بموجات استياء واحتجاجات، إذ يُنظر إلى الإصلاحات الضريبية بوصفها غير عادلة وعاجزة عن تحقيق التطلعات إلى نظام ضريبي منصف وخدمات عامة عالية الجودة. وقد وضعت الاحتجاجات العامة ضغوطاً على الحكومات لإلغاء التدابير الضريبية المُزمعة، على نحو ما حدث في لبنان في عام 2019، وفي الأردن وتونس في عام 2018. وتكتسب طريقة إبلاغ الجمهور بالإصلاحات الضريبية أهمية بالغة من أجل

إنّ فرط الاعتماد على ضرائب السلع والخدمات، وتوسيع القاعدة الضريبية عن طريق تضمين ذوي الدخل المحدود فيها، وانعدام الإصلاحات المتعلقة بالضريبة على الممتلكات، وزيادة الأعباء الضريبية على الطبقة الوسطى، تدلّ على التحديات أمام تحسين الإنصاف والتدرّج الضريبي في عدة بلدان عربية. وتقتصر الأدلة على تطبيق ضريبة القيمة المضافة أنّ تعدّد الإعفاءات والمعدلات الضريبية يؤدي غالباً إلى الحدّ من الإنصاف وإثقال كاهل الفقراء والطبقة المتوسطة مقارنة بالفئات الأكثر غنى⁶⁷. ونظراً إلى أنّ اللامساواة تمثّل تحدياً رئيسياً أمام تحقيق أهداف التنمية المستدامة، تميل النظم الضريبية الحالية إلى لعب دور فعّال في سدّ الفجوات ذات الصلة⁶⁸.

لم تؤدّ النظم الضريبية الحالية وآخر الإصلاحات ذات الصلة إلى تقليص اللامساواة في المنطقة العربية⁶⁹. وتتضمّن العوائق في هذا المجال التهزّب الضريبي الواسع النطاق الذي يفيد غالباً



عامة ذات نوعية أفضل وإجراء إصلاحات عادلة، عاملين أساسيين لإحراز التقدّم في هذا المجال.

ربح قبول الشرائح الاجتماعية، ولا سيما الطبقة الوسطى التي تتحمل أعلى عبء من الضرائب. ويعدّ توفير خدمات

3. يواجه تنويع مصادر الإيرادات الضريبية تحديات في بلدان مجلس التعاون الخليجي



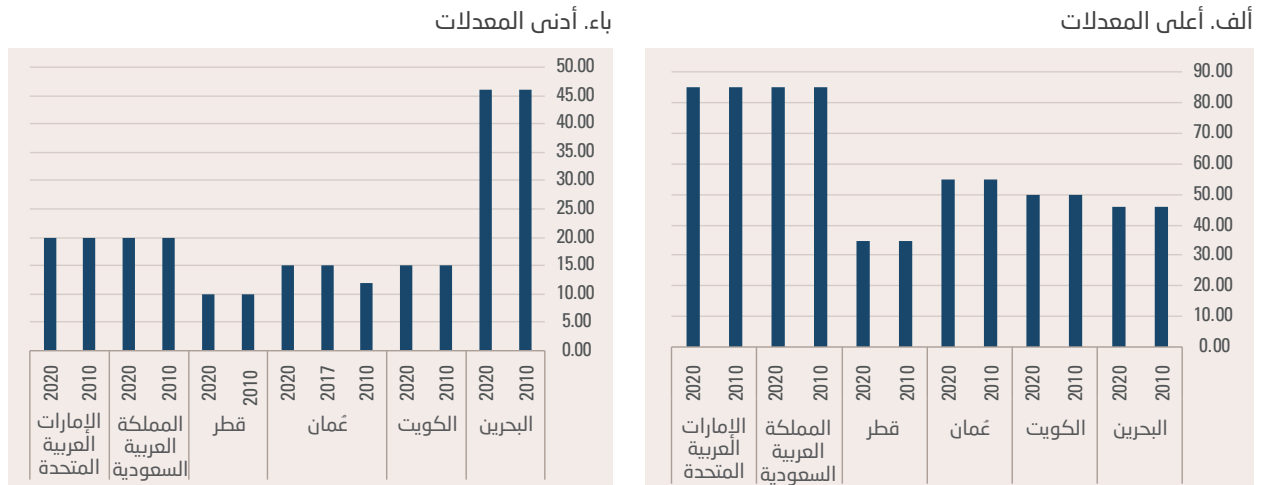
يستعرض هذا القسم أبرز الإصلاحات الضريبية في بلدان مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة 2020-2010، كما يتناول إصلاحات ضرائب دخل الشركات والقيمة المضافة وضرائب الإنتاج. ولا تستخدم بلدان مجلس التعاون الخليجي ضرائب الدخل الفردي وضرائب الممتلكات، بينما يمكن أن تنطبق الضرائب على أرباح الأسهم ورأس المال والفوائد فيها ضمن ظروف محدودة جداً. وتقدّم جداول المرفقات 1 إلى 4 لمحة سريعة عن الإصلاحات الضريبية وتدابير الإعفاء الضريبي خلال جائحة كوفيد-19.

إصلاحات ضريبة دخل الشركات في الفترة 2020-2010

حافظت معدلات ضريبة دخل الشركات في بلدان مجلس التعاون الخليجي على استقرارها خلال الفترة 2010-2020. وتبرز تباينات هامة في الشرائح العليا من معدلات ضريبة دخل الشركات العاملة في قطاع النفط مع بعض التغييرات حديثة العهد (الشكل 19.4 ألف). وقد أدرجت قطر الصناعات البتروكيمياوية في أعلى شريحة ضريبية بعد أن كانت تفرض عليها سابقاً ضرائب بمعدل قياسي يبلغ 10 في المئة. كذلك فإنّ أدنى معدلات ضريبة الشركات لم تتغيّر بالنسبة لمعظم البلدان العربية، باستثناء عمان. وتنخفض بعض المعدلات عن الحد الأدنى للمعدل العالمي المقترح وهو 15 في المئة (الشكل 19.4 باء). وفي عام

2017، رفعت عُمان المعدّل الأدنى من 12 إلى 15 في المئة، وألغت الإعفاء الممنوح للشركات التي تقل أرباحها عن 30,000 ريال عماني.

الشكل 19.4 حافظت معدلات ضريبة دخل الشركات في بلدان مجلس التعاون الخليجي على استقرارها تقريباً خلال الفترة 2020-2010



المصدر: تجميع الإسكوا من وزارات المالية والجرائد الرسمية والسلطات الضريبية ذات الصلة في البلدان المعنية.

إصلاحات ضريبة القيمة المضافة وضريبة الإنتاج

عقدت عدة بلدان من مجلس التعاون الخليجي اتفاقية مشتركة أدخلت بموجبها ضرائب القيمة المضافة كجزء من الإصلاحات المالية وإستراتيجيات تنويع الإيرادات التي اعتمدها. وقد أفرت الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية ضرائب القيمة المضافة في عام 2018، والبحرين في عام 2019، وعمان في عام 2021. وفي العام 2020، رفعت المملكة العربية السعودية عبء ضريبة القيمة المضافة من 5 في المئة إلى 15 في المئة. ولم تتوفر حتى أواخر عام 2020 البيانات المتعلقة بإيرادات ضريبة القيمة المضافة لأغراض إجراء التحليل المناسب.

إضافة إلى ضريبة على السلع الخاصة (مثل الكحول ولحم الخنزير) بنسبة 100 في المئة. كذلك، فرضت الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية ضرائب إنتاج إضافية على المشروبات المحلاة، بنسبة 50 في المئة في عام 2019، وعلى أجهزة وأدوات التدخين الإلكترونية والسوائل المستخدمة فيها، بنسبة 100 في المئة في عام 2020.

في السنوات القليلة الماضية، ركزت بلدان مجلس التعاون الخليجي على فرض الضرائب، بوصفها ركناً أساسياً في إصلاحات السياسة المالية، في إطار السعي إلى تنويع القاعدة الضريبية لتحسين جباية الإيرادات. ولكن تلك البلدان تركّز على فرض الضرائب على السلع والخدمات، بما أن النظام الضريبي لا يتضمّن حتى الآن فرض ضرائب على الدخل والممتلكات⁷⁰. وبشكل عام، تظلّ الضرائب المفروضة على أرباح رأس المال محدودة جداً، كما توجد إعفاءات تشمل عدّة حالات. ويُذكر أن عائدات الأسهم معفاة من الضرائب إلى حد بعيد، باستثناء حالات محدودة. كذلك فإنّ التهرب والتسرب الضريبي يحدّان من فرص تحسين جباية الضرائب من الشركات، كما ستجري مناقشته في القسم التالي. ويظلّ تنويع الإيرادات يمثل تحدياً أساسياً.

تضمّنت أحدث الإصلاحات الضريبية في بلدان مجلس التعاون الخليجي فرض ضرائب إنتاج على السلع التي تعدّ ضارة بالصحة. ففي عام 2017، فرضت الإمارات العربية المتحدة والبحرين والمملكة العربية السعودية ضرائب إنتاج على المشروبات الغازية بنسبة 50 في المئة، وعلى منتجات التبغ ومشروبات الطاقة بنسبة 100 في المئة. وفي عام 2019، فرضت عمان وقطر ضرائب على السلع عينها، وبالمعدّلات ذاتها،

دال. هل حقاً لا يمكن احتساب تسرّبات العائدات الضريبية ولا إيجاد حلّ لها؟

الاحتيايل الضريبي والتلاعب بالفواتير التجارية، فُتستنزف الإيرادات العامة المحتملة. وقد تحقّق ضرائب الإنتاج وغيرها من الضرائب الحدودية الهدف المتوخّى منها على مستوى الحفاظ على مبادئ الإنصاف، ولكن ليس عندما تتجاوز هذه الضرائب مثيلاتها في الولايات القضائية المجاورة أو عندما تتجاهل القدرة على إنفاذها، ما يخلق حوافز للتهريب ويحدّ من إمكانيّتها على تعبئة الموارد المحلية.

قد تتسم الضرائب على الاستهلاك، التي تُحدّد نظراً لتكلفة إنفاذها المتدنية، بطابع تنازلي، وقد تؤثر سلباً على الإنصاف. وتفقد هذه الضرائب جاذبيتها ما إن تُراعى حقيقة التهرب الضريبي⁷²، إلا إذا أفرت إعفاءات لحماية الفئات الأشدّ تأثراً. ومع ذلك، يمكن للإعفاءات الضريبية أن تجعل هذه الضرائب أقلّ شفافية، وأن تخلق حوافز لعدم الامتثال الضريبي وأن ترفع تكاليف الإنفاذ. وفي المقابل، قد تؤدي ضرائب القيمة المضافة إلى إردار العائدات بسرعة، ولكن ينبغي الحذر من شدة مخاطرها على الإنصاف في البيئات التي تنفّش فيها الأعمال ذات الطابع غير الرسمي. وقد تحقّق ضرائب الدخل المرتفعة الهدف المتوخّى منها فيما يتعلق

لطالما سعت المنطقة العربية إلى إيجاد طرق لتحسين عدالة النظم الضريبية وشفافيتها وكفاءتها وفعاليتها. وفي ظل "جائحة اللامساواة" السائدة اليوم، تتعرّض هذه المبادئ للخطر بسبب تزايد التجاوزات الضريبية التي تتخذ طابعاً غير قانوني حيناً، كالتهرب الضريبي والتلاعب بالفواتير التجارية، أو لأخلاقياً حيناً آخر، مثل التجنّب الضريبي. وتخرق هذه الانتهاكات جميع أنواع الضرائب (المباشرة وغير المباشرة) والهيكل (تقدمية كانت أو انحدارية) والولايات القضائية (المتقدمة والنامية)⁷¹. إن التجاوزات الضريبية من جانب الأفراد (المواطنين أو المقيمين) والشركات (سواء كانت عامة أو مملوكة من الدولة أو خاصة أو محلية أو متعددة الجنسيات) تقضي إلى تدمير الحيز المالي وتقضي على استقلالية الأنظمة الضريبية العربية.

تتباين الضرائب لجهة أنّ لكل نوع منها تسرّباته. وعلى سبيل المثال، قد تؤدي الضرائب التجارية غير المباشرة التي تُعرف بقدرتها السريعة على توليد العائدات، إلى التسبب بالاتجار بالسلع المزوّرة والمُهرّبة. ويمكن أن يؤدي رفع التعريفات الجمركية وغيرها من الرسوم المالية المماثلة إلى تحفيز

بالحفاظ على الإنصاف، لكنها ليست بالضرورة فعالة على مستوى الامتثال والإنفاذ الضريبي، نظراً إلى أن فرض ضريبة هامشية مرتفعة على الشرائح العليا من أصحاب الدخل قد يدفعهم إلى حماية ثروتهم أو نقلها لخفض المسؤولية الضريبية.

مرئية، إذ تنصف التجاوزات الضريبية بقدرتها العالية على التخفي والاستفادة من التطور العلمي وأحدث التكنولوجيات لتحقيق أهدافها. ومع ذلك، ما زال يُحكم على النظم الضريبية استناداً إلى مدى عدالتها وشفافيتها وكفاءتها، وليس انطلاقاً من قدرتها على رصد التسريبات الضريبية القادرة على اختراقها. ومن الناحية العملية، تعدّ الهياكل الضريبية الأكثر إثارة للإعجاب من الناحية النظرية، بلا قيمة فعلية، إذا افتقرت إدارتها إلى الكفاءة أو إذا كانت تكاليف إنفاذها أعلى من العائدات الناجمة عن تعزيز الامتثال.⁷³

إنّ السياسة الضريبية المثلى هي تلك التي تراعي القوى المحركة لمجموعة من جوانب المرونة والخيارات السلوكية التي تنسم بحالة من التغير المستمر والتي تتفاعل إحداها مع الأخريات في ظل شوائب السوق. وهذه الشوائب ليست دائماً

1. لا تزال التجاوزات الضريبية تتقدّم على إنفاذ الضرائب والشفافية

ينبغي على السياسة الضريبية مراعاة تكاليف إنفاذ الضريبة. لقد قامت معظم البلدان المتقدمة التي تفرض ضرائب على الثروات بإلغاء هذه الضرائب. وحالياً، ينطبق نظام ضرائب الثروات فقط في ثلاثة بلدان أعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي⁷⁴. ويُذكر أنه في الحالات التي طبقت هذه الضرائب، لم تنجح إلا نادراً في جمع الإيرادات، وأنها كانت تقترب من هروب رؤوس الأموال⁷⁵. وتبيّن التجارب السابقة قيود فرض ضريبة جامدة على الثروات في بيئة العصر الحالي التي تحكمها حرية تحرك رأس المال وتكثر فيها الملاذات الضريبية والتعاملات المالية السرية⁷⁶. وحتى فيما يتعلق بضرائب الممتلكات، التي تعدّ أكثر فعالية نظراً لارتباطها بمواقع ثابتة، تحتاج هذه الضرائب إلى مراعاة تكاليف الإنفاذ (السجل العقاري وتقييم الأصول) لضمان مرونة نظام الضريبة على الممتلكات⁷⁷.

يتوقّف تحسين إنفاذ الضرائب على القدرة على قياس التكاليف الاجتماعية للضرائب. وتشمل هذه التكاليف سنّ الضريبة وإدارتها وتحصيلها، والأهم من كل ذلك، الخسائر الفادحة التي يتسبّب بها المكلفون الذين يسعون إلى تقليص المسؤولية الضريبية من خلال اللجوء إلى التحكيم الضريبي والتهرب أو التجنّب الضريبي. وما لم تراعى هذه التكاليف عند صياغة السياسة الضريبية، يمكن لثمن الإنفاذ أن يتجاوز الخسائر الفادحة الناجمة عن التهرب أو التجنّب الضريبي أو العوائد الهامشية لأي تحسّن محدد في الامتثال. وعلى سبيل المثال، تنفق الولايات المتحدة تريليون دولار أمريكي سنوياً على الإنفاذ، وفي المقابل تضيّع خزينة الولايات المتحدة أقل من نصف هذا المبلغ بسبب ضرائب غير مبلغ عنها⁷⁹. إنّ هذه المعلومات تلعب دوراً حاسماً في مساعدة صانعي السياسات على تحديد مدى فعالية جمع عائدات إضافية عن طريق زيادة معدلات الضرائب أو ترشيد الحوافز الضريبية أو خفض التكاليف الاجتماعية من خلال تحسين قدرات تحصيل الضرائب للحد من الخسائر الفادحة.

يعزى الانفصال بين تصميم الضرائب وإنفاذها إلى حرية حركة عوامل الإنتاج والتحوّل إلى الشكل الرقمي. يصعب رصد التجاوزات الضريبية أو تحديد كميتها في السياقات الرقمية، كما تعجز الحكومات عن تحديد قاعدتها الضريبية بدرجة عالية من الدقة. وتواجه الإدارات الضريبية التي تفتقر إلى معلومات دقيقة لتقييم الدخل ورأس المال والاستهلاك والثروات ورصد حركتها، بما في ذلك تولدها وانتقالها إلى ولايات ضريبية أخرى، صعوبات في إنفاذ الضرائب. وفي مثل هذه الحالات، تتسرب الإيرادات الضريبية عبر الأنظمة الوطنية، ما يضطرّ البلدان إلى السعي لتعويض الخسائر عن طريق فرض

2. الانتهاكات الضريبية والالتفاف الضريبي: من تخدم، القطاع الرسمي أم غير الرسمي؟

قد تشكّل النظم الضريبية غير الفعالة ظاهرياً، استجابة منطقية لصعوبات الإنفاذ الناجمة عن نقص المعلومات الضريبية المتعلقة بالأنشطة الرسمية وغير الرسمية على حد سواء. وبشكل عام، تنخفض الإيرادات العامة في البلدان التي يزدهر فيها قطاع الأنشطة غير الرسمية بنسبة 5-10 نقاط مئوية من الناتج المحلي

الإجمالي مقارنة بالبلدان التي يمثّل فيها القطاع غير الرسمي أقل من ربع الناتج المحلي الإجمالي⁸⁰. كذلك عندما تمارس شرائح واسعة من السكّان أعمالاً غير مستقرّة أو يكثر الأفراد الذين يعملون لحسابهم الخاص، تسجّل نسب الضريبة إلى الناتج المحلي الإجمالي معدلات متدنية في مختلف البلدان⁸¹.

يجب التمييز بين التهرب الضريبي والأنشطة غير الرسمية. وينبغي ألا يصنّف النشاط غير الرسمي ضمن فئة عدم المشروعية أو التهرب الضريبي. إن إدراج العمال غير النظاميين ضمن عناصر "اقتصاد الظل" أو الاقتصاد الموازي الذي يقوم على التهرب الضريبي يؤدي إلى نتائج ضارة ومضلة على حد سواء⁸². وقد تكون الأنشطة غير الرسمية قانونية ولكنها لا تخضع للضرائب بسبب صغر حجمها أو صعوبة فرض الضرائب عليها وقدرتها على الإفلات من القياس في الإحصاءات الرسمية⁸³. وفي بعض الحالات، قد تكون الأنشطة ذات الطابع غير الرسمي واسعة الانتشار، ولكن لا يُنظر إليه على أنها كذلك، بل بوصفها طريقة أخرى لممارسة الأعمال التجارية فحسب⁸⁴. ويمثّل الحدّ من الأنشطة ذات الطابع غير الرسمي هدفاً أساسياً للسياسة الضريبية، ولكن بما أن الضرائب تقاوم الأنشطة ذات الطابع الرسمي، نادراً ما تتشجّع الشركات غير الرسمية على الانضمام إلى الاقتصاد الرسمي. و عوضاً عن ذلك، ينبغي أن يصبّ التركيز على ضمان عدم تحوّل القدرات الإنتاجية الرسمية هي أيضاً إلى القطاع غير الرسمي. ويحتاج بعضهم بأنه عندما ينمو القطاع الرسمي، تنكفئ الأنشطة غير الرسمية. وتتمثل إحدى طرق دعم القطاع الرسمي في الحد من التهرب أو التجنّب الضريبي فيه.

ما زال القطاع الرسمي يقع في صلب الاهتمام، إذ يشكّل تحدياً ثلاثياً بالنسبة إلى تصميم الضرائب. فمن جهة، يسعى واضعو السياسات إلى مكافحة التجاوزات الضريبية، بما فيها التهرب والتجنّب وعدم الامتثال والتحكيم والمنافسة الضريبية. ومن جهة أخرى، يقدّم هؤلاء حوافز ضريبية سخية بغية اجتذاب الاستثمارات الخاصة الأجنبية، نظراً إلى أن معدلات الضريبة الفعلية تؤثر على موقع الأرباح والاستثمارات الحقيقية المبلّغ عنها للشركات المتعددة الجنسيات. ويواجه العديد من البلدان معضلة مكافحة عواقب تآكل القاعدة الضريبية الناجمة عن تحويل الأرباح، بالتوازي مع تقديم حوافز ضريبية مفرطة بدون تقدير تداعياتها الكاملة على الإيرادات⁸⁵. وفيما يشكّل بعداً ثالثاً لهذه المسألة، يسعى صانعو السياسات إلى ضمان حصول الشركات المحلية التي تمتثل لدفع الضرائب على فرص متكافئة في النظام الضريبي. ويساعد ذلك على تجنّب المنافسة والحوافز المشوّهة التي تدفع إلى الانزلاق في القطاع غير الرسمي أو تحويل الأرباح إلى ولايات أخرى ذات معدلات ضريبية أدنى. وفي تونس، يقع عبء ضريبة الشركات على شركات الإنتاج المحليّة، بينما تستفيد الشركات الخارجية المصدّرة (الأفشور) من عائق ضريبي⁸⁶ يحرم الحكومة من إيرادات تبلغ 2 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي⁸⁷. وفي المغرب، بلغ مقدار الإعفاءات الضريبية على شكل إيرادات عامّة مهدورة 3.5 مليار دولار أميركي في عام 2016⁸⁸ (حدّد صندوق النقد الدولي حجم هذه الإيرادات بنسبة 4 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2015)⁸⁹.

ينتشر التهرب الضريبي على نطاق واسع في القطاع الرسمي. وتعدّ مراعاة التهرب الضريبي حجر الأساس في التصميم الضريبي الأمثل⁹⁰. فالتهرب الضريبي من جانب ذوي الأرصدة المالية الضخمة والموظفين الإداريين في مجموعة من الخدمات المهنية، بمن فيهم الأطباء والمحامون والمحاسبون والمصرفيون، له آثار مدمّرة على القاعدة الضريبية والإنصاف الضريبي. وفي هذا السياق، ليست المعدلات القانونية للضرائب هي ما يجعل الأنظمة الضريبية ذات طابع انحداري (نزولي)، بل إساءة استعمال الضرائب. وفي الواقع، إنّ النظم الضريبية التي تطبّق مبدأ التصاعدية لشمول ذوي الأرصدة الضخمة بدون أن تقتنن بالقدرة الكافية على إنفاذها، تؤدي في نهاية المطاف إلى تآكل قاعدتها الضريبية⁹¹. وفي تونس ومصر، تراكم حوالى 64 في المئة و70 في المئة على التوالي من إيرادات ضريبة الدخل الفردي عام 2018 من الرواتب المحلية الخاضعة للضريبة المستقطعة⁹²، علماً أنّ 2 في المئة فقط من إيرادات ضريبة الدخل الفردي في مصر مصدرها الدخول المهنية. وفي تونس، لا يمثل 50 في المئة من أصحاب المهن الليبرالية، وتحديدًا المحامون، لالتزاماتهم الضريبية⁹³. وفي الأردن، لا يقدّم المهنيون العاملون لحسابهم الخاص سوى مساهمة ضئيلة في القاعدة الضريبية (0.27 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي)، كما ينخفض عدد مكلفي الضريبة من حين إلى آخر، ما يسلط الضوء على التحديات التي تواجه فرض الضرائب على مقدمي الخدمات المهنية⁹⁴. وفي المغرب، تمثّل الضرائب المستقطعة من الرواتب 70 في المئة من إجمالي الدخل، وفي المقابل لا تمثل الضرائب المستقطعة من الدخول المهنية سوى 11 في المئة فقط⁹⁵.

يمثّل السعي إلى تحقيق أعلى قدر من الإيرادات من ضرائب الشركات ركناً أساسياً في السياسة الضريبية⁹⁶. وتسعى الشركات إلى التهرب من الضرائب عبر استخدام استراتيجيات

ويمثّل الحدّ من الأنشطة ذات الطابع غير الرسمي هدفاً أساسياً للسياسة الضريبية

تسعى الشركات إلى التهرب من الضرائب عبر استخدام استراتيجيات مختلفة

مختلفة، بما فيها تحويل الأرباح عن طريق توجيه الرسوم والعائدات على الممتلكات غير المملوكة عبر الولايات التي تفرض ضرائب مخفضة، والاستفادة من الثغرات من خلال استغلال المعاهدات والتخطيط الضريبي العدواني والتحكيم الضريبي للتهرب من الضرائب المفروضة على دخل رأس المال والتلاعب بالتسعير التحويلي من خلال التطبيق غير المنتظم لمبدأ النديّة. كذلك تسعى الشركات إلى التهرب من

مختلفة، بما فيها تحويل الأرباح عن طريق توجيه الرسوم والعائدات على الممتلكات غير المملوكة عبر الولايات التي تفرض ضرائب مخفضة، والاستفادة من الثغرات من خلال استغلال المعاهدات والتخطيط الضريبي العدواني والتحكيم الضريبي للتهرب من الضرائب المفروضة على دخل رأس المال والتلاعب بالتسعير التحويلي من خلال التطبيق غير المنتظم لمبدأ النديّة. كذلك تسعى الشركات إلى التهرب من

3. حجم التهرب الضريبي وتسرب الإيرادات في المنطقة العربية

دولار¹⁰⁰ أي ما يعادل ربع فجوة التمويل السنوية اللازمة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في البلدان النامية¹⁰¹. ويفوق هذا المبلغ الناتج المشترك للأردن وتونس والمغرب في عام 2019. وعلاوة على ذلك، فقدت أرسدة بمقدار 8.8 تريليون دولار بسبب التلاعب بالفواتير التجارية، بما فيها أرسدة بمقدار 77.5 مليار دولار في المنطقة العربية¹⁰².

تشكّل الضرائب المفروضة على الشركات مصدراً لتسرّب الإيرادات الضريبية. تخسر الحكومات عائدات كبيرة من التجاوزات الضريبية، بما في ذلك في المنطقة العربية (الإطار 1.4). ويدلّ ذلك على الضغوط التي يتعرّض لها النظام الضريبي الدولي بسبب الفجوات النظامية في قواعد الضرائب العالمية.

ينبغي أن يكون القطاع الرسمي في صلب تحليل إساءة استخدام الضرائب (مثل التهرب والتجنب الضريبي). تعدّ الأرقام ذات الصلة غنيّة عن البيان، إذ تشير الإحصاءات إلى وجود ثروات خاصة تتراوح قيمتها بين 8.7 تريليون دولار و36 تريليون دولار مُخبّأة في الملاذات الضريبية⁹⁷. كذلك يجري الاحتفاظ بما يوازي 10 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي على مستوى العالم ضمن أصول خارجية غير خاضعة للضرائب، بينما تحوّل الشركات المتعددة الجنسيات أرسدة بمقدار 1.3 تريليون دولار من أرباحها السنوية إلى عدد محدود من الملاذات الضريبية⁹⁸، ما يؤدي إلى خسائر في إيرادات ضرائب الشركات بنوعيتها المباشرة وغير المباشرة، تتراوح بين 500 و600 مليار دولار⁹⁹. وتصل الخسائر ذات الصلة التي تتكبدها البلدان المنخفضة الدخل إلى 200 مليار

الإطار 1.4 سوء استخدام ضرائب الشركات والتسربات الضريبية في المنطقة العربية

وضعت شبكة العدالة الضريبية Tax Justice Network والباحثان كوبهام وجانسكي (2018) منهجيات لقياس آثار الإيرادات الناجمة عن سوء استخدام ضرائب الشركات في المنطقة العربية. وقد استُخدمت مجموعتان من البيانات عالية الدقة، هما قاعدة بيانات الإيرادات الحكومية وجهاز الإحصاءات المالية الحكومية التابع لصندوق النقد الدولي، لتحديد نطاق الخسائر.

وقد بيّن هذا التمرين أن الاقتصادات المتوسطة الدخل ذات القاعدة الضريبية المتنوعة (مثل الأردن وتونس ومصر والمغرب) تتحمّل في المتوسط نصف الخسائر السنوية في عائدات الضرائب في المنطقة العربية بسبب سوء استخدام ضرائب الشركات. وتعادل هذه الخسائر 16 في المئة من مجمل نفقات المنطقة العربية على الصحة، وحوالي 11 في المئة من ميزانياتها التعليمية في عام 2017، على التوالي¹. ويهدف توفير تقييم مقارن، أعيد توليد الخسائر الضريبية للشركات كما وردت في تقارير منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي لكل بلد بعينه، ذلك أن الخسائر الضريبية تُقارن بتلك التي أُبلغت عنها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. وتخسر مصر في المتوسط 2.1 مليار دولار من إيرادات ضريبة الشركات (وتتكافأ هذه الخسارة مع نتائج منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي)؛ وفي المقابل، يخسر الأردن 100 مليون دولار في المتوسط (مقارنة برصيد 87 مليون دولار استناداً إلى تقارير منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي).

وتبيّن النتائج أن المنطقة العربية شهدت تسربات ضريبية ملحوظة على مدى العقد الماضي، تماشياً مع العديد من التقارير الاستقصائية حول التهرب الضريبي للشركات. وعلى سبيل المثال، يكلف التهرب الضريبي خزينة الدولة الأردنية بين 100 و200 مليون دولار سنوياً بحسب بيانات الحكومة الأردنية². وفي لبنان، بلغ مقدار التهرب من ضريبة دخل الشركات ما بين 400 إلى 450 مليون دولار³. وتقدر منظمة أوكسفام أن المغرب يخسر 2.5 مليار دولار سنوياً بسبب التهرب الضريبي⁴. ويبلغ مقدار التهرب الضريبي في تونس حوالي 540 مليون دولار سنوياً⁵.

أ. بلغ مجموع النفقات الصحية في المنطقة العربية 74 مليار دولار في عام 2017. ومع ذلك، فإن حصة المملكة العربية السعودية وحدها من هذا الرقم تبلغ حوالي 40 في المئة. وعلى هذا النحو، بلغت النفقات الصحية في المنطقة العربية (باستثناء المملكة العربية السعودية) 46 مليار دولار في عام 2017، بحسب أرقام صندوق النقد العربي.

ب. OCCRP, 2020.

ج. Blominvest Bank, 2017.

د. <https://www.lavieeco.com/economie/evasion-fiscale-le-maroc-bien-pare-pour-quitte-la-liste-grise-debut-janvier/>

هـ. <https://africanmanager.com/tunisie-levasion-fiscale-estimee-a-15-milliard-de-dinars-par-an-selon-un-expert/>

الدول العربية أن تقارن مستوى التكامل الإقليمي المطلوب لمكافحة الممارسات التعسفية في مجال الضرائب بالممارسات المتقدمة في مجالات أخرى. ولا توجد هيئة متخصصة تعنى حصراً بمعالجة التعاون في المسائل المالية والضريبية، سواء فيما يتعلق بمكافحة إساءة استعمال الضرائب أو المنافسة الضريبية أو تآكل القاعدة الضريبية، أو لإعادة معايرة الضريبة على المستوى الإقليمي ومعاهدات الاستثمار، لا سيما وأن النظام الضريبي العالمي الجديد لا يزال قيد الإعداد.

لم تعد البلدان تتمتع بترف القدرة على تصميم سياسة ضريبية بمعزل عن البلدان الأخرى¹⁰³ أو مكافحة التجاوزات الضريبية بطريقة صنع السياسات الدولية والوطنية. ولم تعد الحدود الجغرافية التقليدية قادرة على تحديد القاعدة الضريبية المحتملة لبلد ما. وفي ظل العولمة السائدة اليوم، تتمتع الاقتصادات بالقدرة على "اجتذاب رأس المال الأجنبي والمباشر، والمستهلكين الأجانب، والعمال الأجانب، والأفراد الأجانب، وفرض الضرائب عليهم"¹⁰⁴. ولا يزال يتعين على جامعة

4. تداعيات النظام الضريبي العالمي الجديد على المنطقة العربية

وفي ظل النهج الجديد، تُفرض الضرائب على الشركات المتعددة الجنسيات على أساس تكامليٍّ موحدٍ بموجب صيغة توزيع متفقٍ عليها تخصص عتبة محددة من "الأرباح المتبقية" بين البلدان التي تتم فيها عمليات البيع.

وينطبق هذا التوزيع على 20 في المئة من الأرباح المتبقية (ما يوازي أكثر من 10 في المائة من الأرباح قبل خصم الضريبة)¹⁰⁶. وفي الجوهر، تهدف الإصلاحات إلى إعادة توزيع الإيرادات الضريبية وضمان قيام الشركات الرقمية المتعددة الجنسيات بدفع المزيد من الضرائب¹⁰⁷. ويُذكر أنه في عام 2018، لم تدفع ستون من أكبر الشركات المتعددة الجنسيات، مثل أمازون ونتفليكس وجنرال موتورز، أي ضرائب، رغم تصريحها عن أرباح عالمية تبلغ حوالي 80 مليار دولار¹⁰⁸. وتقدر منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي أن الإصلاحات في إطار هذه الرزمة الأولى قد تولد إيرادات ضريبية إضافية تساوي 125 مليار دولار سنوياً¹⁰⁹. ويشير تقييم أولي إلى أن إدراج العمالة والمبيعات في التخصيص يؤدي إلى زيادة جوهرية في الحقوق الضريبية للبلدان النامية¹¹⁰.

لا تزال آثار أسلوب التخصيص حسب صيغ محددة على البلدان العربية تتوقف على ثقل العوامل المستخدمة في تخصيص الأرباح المتبقية (مثل الأصول والمبيعات وكشوف الرواتب

لقد أتاحت الرقمنة لمقدمي الخدمات الرقمية الاستفادة من المبيعات بدون أن يكون لهم بالضرورة وجود مادي في الولايات الضريبية التي يتم فيها الاستهلاك. ويمكن أن تحرم البلدان من حق فرض الضريبة على هذه الأرباح، إذ تُفرض الضريبة على الدخل من المبيعات في الأماكن التي تتخذ منها الشركات المتعددة الجنسيات مقرات لها¹⁰⁵. ولكن المشكلة الأوسع نطاقاً ذات الصلة بحق فرض الضرائب لا تقتصر على الخدمات الرقمية. ويعني الاستخدام المتزايد للمدفوعات داخل كل مجموعة فيما يتعلق بالملكية الفكرية وسداد الديون أنه يمكن نقل حصة متزايدة من أرباح الشركات العالمية خارج نطاق اختصاص الولايات الضريبية. ولذلك فإن مجموعة العشرين ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي تعذان حزمة من الإصلاحات الضريبية العالمية ثنائية الركائز ستنتطوي على آثار طويلة الأجل على الاقتصادات العربية.

يسعى الركن الأول من الإصلاحات المقترحة إلى منح حقوق جديدة تتعلق بفرض الضريبة، عبر ترحيل حصة من أرباح الشركات العالمية استناداً إلى قاعدة لتوزيع الأرباح إلى بلدان سوق رأس المال. وقد يشكّل هذا الاقتراح بديلاً للنظام الحالي، حيث تفرض الضرائب على الشركات استناداً إلى وجودها المادي وتعريف الشركة الدائمة، الذي لطالما استُغل لترحيل قسط هام من أرباح الشركات إلى الملاذات الضريبية.



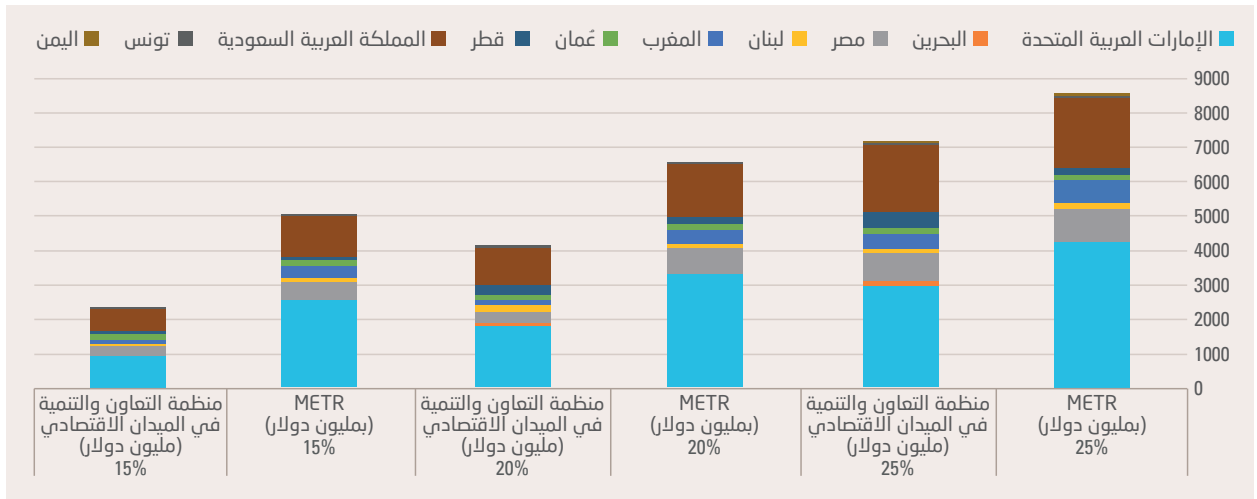
بالأولوية في تحصيل الأرباح التي لا تخضع للضريبة بشكل كاف، وبعده فقط يمكن للبلدان التي تمارس فيها الشركات المتعددة الجنسيات أعمالها، تحصيل الحصة المتبقية من الضرائب على الأرباح المذكورة. كذلك يبرز اقتراح بديل تقدّمت به مجموعة من الباحثين¹¹⁴، ويُعرف باسم "METR"، الذي يسعى إلى تجاوز انعدام التماثل في الاقتراح الأول من خلال معاملة المقارّ الرئيسية والبلدان المضيفة للشركات بوصفها متساوية فيما يتعلق بإعادة توزيع الأرباح التي لا تخضع للضريبة بشكل كافٍ، والتي ستُخصّص وفقاً لهذا الاقتراح الجديد حسب حجم النشاط الاقتصادي للشركة المتعددة الجنسيات في كل بلد بعينه.

وتحقق التسوية بين مجموعة العشرين ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي فوائد أقل للمنطقة العربية مقارنة بمقترح METR¹¹⁵، حيث تتراوح مكاسب الإيرادات بين 2 و8 مليار دولار سنوياً عند تقييمها بواسطة مقترح GloBE و METR بالحد الأدنى من المعدلات، أي 15 في المئة و20 في المئة و25 في المئة (الشكل 20.4)¹¹⁶. وقد تعاني البلدان العربية التي تقدّم حوافز ضريبية من تقلص هذه الحوافز إذا قامت بتخفيض المعدل الضريبي الفعلي، ما يمنح البلدان الأخرى الحق في تعويض الضرائب التي هُدرت. ويمكن للولايات القضائية ذات المعدلات الضريبية المتدنية على الشركات، التي لا تعدّل نظمها الضريبية، أن تشهد إمكانية تدفق الإيرادات الضريبية إلى ولايات قضائية أخرى¹¹⁷. وعلى نطاق أوسع، قد يلزم إجراء تغييرات في التشريعات الوطنية لإبراز آثار الإصلاحات في إطار الركيزة الثانية فيما يتعلق بالحوافز الضريبية والمعاهدات الضريبية.

والتوظيف وما إلى ذلك). وبحسب صندوق النقد الدولي، ستتبدد البلدان العربية الغنية بالنفط وتلك التي تصنّف كمحاور للاستثمار (مثل البحرين والجزائر وعمان وقطر) خسائر صافية، بصرف النظر عما إذا جرى استخدام عامل الأصل أو التوظيف في تخصيص الأرباح. وفي المقابل، ستستفيد الاقتصادات الفقيرة بالنفط (مثل الأردن وتونس ومصر والمغرب) من التخصيص القائم على التوظيف. وستكون بلدان محاور الاستثمار أكبر الخاسرين، ولكن خسائر الإيرادات قد تكون إسمية إذ يُرجّح أن تُفرض ضرائب هامشية على الأرباح إن وُجدت¹¹¹.

وتقدّم الركيزة الثانية ضريبة عالمية جديدة مضادة لتآكل القاعدة الضريبية (GloBE)¹¹² من أجل معالجة المنافسة الضريبية. وبينما تهدف الركيزة الأولى إلى إعادة توزيع الحقوق الضريبية، ترمي الثانية إلى جعل نقل الأرباح أقل جاذبية للشركات المتعددة الجنسيات، عبر السماح لبلدان منشأ هذه الشركات بفرض ضرائب على الأرباح التي لا تخضع للضريبة بشكل كاف في بلدان السوق (البلدان التي تُعلن فيها الشركات عن أرباحها)، تصل إلى الحد الأدنى من معدل ضريبي فعال، أي بمقدار 15 في المئة¹¹³. وعلى سبيل المثال، إذا سجّلت شركة ما أرباحاً في ولاية قضائية أو ملاذ يفرض معدلات متدنية من الضرائب، يحق للسلطات الضريبية في البلدان التي تمارس فيها الشركة أعمالها جباية ضرائب تصل إلى الفارق بين معدلات الضريبة في بلد السوق والحد الأدنى العالمي لمعدل الضريبة، وبالتالي إزالة حافز إخفاء الأرباح وتحويلها. ومع ذلك، وفي ظل هذا الإصلاح الجديد، يحتفظ بلد المنشأ (البلد الأم للشركة)

الشكل 20.4 أرباح الإيرادات من الحد الأدنى العالمي لمعدّل ضريبة الشركات بالنسبة للبلدان الأعضاء في الإسكوا، بمليارين الدولارات، بحسب المعدلات المختلفة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، واقتراح METR



المصدر: Cobham, A., T. Faccio, J. Garcia-Bernardo, and others, 2021. "A Practical Proposal to End Corporate Tax Abuse: METR, A Minimum Effective Tax Rate For Multinationals". IES Working Paper 8/2021. <https://ies.fsv.cuni.cz/sci/publication/show/id/6412/lang/en>

هاء. النتائج الرئيسية

1. في المنطقة العربية، انخفض إجمالي الإيرادات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي خلال العقد ونصف العقد الماضيين، من 42 في المائة في عام 2008 إلى 28 في المائة في عام 2020. وبالنسبة للبلدان المتوسطة الدخل في المنطقة العربية، بلغت الحصة المذكورة حوالي 24 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2020. وبقي أداء تعبئة الإيرادات في البلدان المتوسطة الدخل، خلال العقد المنصرم، أقل من مثيله في الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية أو في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.
 2. لقد أدت الجائحة إلى مفاقمة الاتجاه التنازلي في إجمالي الإيرادات. نجم عن أزمة كوفيد-19 آثاراً سلبية جسيمة على الإيرادات، بما في ذلك إيرادات النفط والغاز في بلدان مجلس التعاون الخليجي، ومضاعفة الضغوط المالية في جميع الدول العربية. وأدخلت عدة بلدان إصلاحات ضريبية للتخفيف من الآثار السلبية للأزمة. ويُذكر أن الخسارة المقدرة في إجمالي الإيرادات تصل إلى 8 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر.
 3. تتباين مصادر الإيرادات كثيراً بين البلدان العربية. وبالنسبة لبلدان مجلس التعاون الخليجي، ما زال قطاع النفط والغاز يشكّل المصدر الرئيسي لتلك الإيرادات، علماً أن تلك البلدان بدأت تركز مؤخراً فقط على فرض الضرائب من خلال إدخال ضريبة القيمة المضافة وضرائب الإنتاج. وفي المملكة العربية السعودية، بلغت حصة النفط والغاز من إجمالي الإيرادات 64 في المائة في عام 2019، أما في البلدان المتوسطة الدخل، فتُجلب الإيرادات العامة بشكل أساسي من الضرائب، حيث تتراوح حصتها في إجمالي الإيرادات من 41 في المائة في الجزائر، إلى 79 في المائة في لبنان في عام 2019. وفي المغرب، وصلت هذه الحصة إلى 87 في المائة في عام 2017 بناءً على أحدث البيانات.
 4. بلغت الإيرادات الضريبية، كحصة من الناتج المحلي الإجمالي في المنطقة العربية، حوالي 8 في المائة منذ عام 2010. وتخفي هذه النسبة تباينات واسعة بين البلدان العربية، إذ شكّلت الضرائب في البلدان المتوسطة الدخل 19 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2019، و7 في المائة في أقل البلدان نمواً، و1.5 في المائة في البلدان المتضررة من النزاعات. وقد قامت البلدان العربية المتوسطة الدخل، التي تعتمد في الغالب على الضرائب كمصدر للإيرادات العامة، بسنّ إصلاحات ضريبية على مدى العقد الماضي، بما فيها تلك المتعلقة بالدخل الفردي ودخل الشركات وضرائب
5. بشكل عام، يعتمد النظام الضريبي في المنطقة العربية على الضرائب غير المباشرة التي تفرض أعباء على الفقراء والطبقة الوسطى أكثر من الأغنياء. وتظل نسبة ضرائب الدخل من إجمالي الإيرادات الضريبية متدنية، بينما لا تشكل ضرائب الثروات سوى نسبة ضئيلة. وتُبرز هذه الأنماط سيطرة نظام ضريبي ذي منحى انحداري، رغم الإصلاحات الأخيرة. ولا يزال السعي إلى اتّباع ضرائب أكثر تصاعديّة يمثل تحدياً حقيقياً.
6. لم تؤدِّ الإصلاحات الضريبية الأخيرة التي رفعت معدلات الضرائب ووسّعت نطاق القواعد الضريبية إلى تحسين الإيرادات الضريبية.
- لم تشهد ضرائب الدخل الفردي ودخل الشركات، كحصة من إجمالي الضرائب، أي تحسن ملحوظ في معظم البلدان العربية خلال العقد الماضي. ولم يتم إدخال أي إصلاحات على ضريبة الممتلكات وقيمت حصة هذه الضرائب من إجمالي الضرائب متدنية.
 - اتّسم أداء تعبئة الإيرادات من خلال ضرائب السلع والخدمات بالتباين المستمر. فقد شهدت بعض البلدان العربية زيادة في نصيبها ذي الصلة من إجمالي الإيرادات الضريبية بينما لم تشهد ذلك بلدان أخرى، بل اختبرت انخفاضاً أو انعدام أيّ تحسن ملحوظ في السنوات العشر الماضية.
 - اتّسمت كفاءة ضريبة القيمة المضافة بالضعف، إذ تراوحت بين 0.32 و0.42 مقارنة بالمعايير العالمية، مثل متوسط منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي البالغ 0.55. وعلاوة على ذلك، انخفضت ضريبة القيمة المضافة بالنسبة لمعظم البلدان العربية خلال العقد الماضي، حتى بالنسبة لتلك التي رفعت معدلاتها. وفي المقابل، لم تسجّل الكفاءة بالضرورة نسبة أعلى في البلدان ذات المعدلات المرتفعة.
 - اتّبع بلدان مجلس التعاون الخليجي مؤخراً إصلاحات ضريبية من أجل تنويع القواعد الضريبية وتحسين تحصيل الإيرادات. وقد ركّزت بشكل أساسي على الضرائب غير المباشرة من خلال إدخال

ضريبة القيمة المضافة وضرائب الإنتاج. ولا تقدم البيانات المتاحة أدلة كافية لتقييم مدى كفاءة وعدالة أنظمتها الضريبية.

7. قد يؤدي تحسين الكفاءة الضريبية عبر السعي لبلوغ مستوى متوسط منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي إلى زيادة الإيرادات بنسبة تصل إلى 45 في المائة في بعض البلدان العربية. ولا تتوقف زيادة تحصيل الضرائب على إجراء إصلاحات ضريبية فحسب، بل على ضخ استثمارات اجتماعية لتقديم خدمات عامة عالية الجودة. ولا شك أن ذلك يبني الثقة في الحكومات ويولد قبولاً في أوساط دافعي الضرائب، بحيث تعزز قابليتهم على دعم مقترحات الإصلاح الضريبي.

8. تتسم الضرائب بحال من التغير المستمر. ولأول مرة منذ عقود، يجري إعادة رسم القواعد الضريبية العالمية لإعادة توزيع الضرائب وإحباط المنافسة الضريبية. ومع قيام الحكومات بتحسين النظم الضريبية لتحقيق التعافي بعد الجائحة، يمثل استئصال العوامل التي يمكنها تقويض تعبئة الموارد المحلية أولوية بارزة. ويتطلب ذلك وضع حدٍ للتسرب المستمر للإيرادات الناجم عن التجاوزات الضريبية والإنفاق الضريبي والتهرب المالي لدوافع ضريبية والاهتمام بالحوافز التي تعزز القطاع غير الرسمي.

9. تكتسب إعادة النظر في السياسات الضريبية في البلدان العربية أهمية بالغة بالنظر إلى حجم التسريبات في الإيرادات الضريبية. ولا يخضع 10 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي لأي ضريبة، إذ تدير شركات "أوفشور" هذه الأصول للتهرب من الضريبة، إضافة إلى رصيد يبلغ 1.3 تريليون دولار سنوياً يُفقد بسبب التجاوزات الضريبية للشركات. وفي ظل هذه الأحوال، تعجز السلطات الضريبية عن تقدير قاعدتها الضريبية بدقة تامة أو تأمين تدفق ثابت للإيرادات الضريبية، ناهيك عن عدم قدرتها على تحديد أثر أي إصلاح للسياسة الضريبية بيقين. وعلى وجه العموم:

• تؤدي التجاوزات الضريبية إلى تقويض نزاهة النظم الضريبية في البلدان العربية. وتتخذ هذه التجاوزات

أشكالاً مختلفة (التهرب والتجنب وعدم الامتثال والتحكيم والتخطيط والتحايل والمنافسة الضريبية)، كما تتفاوت درجة شدتها (يبلغ حجم خسائر الإيرادات السنوية بسبب التجاوزات الضريبية للشركات 7.5 مليار دولار) في ظل تطوّر الرقمنة وحرية حركة رأس المال.

- تمثل التجاوزات الضريبية في القطاع الرّسمي خطراً ثلاثياً على تصميم السياسة الضريبية. وبينما تسعى الشركات إلى تقليص بصمتها الضريبية، يسنّ صانعو السياسات حوافز ضريبية لجذب الشركات المتعددة الجنسيات، في حين تُضطرّ الشركات المحلية إلى البحث بمفردها عن طرق لتحقيق المساواة مع الشركات المتعددة الجنسيات في مجال الضرائب.
- ينبغي أن تكون الإعفاءات الضريبية متنسقة ومحددة كميّاً ومراجعة ومشروطة بتحقيق أهداف تنموية محددة.

10. لا ينجم أداء تعبئة الموارد المحلية في المنطقة العربية وضيق القاعدة الضريبية عن التباينات في المعدلات القانونية للضريبة، بقدر ما ينجم عن:

- التكاليف الاجتماعية لإنفاذ الضريبة والخسائر الباهظة من جرّاء ذلك.
- التسريبات الضريبية التي يتسبب بها الأثرياء ومقدمو الخدمات المهنية، والتجاوزات الضريبية التي ترتكبها الشركات المتعددة الجنسيات، سعياً منها إلى تقليص مسؤوليتها الضريبية.
- الحوافز الضريبية التي تظل إلى حد بعيد غير مأخوذة في الاعتبار وغير فعالة في مناحات الاستثمار غير المواتية.
- ضعف التعاون فيما يتعلق بالشفافية الضريبية.
- أثر المنافسة الضريبية (يؤدي خفض نقطة واحدة في ضرائب الشركات العالمية إلى تقليص القاعدة الضريبية للشركات في بلد ما بنسبة 3.7 في المائة في المتوسط) وتأثيراتها التعويضية على الحوافز الضريبية (قد يؤدي حافز ضريبي بنسبة 10 في المائة إلى نقل 15 في المائة من أرباح الشركات).

واو. توصيات السياسة

الأنظمة الضريبية أكثر إنصافاً وتصاعديّة، والإجراءات الإدارية أكثر بساطة وشفافية لتحسين الامتثال الضريبي.

نفذت حكومات عدد من البلدان العربية مؤخراً إصلاحات ضريبية، ولكن تبرز الحاجة إلى المزيد من الإصلاحات لجعل

التعاون الضريبي عبر الحدود على المستوى الإقليمي

- تطوير آلية للتعاون الإقليمي لتنسيق الحوافز الضريبية ومراجعة المعاهدات الضريبية وإقامة تعاون بشأن فرض الضرائب على المنتجات الرقمية والقواعد الضريبية للشركات.
- تعزيز التعاون الإقليمي في مكافحة الفساد والتجاوزات التجارية والضريبية.
- إنشاء منتدى إقليمي عربي للتمويل والعدالة الضريبية بوصفه منصة تعنى بتنسيق المواقف بشأن المسائل الضريبية الدولية والإقليمية.

التعاون الضريبي عبر الحدود على المستوى الدولي

- تنشيط التعاون الدولي من جانب البلدان العربية لتعزيز الشفافية الضريبية.
- المشاركة بفعالية في المفاوضات الضريبية العالمية ضمن الإطار الشامل لمجموعة العشرين ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بشأن تآكل القاعدة الضريبية وتحويل الأرباح ودراسة التعديلات المدخلة على اتفاقية الضرائب النموذجية للأمم المتحدة.
- إصلاح الأطر التشريعية والقضائية الوطنية لنظام الضرائب بما يتماشى مع الإصلاحات الضريبية العالمية عند الاقتضاء.

في عصر الرقمنة وزيادة حرية حركة رأس المال، تبرز عوائق تعترض سبيل ما يمكن أن يحققه أي أداة ضريبية أو إصلاح محدد على مستوى الإيرادات. ونظراً لأن الإصلاحات الضريبية الوطنية لم تعد وطنية صرفة، لا تتمتع المنطقة العربية بمفردها بالقدرة على تصميم وإنفاذ أنظمة ضريبية، أو وضع حوافز ضريبية أو خصومات أو نفقات أو معدلات قانونية غير متزامنة للضريبة قد تقضي إلى منافسة ضريبة ضارة ومراجعة ضريبية وعدد كبير من المشاكل الضريبية الأخرى.

توفّر الرقمنة فرصاً لتحسين الشفافية الضريبية، كما تتحدى تصميم السياسة الضريبية، لاسيما فيما يتعلق بتحديد القاعدة الضريبية. وينبغي أن تُقرّ الإصلاحات الضريبية الوطنية بأن الحدود الجغرافية بمفردها لم تعد تصلح لتحديد القاعدة الضريبية المحتملة لبلد ما أو تأطير قرارات السياسة بشأن المسائل الضريبية. ويمكن للدول العربية أيضاً توسيع القاعدة الضريبية من خلال تضمين اليد العاملة ورأس المال الأجبيين في اتفاقيات التعاون الضريبي الإقليمية والدولية.

كذلك يتطلب التحكم بالتهرب والتجنب الضريبي العابر للحدود إدخال عدد من الإصلاحات التشريعية والسياساتية بعد مراجعة معاهدات الضرائب والاستثمار لإعادة سنّ الحقوق الضريبية، وإعادة تعريف متطلبات المنشأة الدائمة، وتحديد الوجود الرقمي، وتسوية الالتزامات الضريبية. وينبغي إعادة تقييم الضرائب المفروضة على الصناعات الاستخراجية، استناداً إلى عدّة خيارات، بما فيها الجعل، والضرائب على الأرباح غير المتوقعة، والضرائب المستقطعة عند المنبع، وضرائب دخل الشركات، واتفاقيات تقاسم الإنتاج، والتعريفات ورسوم الترخيص. وتبرز مسألة أخرى هامة تتعلق بكيفية فرض ضرائب فعالة على أرباح رأس المال وتقليص الخصومات المتداخلة.

تغطي توصيات السياسات المقدمة في هذا التقرير المستويات الوطنية والإقليمية والدولية. فهي ليست بمثابة "حلّ واحد يناسب الجميع" عبر مختلف البلدان، وذلك نظراً للقدرات المتنوعة في إدارة الضرائب وإنفاذها. ولا بد من التأكد أن العائدات الحدية الناجمة عن الامتثال تظل أعلى من التكلفة الاجتماعية للضرائب والخسائر الفادحة التي ترتبط بها. وحتى الهياكل الضريبية الأكثر إثارة للإعجاب من الناحية النظرية تعدّ ذا قيمة متدنية إذا تجاوزت تكاليف إنفاذ الضريبة الإيرادات المحصلة.

على المستوى الوطني

- إعادة تصميم الشرائح الضريبية وترشيد الإعفاءات الضريبية لتحسين الإنصاف والكفاءة في نظام فرض الضرائب.
- تحديد النفقات الضريبية وتأثيراتها على أهداف التنمية.
- الاستفادة من منتجات الأسواق المالية المتخصصة والمستثمرين، مثل أرباح رأس المال وأرباح الأسهم وضرائب دخل الفوائد وضرائب تعاملات الصرف الأجنبي.
- إعادة النظر في تصميم وإنفاذ ضرائب الممتلكات أو الثروات لتحسين الإنصاف.
- تعزيز الإدارة الضريبية وتحسين الشفافية لضمان الامتثال الضريبي.
- تحسين البيانات الضريبية وإتاحتها لتحليل السياسات من أجل تحسين رصد النتائج الاجتماعية والاقتصادية للإصلاحات الضريبية.

المرفق

جدول المرفق 1. أحدث التدابير الضريبية ذات الصلة بضرائب الدخل الفردي ومكاسب رأس المال/أرباح الأسهم/ضرائب إيرادات الفوائد

مكاسب رأس المال/أرباح الأسهم/ضرائب إيرادات الفوائد	ضريبة الدخل الفردي														
	فرض ضرائب على الأرباح الرأسمالية أو أرباح الأسهم أو مدفوعات الفائدة التي كانت معفاة سابقاً من الضريبة	زيادة الضريبة على مدفوعات الفائدة	زيادة الضريبة على أرباح الأسهم	زيادة الضريبة على بعض أرباح رأس المال	إدخال مساهمة التضامن الاجتماعي/الضريبة على الدخل الفردي	تخفيض أو إلغاء بعض الإعفاءات والبدلات والخصومات	إدخال شرائح وسطي إضافية على ضريبة الدخل الفردي (زيادة عدد الشرائح)	تخفيض الشريحة الدنيا للدخل	زيادة الشريحة الدنيا للدخل	تخفيض الشريحة العليا للدخل	زيادة الشريحة العليا للدخل	تخفيض معدل الشريحة الدنيا من ضريبة الدخل الفردي	زيادة معدل الشريحة الدنيا من ضريبة الدخل الفردي	تخفيض معدل الشريحة العليا من ضريبة الدخل الفردي	زيادة معدل الشريحة العليا من ضريبة الدخل الفردي
×				×	×	×	×			×	×			×	الأردن
															الإمارات العربية المتحدة
															البحرين
		×	×	×				×				×		×	تونس
		×	×												الجزائر
							×		×						العراق
															عمان
								×		×					دولة فلسطين
															قطر
															الكويت
	×		×							×				×	لبنان
×		×		×		×		×		×	×			×	مصر
		×		×	×										المغرب
															المملكة العربية السعودية
								×		×				×	موريتانيا

ملاحظة: فرضت ضريبة على أرباح الأسهم في مصر. وفي الأردن، فرضت ضريبة على مدفوعات الفائدة التي يحصل عليها الأفراد. لا تتوفر أي معلومات ذات صلة بشأن الجمهورية العربية السورية أو السودان أو الصومال أو ليبيا أو اليمن. وتدل الخلية الفارغة على عدم إجراء أي إصلاحات خلال الفترة المحددة.

جدول المرفق 2. آخر تدابير الضريبة ذات الصلة بضرائب دخل الشركات

إدخال مساهمة/ ضريبة تضامن الشركات	إلغاء بعض الإعفاءات الضريبية على دخل الشركات و/أو التخفيضات	فرض معدل أعلى لضريبة دخل الشركات التي كانت تخضع في السابق للمعدل القياسي	زيادة معدلات محددة من ضريبة دخل الشركات	زيادة معدل الضريبة العليا من ضريبة دخل الشركات	تخفيض معدل الضريبة العامة على دخل الشركات	زيادة معدل الضريبة العامة على دخل الشركات	
×	×	×		×		×	الأردن
							الإمارات العربية المتحدة
							البحرين
	×	×			×		تونس
						×	الجزائر
						×	العراق
	×					×	عمان
							دولة فلسطين
		×					قطر
							الكويت
				×		×	لبنان
	×				×		مصر
×	×	×	×				المغرب
							المملكة العربية السعودية
							موريتانيا

ملاحظة: لا تتوفر أي معلومات ذات صلة بشأن الجمهورية العربية السورية أو السودان أو الصومال أو ليبيا أو اليمن. وتدل الخلية الفارغة على عدم إجراء أي إصلاحات خلال الفترة المحددة.

جدول المرفق 3. آخر تدابير الضريبة ذات الصلة بضرائب القيمة المضافة، ورسوم الجمارك، وضرائب الإنتاج

ضرائب الإنتاج	رسوم الجمارك	ضريبة القيمة المضافة			
		ضريبة القيمة المضافة	ضريبة القيمة المضافة التي أدخلت في الفترة 2010-2020	ضريبة القيمة المضافة المطبقة قبل عام 2010	
أدخلت ضرائب إنتاج في الفترة 2010-2020	رُفعت الرسوم الجمركية على بعض الأصناف أو أدخلت جمركية أعلى	رُفعت معدل الضريبة القيمة المضافة	ضريبة القيمة المضافة التي أدخلت في الفترة 2010-2020	ضريبة القيمة المضافة المطبقة قبل عام 2010	
×		×	×		الأردن
×			×		الإمارات العربية المتحدة
					البحرين
	×	×		×	تونس
	×	×		×	الجزائر
	×				العراق
×	×		×		عمان
				×	دولة فلسطين
×					قطر
					الكويت
	×	×		×	لبنان
×		×	×		مصر
	×			×	المغرب
×	×		×		المملكة العربية السعودية
		×		×	موريتانيا

ملاحظة: أ. فرض الأردن والجزائر ولبنان والمغرب وموريتانيا ضرائب إنتاج اعتباراً من عام 2010. ولا توجد أي معلومات ذات صلة عن الجمهورية العربية السورية أو السودان أو الصومال أو ليبيا أو اليمن. وتدل الخلية الفارغة على عدم إجراء أي إصلاحات خلال الفترة المحددة، باستثناء ضرائب الإنتاج، حيث تشير الخلية الفارغة إلى عدم توفر المعلومات.

جدول المرفق 4. استجابات سياسات تخفيف العبء الضريبي بسبب جائحة كوفيد-19 في المنطقة العربية

البلدان	ملخص تدبير السياسة	تدبير السياسة
تونس، والجزائر، ودولة فلسطين، وليبيا، والمغرب، موريتانيا	أعلنت الحكومات عن تخفيف العبء الضريبي عن دافعي الضرائب في ظل وضع مالي صعب، كما سمحت للمكافئين بطلب جدول زمني لسداد ديونهم الضريبية . وفي بعض الحالات، طبقت الحكومة إعفاءات ضريبية على مستويات دخل محددة (على سبيل المثال، أعتت الجزائر صافي الدخل التي لا تتجاوز 30,000 دينار جزائري من ضريبة الدخل ابتداء من حزيران/يونيو).	الإعفاء الضريبي/التخفيض الضريبي/تأجيل الدفع للأفراد
الأردن، والإمارات العربية المتحدة، والبحرين، والجزائر، وجزر القمر، والعراق، وعمان، وقطر، ولبنان، ومصر، والمغرب	التزامات السياسة التي تعهدت بموجها الحكومات بإتاحة تأجيل دفع الضرائب لفترة محددة للشركات الصغيرة والمتوسطة .	الإعفاء الضريبي/التخفيض الضريبي/تأجيل الدفع للشركات الصغيرة والمتوسطة
الأردن، والإمارات العربية المتحدة، والبحرين، وتونس، والجزائر، وجزر القمر، والعراق، وعمان، ودولة فلسطين، وقطر، ولبنان، ومصر، والمغرب، والمملكة العربية السعودية	إعفاء القطاعات التي تضررت بشدة (مثل السياحة والفنادق) من دفع الرسوم لفترة محددة. ويشمل ذلك أحياناً السماح للشركات بدفع ضرائب الدخل على عدة دفعات من دون أن تترتب عليهم أي عقوبات .	الإعفاء الضريبي/التخفيض الضريبي/تأجيل الدفع للشركات الكبيرة
تونس، والكويت، ومصر، والمملكة العربية السعودية، وموريتانيا	على المستوى الجمركي، تخفض الحكومة رسوم الدمغة على المعاملات وتسمح ببعض الإعفاءات من الرسوم الجمركية (مثل الأدوية والسلع الأساسية) للأفراد.	إعفاء الأفراد من الرسوم الجمركية أو تخفيضها لهم
الإمارات العربية المتحدة، والجزائر، وجزر القمر، وجيبوتي، وعمان، وقطر، وموريتانيا	بالنسبة للشركات، جرى تبسيط الإجراءات للمساعدة في تخليص البضائع بمستوى مخفض من الرسوم الجمركية والضرائب ، ولا سيما فيما يتعلق بالسلع الأساسية والأدوية. كذلك خففت الحكومات رسوم الميناء ، ومنح بعضها إعفاء من رسوم المناولة النهائية . وقد أرجأ العراق تحصيل جميع الرسوم الجمركية لبعض المواد إذا كان الجهة المستوردة هي وزارة الزراعة أو الإدارة الصحية في المحافظة، أو أي وكالة حكومية بسبب حالة الطوارئ؛ وفي الإمارات العربية المتحدة، خفص محافظ دبي رسوم تقديم الوثائق الجمركية .	إعفاء الشركات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة من الرسوم الجمركية أو تخفيضها لهم

المصدر: الأمم المتحدة، 2020 (أداة متابعة الحزم التحفيزية المنفذة استجابةً لكوفيد-19).

جدول المرفق 5. تقديرات الأثر الثابت: محدّدات تعبئة إيرادات الضريبة (N=49; i=29)

الأوغارثم الطبيعيّ (إيرادات الضريبة)	
0.375 (13.11)**	الأوغارثم الطبيعيّ (الناتج المحلي الإجمالي)
0.588 (22.62)**	الأوغارثم الطبيعيّ (الاستثمار الاجتماعي)
0.000 (0.01)	الحكومة (السيطرة على مؤشر الفساد)
0.095 (0.60)	القاعدة المالية (النفقات): 1;0
-1.014 (2.23)*	القاعدة المالية (الإيرادات): 1;0
-0.048 (1.75)	القاعدة المالية (توازن الميزانية): 1;0
0.048 (1.62)	القاعدة المالية (الدين): 1;0
-0.003 (0.45)	تفاعل الاستثمار الاجتماعي والقاعدة المالية بشأن النفقات
0.038 (2.09)*	تفاعل الاستثمار الاجتماعي والقاعدة المالية بشأن الإيرادات
0.881 (3.28)**	الثابت
0.96	معامل التحديد
803	معامل N

ملاحظة: *معامل p أقل من 0.05; **معامل p أقل من 0.01; معامل t بين قوسين.

- Agarwalla, I., and M. Nagappan (2021). "Consensus and Pillar One – An Indian Perspective". Bloomberg Tax, 10 June. Available at <https://news.bloombergtax.com/daily-tax-report-international/consensus-and-pillar-one-an-indian-perspective>.
- Alecci, S. (2021). "Multinationals Shifted \$1 Trillion Offshore, Stripping Countries of Billions in Tax Revenues, Study Says". 1 April. International Consortium of Investigative Journalists. Available at www.icij.org/investigations/paradise-papers/multinationals-shifted-1-trillion-offshore-stripping-countries-of-billions-in-tax-revenues-study-says/?utm_campaign=Sprout&utm_content=Panama+Papers,PP+Case&utm_medium=social&utm_source=twitter.
- Alvaredo, F., L. Assouad and T. Piketty (2018). "Measuring inequality in the Middle East 1990-2016: the world's most unequal region?" *The Review of Income and Wealth*. Available at <http://piketty.pse.ens.fr/files/AAP2019RIW.pdf>.
- Banerjee, R. N., J. Noss and J.M.V. Pastor (2021). Liquidity To Solvency: Transition Cancelled or Postponed? Bank for International Settlements.
- Besley, T., and T. Persson (2014). "Why Do Developing Countries Tax So Little?" *Journal of Economic Perspectives* 28(4): 99-120.
- Bird, R. M., and J. S. Wilkie (2013). "Designing Tax Policy: Constraints and Objectives in an Open Economy". *eJTR* 11: 284.
- Blominvest Bank (2017). "Tax Evasion in Lebanon: How Much of a Burden?" Available at <https://blog.blominvestbank.com/wp-content/uploads/2017/11/Tax-Evasion-in-Lebanon-How-Much-of-a-Burden.pdf>.
- Buehn, A. and F. Schneider (2012) Size and Development of Tax Evasion in 38 OECD Countries: What Do We (Not) Know? CESifo Working Paper Series No. 4004. Available at <https://ssrn.com/abstract=2181359>.
- Cevik, S., and others (2019). Structural Transformation and Tax Efficiency. Working Paper, WP/19/30. Washington, D.C.: IMF.
- Cobham, A., T. Faccio and V. FitzGerald (2019). "Global Inequalities in Taxing Rights: An Early Evaluation of the OECD Tax Reform Proposals". *SocArXiv Papers*. Available at <https://doi.org/10.31235/osf.io/j3p48>.
- Cobham, A., T. Faccio, J. Garcia-Bernardo, and others (2021). "A Practical Proposal to End Corporate Tax Abuse: METR, A Minimum Effective Tax Rate For Multinationals". *IES Working Paper 8/2021*. Available at <https://ies.fsv.cuni.cz/sci/publication/show/id/6412/lang/en>.
- Committee of Experts on International Cooperation in Tax Matters (2020). "Tax consequences of the digitalized economy – issues of relevance for developing countries". Twentieth session, October. E/C.18/2020/CRP.41. Available at www.un.org/development/desa/financing/sites/www.un.org.development.desa.financing/files/2020-10/CITCM%2021%20CRP.41_Digitalization%2010102020%20Final.pdf.
- Cortellese, F. (2015). "Definition of Informal Economy and Estimation of Tax Evasion for European Countries. In XXII Encuentro de Economía Pública: Reformas y nuevos retos de los Estados de Bienestar: eficiencia y equidad, p. 70. Universidade de Vigo.
- Damgaard, J., T. Elkjaer and N. Johannesen (2018). "Piercing the Veil". *Finance and Development* 55(2): 50. Available at <https://www.imf.org/external/pubs/ft/fandd/2018/06/inside-the-world-of-global-tax-havens-and-offshore-banking/damgaard.htm>.
- Doumbia, D., and M. L. Lauridsen (2019). Closing the SDG Financing Gap. Washington, D.C.: World Bank.
- Dudine, P., and J. T. Jalles (2017). How Buoyant Is The Tax System? New Evidence From A Large Heterogeneous Panel. *IMF Working Paper WP/17/4*. Washington, D.C.: IMF.
- Ebrill, M.L.P., M.G.A. Mackenzie, M. P. Shome, and others (1987). *Supply-Side Tax Policy: Its Relevance to Developing Countries*. Washington, D.C.: IMF.
- Economides, G., A. Philippopoulos and A. Rizos (2019). "Optimal Tax Policy Under Tax Evasion". *International Tax and Public Finance*: 1-24.
- Ernst & Young (2021a). *Worldwide Corporate Tax Guides*. Available at www.ey.com/en_gl/tax-guides/tax-guide-library-archive.
- _____ (2021b). *Worldwide Personal and Immigration Guides*. Available at www.ey.com/en_gl/tax-guides/tax-guide-library-archive.
- ESCWA (Economic and Social Commission for Western Asia) (2014). *Arab Middle Class: Measurement and Role in Driving Change*. E/ESCWA/EDGD/2014/2. Beirut: ESCWA.
- _____ (2017). *Changes In Public Expenditure On Social Protection In Arab Countries*. Beirut: ESCWA. Available at https://archive.unescwa.org/sites/www.unescwa.org/files/page_attachments/changes-expenditure-social-protection-arab-countries.pdf.
- _____ (2017). *Rethinking Fiscal Policy for the Arab Region*. E/ESCWA/EDID/2017/4. Beirut: ESCWA.
- _____ (2019). *Fiscal Policy Review of Arab States 2019*. E/ESCWA/EDID/2019/WP.20. Beirut: ESCWA.
- _____ (2019). *Social Protection Reform in Arab Countries*. Beirut: ESCWA. Available at www.unescwa.org/sites/default/files/pubs/pdf/social-protection-reforms-arab-countries-2019-english_0.pdf.
- _____ (2020). *Arab Gender Gap Report 2020*. Beirut: ESCWA.
- _____ (2020). *Arab Sustainable Development Report 2020*. Beirut: ESCWA.
- _____ (2020). *Impact of COVID-19 on Young People in the Arab Region*. Beirut: ESCWA. Available at <http://publications.unescwa.org/>

- projects/afsd/sdgs/pdf/covid-19/en/10-impact-covid-19-young-people-arab-region-english.pdf.
- _____ (2020). Syria at War: Eight Years On. Beirut: ESCWA. Available at <http://publications.unescwa.org/projects/saw/sdgs/pdf/en/Syria-at-War-Report-Executive-Summary-English.pdf>.
- _____ (2020). Towards a Productive and Inclusive Path Job Creation in the Arab Region. Beirut: ESCWA.
- _____ (2021). "Special Drawing Rights and Arab Countries: Financing for Development in the Era of COVID-19 and Beyond". E/ESCWA/CL3.SEP/2021/POLICY BRIEF.1. Beirut: ESCWA.
- ESCWA (United Nations Economic and Social Commission for Western Asia) and Economic Research Forum (2019). Rethinking Inequality in Arab Countries. E/ESCWA/EDID/2019/2. Beirut: ESCWA.
- FACTI (High-Level Panel on International Financial Accountability, Transparency, and Integrity for Achieving the 2030 Agenda) (2021). Report of the High-Level Panel on International Financial Accountability, Transparency, and Integrity for Achieving the 2030 Agenda. Available at www.factipanel.org/.
- Fichtner, J. J., and J. M. Feldman (2013). The Hidden Costs of Tax Compliance. Mercatus Published Research.
- Garcia-Bernardo, J. and P. Janský (2021). "Profit Shifting of Multinational Corporations Worldwide". International Centre for Tax and Development Working Paper 119. Available at www.ictd.ac/publication/profit-shifting-multinational-corporations-worldwide/.
- Giles, C. (2020). "OECD Drafts Principles for \$100bn Global Corporate Tax Revolution". Financial Times, 12 October. Available at www.ft.com/content/c269d8ad-11d6-490a-b290-4d3dbf80bd03.
- Gros, D. (2020). "A Corona Financial Solidarity Levy". VoxEU, 22 April. Available at <https://voxeu.org/article/corona-financial-solidarity-levy>.
- IEA (International Energy Agency) (2021). Gas Market Report: Q3-2021. Available at www.iea.org/reports/gas-market-report-q3-2021.
- IMF (International Monetary Fund). (2013). "Fiscal Monitor: Taxing Times". Washington, D.C.: IMF.
- _____ (2015). Arab Republic of Egypt: 2014 Article IV Consultation. IMF Country Report No. 15/33. Washington, D.C.: IMF.
- _____ (2017). Arab Republic of Egypt: Selected Issues. Washington, D.C.: IMF.
- _____ (2017). Iraq: Selected Issues. IMF Country Report No. 17/252. Washington, D.C.: IMF.
- _____ (2018). Arab Republic of Egypt: 2017 Article IV Consultation. IMF Country Report No. 18/14. Washington, D.C.: IMF.
- _____ (2019). Jordan: 2019 Article IV Consultation. IMF Country Report No. 19/127. Washington, D.C.: IMF.
- _____ (2021). Arab Republic of Egypt: First Review Under the Stand-By Arrangement and Monetary Policy Consultation. IMF Country Report No. 21/7. Washington, D.C.: IMF.
- _____ (2021). "Arising from the Pandemic: Building Forward Better". Regional Economic Outlook. Middle East and Central Asia. April. Washington, D.C.: IMF.
- _____ (2021). World Economic Outlook. Database. Washington, D.C.: IMF. Available at www.imf.org/external/pubs/ft/weo/2019/02/weodata/index.aspx.
- _____ (2021). World Revenue Longitudinal Data (WoRLD). Washington, D.C.: IMF. Available at <https://data.world/imf/world-revenue-longitudinal-dat>.
- ITU (International Telecommunications Union) (2021). Digital Trends in the Arab States Region 2021: Information and communication technology trends and developments in the Arab States region, 2017-2020". Available at <http://handle.itu.int/11.1002/pub/8184d626-en>.
- Jaber, F., and I. Al-Riyahi (2014). Comparative Study: Tax Systems in Six Arab Countries. Arab NGO Network for Development.
- Kassim, L., and M. Mansour (2017). Evaluation of Tax Expenditure Reporting in Developing Countries. Working Paper 19. African Tax Research Network.
- Keen, M. (2013a). The Anatomy of the VAT. Working Paper WP/13/111. Washington, D.C.: IMF.
- Keen, M. (2013b). "Once and for All – Why Capital Levies Are Not the Answer". IMF blog, November. Available at <https://blogs.imf.org/2013/11/06/once-and-for-all-why-capital-levies-are-not-the-answer/>.
- Kleven, H., A. Khan and U. Kaul (2016). "Taxing to Develop: When 'Third-Best' Is Best". International Growth Centre.
- Mahalingham, S. (2020). "Insight: GloBE Pillar Two and the Potential Impact on MENA Transfer Pricing". Bloomberg Tax. Available at <https://news.bloombergtax.com/daily-tax-report-international/insight-globe-pillar-two-and-the-potential-impact-on-mena-transfer-pricing>.
- Mansour, M., M. P. Mitra, M.C.A. Sdravovich, and others (2015). Fair Taxation in the Middle East and North Africa. Washington, D.C.: IMF.
- McKinsey Global Institute (2020). "What 800 Executives Envision for the Post-pandemic Workforce". 23 September. Available at www.mckinsey.com/featured-insights/future-of-work/what-800-executives-envision-for-the-postpandemic-workforce.
- OCCRP (Organized Crime and Corruption Reporting Project) (2020). "Cash-strapped Jordan Targets Premium Tax Evaders". 17 July. Available at www.occrp.org/en/blog/12775-cash-strapped-jordan-targets-premium-tax-evaders.
- OECD (Organisation for Economic Co-operation and Development) (n.d). "Details of Public Revenues – Egypt". Paris: OECD. Available at <https://stats.oecd.org/Index.aspx?DataSetCode=REVEGY>.
- _____ (2017). Compact for Economic Governance Stocktaking Report: Tunisia. Paris: OECD. Available at www.oecd.org/mena/

competitiveness/Stocktaking-Report-Tunisia-Compact-EN.pdf.

_____ (2018). Compact for Economic Governance Stocktaking Report: Jordan. Paris: OECD. Available at www.oecd.org/mena/competitiveness/Compact-for-Governance-Stocktaking-Report-Jordan-2018-EN.pdf.

_____ (2019). Programme of Work to Develop a Consensus Solution to the Tax Challenges Arising from the Digitalisation of the Economy. OECD/G20 Inclusive Framework on BEPS. Paris: OECD. Available at www.oecd.org/tax/beps/programme-of-work-to-develop-a-consensus-solution-to-the-tax-challenges-arising-from-the-digitalisation-of-the-economy.htm.

_____ (2020). Consumption Tax Trends 2020: VAT/GST and Excise Rates, Trends and Policy Issues. Paris: OECD. Available at <https://doi.org/10.1787/152def2d-en>.

_____ (2020). "Tax Challenges Arising from the Digitalisation of the Economy". Webinar presentation, 20 October. Paris: OECD. Available at www.oecd.org/tax/beps/economic-impact-assessment-webinar-presentation-october-2020.pdf.

_____ (2021). "Glossary of Tax Terms". Paris: OECD. Available at www.oecd.org/ctp/glossaryoftaxterms.htm.

Oliver Wyman (2020). "Anticipate the Travel Recovery: Traveler Sentiment Survey Edition 2". Available at www.oliverwyman.com/our-expertise/insights/2020/oct/anticipating-the-travel-recovery.html.

Picciotto, S., T. Faccio, J. M. Kadet, and others (2021). "For a Better GLOBE. METR: A Minimum Effective Tax Rate for Multinationals". SSRN, 24 March. Available at <http://dx.doi.org/10.2139/ssrn.3796030>.

PwC (2021). It's Time to Reimagine Where and How Work Will Get Done: US Remote Work Survey. Available at www.pwc.com/us/en/library/covid-19/us-remote-work-survey.html.

_____ (2021). Worldwide Tax Summaries: Corporate Taxes 2018/19. WWTS Archives. Available at <https://taxsummaries.pwc.com/archives>.

Rao, S. (2014). "Tax Reform: Topic Guide". Birmingham, United Kingdom: University of Birmingham.

Rogan, M. (2019). "Tax Justice and the Informal Economy: A Review of the Debates". WIEGO. Available at www.wiego.org/publications/tax-justice-and-informal-economy-review-debates.

Sandmo, A. (2015). Income Taxes.

Sarangi, N., N. R. Bhanumurthy and K. Abu-Ismael (2015). Effectiveness of Fiscal Policy in Jordan: Impact on Growth, Poverty and Inequality. E/ESCWA/EDID/2015/WP.8. Beirut: ESCWA.

Sarangi, N., and L. El-Ahmadieh (2017). Fiscal Policy Responses to Debt in the Arab Region. E/ESCWA/EDID/2017/WP.6. Beirut: ESCWA.

Shaxson, N. (2019). "Tackling Tax Havens". Finance & Development 56(3): 6. Available at www.imf.org/external/pubs/ft/fandd/2019/09/tackling-global-tax-havens-shaxson.htm.

Stansbury, J., B. Spear, A. Pruvot, and others (2020). Glimpses of Recovery: Traveler Sentiment Survey, Edition 1. Oliver Wyman. Available at www.oliverwyman.com/content/dam/oliver-wyman/v2/publications/2020/jun/Glimpses%20of%20Recovery%20-%20Traveler%20Sentiment%20Survey%20Edition%201.pdf.

Stiglitz, J. E. (2019). "No More Half-Measures on Corporate Taxes". Project Syndicate, 7 October.

Tax Policy Center (2019). Available at <https://www.taxpolicycenter.org/>.

Tanzi, V. (2008). Globalization, Tax System, and the Architecture of the Global Economic System. Washington, D.C.: Inter-American Development Bank.

United Nations (n.d.). Violence against Women and Girls and COVID-19 in the Arab Region. Available at www.unescwa.org/sites/default/files/pubs/pdf/violence-against-women-girls-covid-19-arab-region-english_0.pdf.

United Nations (2019). Financing Sustainable Development report, UN-DESA 2019; figure: Non-oil trade mis-invoicing, Arab region, 2008-2015. Available at <https://developmentfinance.un.org/chart/1764>.

_____ (2020). "COVID-19 Stimulus Tracker: Global Observatory on Social Protection Policy Responses". Available at <https://tracker.unescwa.org/>.

_____ (2020). Inter-agency Task Force on Financing for Development, Financing for Sustainable Development Report 2020. Policy Brief: The Impact of COVID-19 on the Arab Region: An Opportunity to Build Back Better New York: United Nations.

_____ (2020). Social Protection Responses to the COVID-19 Crisis in the MENA/Arab States Region. Available at www.unicef.org/mena/media/10271/file/MENA%20COVID19%20brief%20-%20FINAL_v4.pdf%20.pdf.

United Nations (2021). Financing for Sustainable Development Report 2021. New York: United Nations. Available at <https://developmentfinance.un.org/fsdr2021>.

UNESCO (United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization) (2018). "One in Five Children, Adolescents and Youth Out of School". Fact Sheet No. 48. Paris: UNESCO. Available at <http://uis.unesco.org/sites/default/files/documents/fs48-one-five-children-adolescents-youth-out-school-2018-en.pdf>.

_____ (2021). "Education: From disruption to recovery". Paris: UNESCO. Available at <https://en.unesco.org/covid19/educationresponse>.

_____ (2021). "UNESCO Urges All Countries to Prioritize Teachers in National COVID-19 Vaccine Rollout Plans to Ensure Education Can Continue Safely and Schools Remain Open". Paris: UNESCO. Available at <https://en.unesco.org/covid19/educationresponse/teacher-vaccination>.

- UNFPA (United Nations Population Fund) (n.d.). "Child marriage". New York: UNFPA. Available at <https://arabstates.unfpa.org/en/topics/child-marriage-5>.
- UNICEF (United Nations Children's Fund) (2020). "Education and COVID-19". New York: UNICEF. Available at <https://data.unicef.org/topic/education/covid-19/>.
- UNWTO (United Nations World Tourism Organization) (2020). "Impact Assessment of the COVID-19 Outbreak on International Tourism". December update. Available at www.unwto.org/impact-assessment-of-the-covid-19-outbreak-on-international-tourism.
- _____ (2021). "Vaccines and Reopen Borders Driving Tourism Recovery". 4 October. Available at www.unwto.org/taxonomy/term/347.
- World Bank (2015). "Tariff Evasion Among Elites in Tunisia Reached US\$1.2 Billion". Washington, D.C.: World Bank. Available at www.worldbank.org/en/news/press-release/2015/06/25/tariff-evasion-among-elites-in-tunisia-reached-us-1-2-billion-according-to-new-world-bank-report.
- _____ (2020). "How Does Informality Aggravate the Impact of COVID-19?" World Bank Blogs, June. Washington, D.C.: World Bank. Available at <https://blogs.worldbank.org/opendata/how-does-informality-aggravate-impact-covid-19>.
- _____ (2021). "Lebanon Sinking into One of the Most Severe Global Crises Episodes, amidst Deliberate Inaction". Press release, 1 June. Washington, D.C.: World Bank. Available at www.worldbank.org/en/news/press-release/2021/05/01/lebanon-sinking-into-one-of-the-most-severe-global-crises-episodes.
- _____ (2021). World Development Indicators. Available at <https://databank.worldbank.org/source/world-development-indicators>. Accessed on March 2021. World Economic Forum (2021). Global Gender Gap Report 2021. Geneva: World Economic Forum. Available at www3.weforum.org/docs/WEF_GGGR_2021.pdf.

الحواشي

1. UNWTO, 2021
2. EIA Short Term Energy Outlook, June 2021
3. المرجع نفسه.
4. McKinsey Global Institute, 2020
5. PwC, 2021 (remote work)
6. Oliver Wyman, 2020
7. UNWTO, 2020
8. Stansbury, Spear, Pruvot and others, 2020
9. International Energy Agency, Gas Market Outlook, Q3 2021
10. IEA, 2021
11. www.worldbank.org/en/research/commodity-markets
12. Banerjee, Noss and Pastor, 2021
13. يُستمدّ مؤشر تنوُّع الصادرات من قاعدة بيانات إحصائيات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، ومن تعريفات قاعدة بيانات إحصائيات الأونكتاد. وكلما ارتفعت قيمة هذا المؤشر، ازداد انحراف حافظة الصادرات عن المعيار العالمي، ما يعني قدراً أقل من التنوع. للمزيد من المعلومات: <https://unctadstat.unctad.org/EN/IndicatorsExplained.html>
14. يراجع التقرير بعنوان "الحالات والوفيات المبلغ عنها حسب البلد أو الإقليم" المنشور في موقع "وورلد ميترز". www.worldometers.info/coronavirus/#countries
15. ESCWA, COVID-19 stimulus tracker, <http://covdata.unescwa.org/RPT/RPTDSH1.aspx>
16. IMF, 2021 (Regional Economic Outlook)
17. See Our World in Data at <https://ourworldindata.org/covid-vaccinations>
18. المرجع نفسه.
19. www.imf.org/en/Countries/SDN
20. www.imf.org/en/Countries
21. المؤشر العالمي للفجوة بين الجنسين هو إطار مصمم لتحديد الفجوات القائمة على نوع الجنس في الوصول إلى الموارد والفرص. وقد صمّمه المنتدى الاقتصادي العالمي في عام 6002 لقياس المساواة بين الجنسين وترتيب البلدان على أساس الفجوات بين الجنسين فيها.
22. World Economic Forum, 2021
23. United Nations, n.d.
24. UNFPA, n.d.
25. IPU (Women in parliament 1995-2020)
26. ILO –% Working hours lost due to COVID-19 crisis – ILO modelled estimates – Annual
27. ASDA'A BCW Arab Youth Survey 2020
28. توقعات الإسكوا استناداً إلى نموذج التوقعات الاقتصادية العالمية. يُذكر أن المقارنة استندت إلى التقديرات النموذجية لمنظمة العمل الدولية بشأن المناطق الأخرى في العالم.
29. المرجع نفسه.
30. ESCWA, 2020
31. المرجع نفسه.
32. حسابات اليونسكو بالاستناد إلى UNESCO, 2018b
33. ESCWA, 2020, SDG 4 on education (Arab Sustainable Development Report)
34. ESCWA, 2020, figure 79 (gender report)
35. UNESCO, 2018
36. UNESCO, 2021 (disruption to recovery)
37. UNICEF, 2020

- .UNESCO 2021 (prioritize teachers) .38
- .ESCWA, 2020 (young people) .39
- .المرجع نفسه. .40
- .ITU, 2021 .41
- .ESCWA, 2017 (changes in public expenditure) .42
- .United Nations, 2020. (social protection) .43
- .ESCWA, 2019 (social protection) .44
- .ESCWA, 2020 (job creation) .45
- United Nations, 2020 (social protection) .46
- .See ESCWA, 2017, 2019 .47
- .ESCWA, 2019 .48
- .49 لا تتضمن هذه القيمة الجمهورية العربية السورية والصومال ودولة فلسطين بسبب نقص البيانات.
- .United Nations, 2021 .50
- .Sarangi, Bhanumurthy and Abu-Ismaïl, 2015 .51
- .ESCWA, 2017 .52
- .Alvaredo, Assouad and Piketty, 2018 .53
- .United Nations, 2020 .54
- .Dudine and Jalles, 2017. تتوافق الاستنتاجات مع الاستنتاجات السابقة الواردة في ESCWA, 2017; Sarangi and El-Ahmadieh, 2017. .55
- .ESCWA, 2017 .56
- .Kangave and others, 2018 .57
- .58 خلال صياغة تقديرات الأثر الثابت للانحدار الجدولي، راعينا العوامل التي تؤثر على تحصيل الضرائب، بما فيها "الاستثمارات الاجتماعية" (التي تشمل الإنفاق على الصحة والتعليم والإسكان)؛ ودرجة الأداء في مكافحة الفساد (كمقياس للحكومة الاقتصادية)؛ ومختلف القواعد المالية (متغير ثنائي) بما في ذلك قاعدة النفقات، وقاعدة الإيرادات، وقاعدة الدين وقاعدة توازن الميزانية، ومتغيراتها الثنائية في تفاعلها مع الاستثمارات الاجتماعية.
- .ANND, 2017 .59
- .ESCWA, 2019 .60
- .61 رفعت بعض البلدان العربية مثل دولة فلسطين أعلى عتبة فيما يتعلق بالشرحية العليا من ضريبة الدخل الفردي.
- .Kassim and Mansour, 2017 .62
- .63 ينطبق المعدل العام (أو المعياري) لضريبة دخل الشركات على جميع الشركات ما لم تكن هذه الشركات خاضعة بشكل خاص لمعدل مُخفَّف أو أعلى لضريبة دخل الشركات.
- .See OECD, 2020; Cevik, and others, 2019; Keen, 2013 .64
- .65 في إحصاءات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي لعام 2020، تُستخدم متغيرات بيانات متماثلة للحصول على كفاءة ضريبة القيمة المضافة، وهي نفسها تلك المستخدمة في هذا التقرير، ما يجعل أوجه الكفاءة قابلة للمقارنة بين بلدان عربية مختارة ومتوسط منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.
- .IMF, 2021 .66
- .ESCWA, 2017 .67
- .ANND, 2017 .68
- .ANND, 2017; ESCWA, 2017; ESCWA, 2019; ESCWA and Economic Research Forum, 2019 .69
- .70 في بعض البلدان العربية، تفرض الضرائب بموجب "الرسوم البلدية" التي قد توضع على القيمة الإيجارية للممتلكات أو كرسوم على تسجيل الممتلكات.
- .71 يشير التهرب الضريبي إلى الممارسة غير القانونية والمتعمدة لإخفاء المسؤولية الضريبية عن السلطات الضريبية، بينما يقع التجنب الضريبي في منطقة رمادية أو وسطية، إذ لا يمكن تصنيف جميع أفعال التجنب الضريبي بأنها غير قانونية تماماً أو تدخل ضمن نطاق عدم المشروعية، ولكنها بالتأكيد غير أخلاقية.
- .Buehn and Schneider, 2012 .72
- .Jaber and Al-Riyahi, 2014 .73
- .74 تُراجع "قائمة البلدان التي تفرض ضريبة على الثروة" التي نشرها موقع "the Best Citizenships" بتاريخ 11 كانون الأول/ديسمبر 2020. <https://best-citizenships.com/2020/12/11/list-of-countries-with-wealth-tax/#:~:text=Wealth%20tax%20is%20imposed%20on,renewed%20interest%20in%20wealth%20taxes.>
- .Keen, 2013 .75
- .Gros, 2020 .76
- .IMF, 2013 .77
- .Besley and Persson, 2014 .78

- .Fichtner and Feldman, 2013 .79
- .World Bank, 2020 .80
- .Kleven, Khan and Kaul, 2016 .81
- .Rogan, 2019 .82
- .Sandmo, 2015 .83
- .Cortellese, 2015 .84
85. تسعى الحوافز الضريبية إلى التأثير على قرار الاستثمار الأجنبي من خلال التأثير على تكلفته النسبية أو تغيير المخاطر المرتبطة به. ولا شك أن تأثير الحوافز الضريبية أشد من إدخال إصلاحات لتصحيح أوجه القصور في مناخات الاستثمار.
- .OECD, 2017 .86
- .Mansour, Mitra, Sdravovich and others, 2015 .87
- .OECD, 2017 .88
- .Mansour, Mitra, Sdravovich and others, 2015 .89
- .Economides, Philippopoulos and Rizos, 2019 .90
- .Ebrill, Mackenzie, Shome and others, 1987 .91
- .OECD, n.d. .92
- .OECD, 2017 .93
- .OECD, 2018 .94
- .ESEC, 2012, "Le système fiscal marocain : développement économique et cohésion sociale". 2013a, "Avis sur les soins de santé de base" .95
- .Rao, 2014 .96
- .Damgaard, Elkjaer and Johannesen, 2018 .97
- .Alecci, 2021 .98
- .FACTI, 2021 .99
- .Shaxson, 2019 .100
- .Dombia and Lauridsen, 2019 .101
- .United Nations, 2019 .102
- .Bird and Wilkie, 2013 .103
- .Tanzi, 2008 .104
105. لجنة الخبراء المعنية بالتعاون الدولي في المسائل الضريبية، 2020.
- .FACTI, 2021 .106
- .Giles, 2020 .107
- .Stiglitz, 2019 .108
- .OECD, 2020 (tax challenges) .109
- .Cobham, Faccio and FitzGerald, 2019 .110
111. المرجع نفسه.
- .OECD, 2019, p. 26 .112
- .Agarwalla and Nagappan, 2021 .113
- .Picciotto, Faccio, Kadet and others, 2021 .114
115. تستند تقديرات مقترح RTEM على المصادر عينها التي استند إليها مقترح الضريبة العالمية المضادة لتآكل القاعدة الضريبية (EBoIG)، وتحديدًا على بيانات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي المنشورة عام 2020. لكن عن تقارير عام 6102. ومما يدعو للإحباط أن هذه البيانات هي أفضل المتاح وأحدثه، وأنها مع ذلك غير محدثة منذ خمس سنوات.
- .Cobham, Faccio, Garcia-Bernardo and others, 2021 .116
- .Mahalingham, 2020 .117



